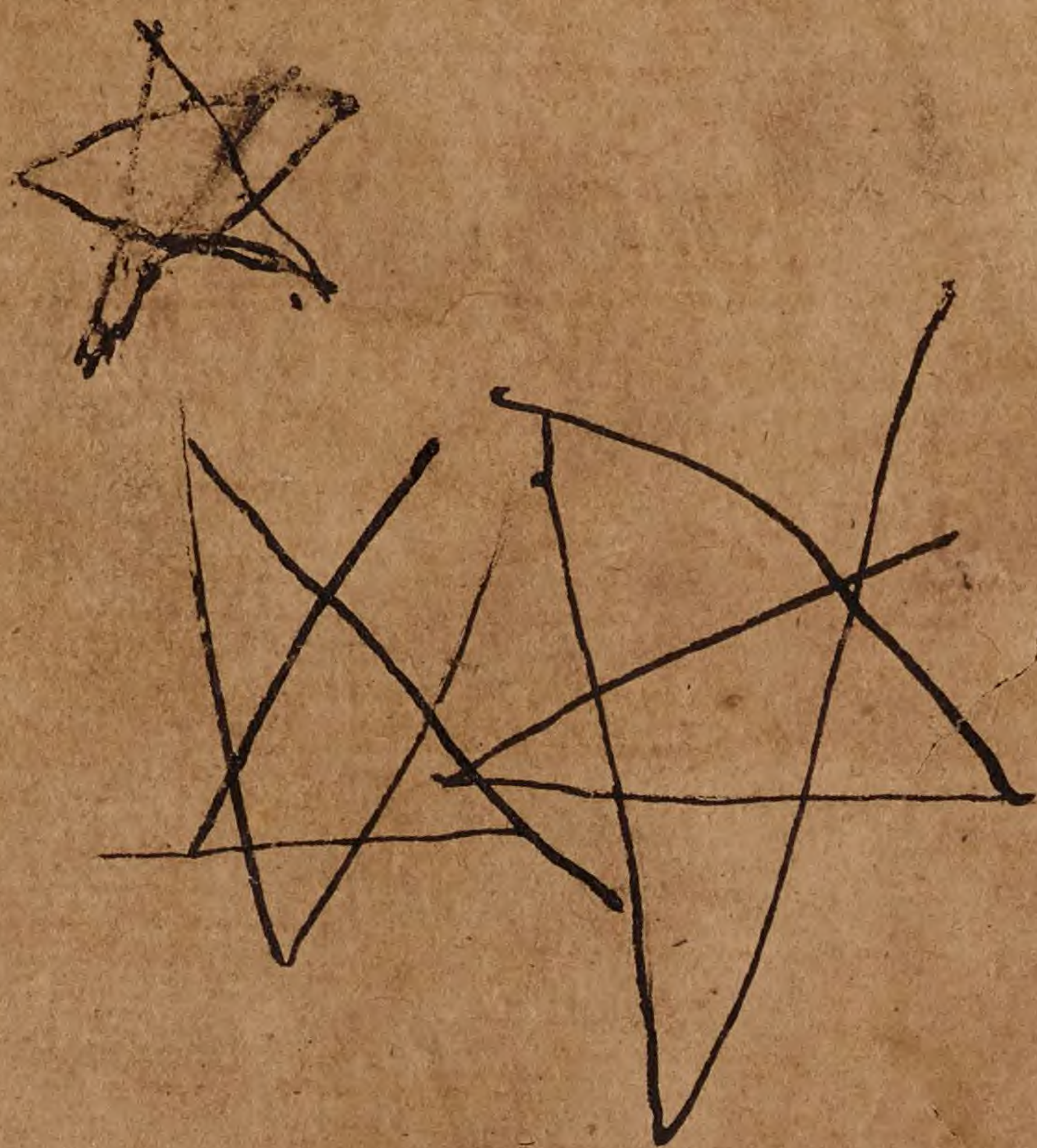


[illegible]

سنة ١٨١١ [illegible]

١٢٤٣ [illegible] بعد از ظهر در [illegible]



11
878

١٠

نمره العبد العاصی محمد حسین ابن
سید محمد الطاهر الحسینی

بخشید بقره العین جلال الدین میرزا بیک

سنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وهي

اسم و فعل و حرف

لانها اما ان تدل

انحصرت الكلمة على ثلثة اقسام

على معنى في نفسها

أَوَّلاً الثَّانِي الحرف

وَالأَوَّلُ إِمَّا أَنْ يَقْتَرِنَ

بِأَحَدِ الأَزْمِنَةِ الثَّلَاثَةِ

3

أولا الثاني الإسم واوله الفعل

لا يقترن ه وهو ما لا يقترن ه

هذا بيان لمرجع الحصر ه

وتقسيم عن بعيد قلت يستعمل احدهما

نعم ولكن جاز ان كان الكونه

مكان الاخر معا الاشارة والوجه ثم تقسيم

تعظيم شانه الى التبعيد مما

عقلي والتبعيد لتقطيع

لتقصيد

وقد علم بذلك حد

كل واحد منها

باب

الكلام ما تضمن

اللام فيه لام الكلمة وقدم ذكرها لانها جزء معرفته

كلمتين بالاسناد

ولا يتأتى ذلك الا

في اسمين او في فعل واسم الاسم

ما دل على معنى في نفسه

غير مقترن باحد

خرج عنه الفعل والمضارع مقترن باحدهما معينا اما الحال او الاستقبال فيكون فعلا وان التبس على السامع لوقوعه مشتركا فيهما فلا يمنع دخوله في حد الفعل

الازمنة الثلاثة ومن

جمع خاصة وهو ما يختص بالشيء سواء

اشارة الى كثرتها لان من للتبعيض وحصولها متعذر لكثرتها فذكر المصنف ما هو اشهر واكثر استعمالا

خواصه دخول اللام

قيل بغير مقترن باحد الازمنة ويدخل نحو الصبوح والغبوق لاحد الثلاثة وفيه نظر بالزمان لا يكون لها لعدم دلالة عليه لا يكون اسما ولد اليوم ونحوه اسما واللازم منه المراد غير مقترن معناه هو الزمان بعينه لا شيء آخر ذكرتم من الملازمة

وهو ع الجر والاضافة والاسناد اليه ~~والاعلام~~ والتنوين وهو معرب ومبنى فالمعرب المركب الذي

لم يشبه مبنى الاصل وحكمه ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا

الاعراب ما اختلف به ليدل على المعاني المعتورة عليه وانواعه رفع ونصب وجر

فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة العامل ما به

في اسمين او اسم

حقيقة او تقديرا نحو زيد

وفعل الاسم ما دل

وانما استانف تحديده لانه انما علم ثمة ضمنا من التقسيم فعرفه هنا قصدا عناية للمبتدي او لانه علم ثمة التزاما فعرفه هنا مطابقة اذ هي الواجبة في التعريفات

على معنى في نفسه

المُكَسَّرُ المُنْصَرِفُ

اراد بالجمع المكسر ما ليس بجمع مصحح كرجال ورجالي وانما قيد الجمع بالمكسر لانه لو كان سالما لم يكن اعرابه كذلك لانه ان كان مذكرا كان بالحروف وان كان مونثا لم يكن نصبه بالفتحة

جمع راجل خلاف الفارس

اي يجريان بالحركة المسماة بالضمة حالة استحقاقهما علم الفاعلية لان البنا بالضمة لا يقتضيه الفعل وهو الاعراب بدلالة المقام

اي بالحركة المسماة بالفتحة حالة استحقاقها علم المفعولية

بِالضَّمَّةِ رَفْعًا وَالفَتْحَةِ

ثم قيل بالضمة رفعا الي اخره انما يستقيم علي قول من يجعل الضمة والفتحة والكسرة اسماء شاملة للحركات البنائية والاعرابية وهم الكوفيون واما علي قول ما يجعلها القابا للبنائية خاصة وهم البصريون فلا يستقيم الا مستعارا للرفع والنصب والجر وكان ينبغي ان يكون بالرفع رفعا لكنه قال بالضمة تفاديا عن التكرار المستبشع في الاسماع ومن امثالهم هو ابرد من حديث معاد اي مكرر المستبشع

نَصْبًا وَالكَسْرَةِ جَرًّا

اي بالحركة المسماة بالكسرة حالة استحقاقها علم الاضافة

جمع المؤنث السالم

انما قدم جمع المونث السالم على جمع المذكر السالم لكون اعرابه بالحركة واعراب جمع المذكر السالم بالحروف والاصل في الاعراب ان يكون بالحركات لانها اخف في الكلام وقع في الاعراب وانما قدمه على غير المنصرف مع ان اعرابهما بالحركات لانه خالف القياس في شي اضعف وهو الفتح وغير المنصرف خالف القياس في شي اقوى وهو الجر وان الجر مختص بالاسم بخلاف القياس في الاقوى يوجب ضعفا في المخالف فتاخره ش

بالضمة والكسرة

نصبا وجرا حمل فيه النصب على الجر كما حمل في اصله وهو جمع المذكر السالم على ما ياتي لئلا يلزم المفرع مزية على الاصل ج فان قلت لم سوغوا مزيته على المذكر في كونه معربا بالحركة قلت لان العدول عن الاصل ينزع في الوحشة فلا يتحملها المونث لضعفه ش والجواب الثاني ان جمع المونث السالم يشبه جمع المذكر بزيادة الحرفين في اخره فحمل نصبه على جره لذلك ويشبه جمع التكسير من حيث ان بعض افراده مكسر ككسرة وكسرات وثمرة وثمرات وتسمية السالم بحسب الغالب فاعرب بالحركات لذلك ه اقيد

غير المنصرف بالضمة

اي يعرب بالضمة حالة الرفع وبالفتحة حالة النصب والجر ولقايل ان يورد عليه النقض بباب جوار فانه غير المنصرف عنده مع ان رفعه ليس بالضمة وجوابه انا لا نسلم ان رفعه ليس بالضمة بل انه بالضمة تقديرا

والفتحة

وَالْفَتْحَةُ أَبُوكَ وَأَخُوكَ

نصبا وجراه وانما حمل جره على النصب
لان له مشابهة بالفعل من وجهين كما سيجي
والجر لا يدخل في الفعل فكذا في مشابهه
فان قيل انه يشكل بمثل مسلمات علما
فانه غير منصرف مع ان اعرابه بالضمة
والكسرة عند المصنف والجواب
سلمنا ان اعرابه بالضمة والكسرة
ولكن لانسلم انه غير منصرف وعند
علما لا يجوز ان يكون موافقا للاخفش

وَحَمُوكَ وَهَنُوكَ وَفُوكَ

انما عين النظير في ذو مضافا الى الظهر دون
المضمر لان ذو وضعت لان تضاف الاسما
بالاسماء الاجناس فاقتصر عليها ولا
تضاف الى الضمير الا الضرورة
الشعر

حال كونها مضافة
واذا كانت
مضافة

وَذُو مَالٍ مُضَافَةً

فيها
نوع من الاجحاف
بحذف الاجحاف فجعل
اعرابها بالحروف عند
الاضافة لينجبر ذلك
النقصان
واختصوا
هذ
الستة لانها
اطرد ردها الي الاصول
في التثنية اعني ابوان واخوان
ولا يقال يديان الا فيمن يقول في الواحد
يدي وفيها وجه اخر وهو ان الواحد
علي النصف من المثني والمفرد علي النصف
من المضاف وكذلك الحركات
علي النصف من هذه الحروف
فلما جعل اعراب الواحد
والمفرد بالحركات
لزم اعراب
المثني
والمضاف الزايدين علي بشطر
بالحروف الزوايد
علي الحركات
بشطره
اجزاءه

الى غير يا المتكلم

بالواو والالف واليا

لمثنى وكلا مضافا

لان هذه الحروف العلة دليل على معنى اختصاص الحركة بحال فمنه الحاجة الى زيادة النون بدلا من لفظ الحركة كذا في المصباح

اي بالواو حالة الرفع استخفافها الرفع لكونها اخت الضمة

اي اعراب هذه الثلاثة بالالف حال الرفع والياء حالتي النصب والجر

حال كونه مضافا واذا كان مضافا

إلى مضمرٍ واثنان

انما تسقط اما لكون غير المنصرف
او مبنيا او مضافا وكلا
ليس بمضاف اولا بمبني
ولا غير منصرف فيجب ان
ينون ه ابو البقاء
نحوي

واثنتان بالألف

واليا جمع المذكر

احترازعن جمع المؤنث السالم
وغيره

عطف على المثنى لانه ليس بمثنى حقيقة

واشتراط اضافة كلا الى مضمر لان كلا مثنى لفظا ومعنى

السالمُ وأولُوْ

وقدم الو على عشرون ... الخلاف ... أصحاب ... مخصوص

عشرون وأخواتها

بالواو والياء التقدير

اللام للعهد ... تقديرا
وبين الإعراب التقديري ... اللفظي
أقل بالنسبة
إلى اللفظي ليضبط
أن ما عداه
لفظي

فيما تعذر كعصا

او غلامي مطلقا

او استثقل كقاض رفعا

اي مما تعذر فيه الاعراب لفظا المضاف الي يا المتكلم نحو غلامي ونحوه

وفيه ... قال بانه مبني علي الكسر لشدة الاتصال من الجانبين والقائل لم يقول لزاراه بغلامي كل ما كان مضافا الي يا المتكلم يبطل بالمضاف المثني نحو مسلماي ومسلمي والمجموع نحو مسلمي جرا ونصبا فان اعرابهما لفظي مع كونه كل مضافا اليها ولزاراده به المضاف الموحد يبطل بجمع المكسر المتكلم نحو رجالي ومساجدي فان اعرابه تقديري مع علم كونه موحدا ... لم يحتاج عنه بان المراد منه هو المضاف والمعرب بالحركة

اي التقديري يكون في متعذر والمستثقل

من المقصور والمضاف الي يا المتكلم موحدا او جمعا مكسرا

اي جمعا تقدير فيه الاعراب لفظا اي لا يمكن

يعطف علي تعذر اي التقدير في كل اسم معرب استثقل عليه لفظة الاعراب

اي يمكن فيه نحو قاض الاعراب لفظا لكن يعد ثقيلا

ويعني نحو قاض الاسم المنقوص فهو كل اسم متمكن اخره يا قبلها كسرة فقوله اسم احترازا عن الفعل

اليا لم يمكن ان يدخل عليه الضم والفتح لامتناع تحرك الحرف الواحد بحركتين مختلفتين في حالة واحدة ويمتنع ان يدخل عليه الكسر للاعراب لكونه متحركا بالكسر لاجل اليا فلو دخل عليه الكسر لاجل الاعراب لزم دخول الكسرتين عليه وهو محال وانما قال مطلقا لوقوع الخلاف فيه فقال بعضهم انه معرب لفظا في حال الجر بالكسر وقال الاخرون انه معرب تقديرا في جميع الاحوال وهو الذي اختاره المصنف واما عند سائر النحويين فانه مبني لكونه مضافا الي المبني وعند المصنف ان الاضافة الي المبني ...

احترازا عن النصب فانه ملفوظ فيه السنة وهذا لان اخف لا يستثقل علي الكلمة ويستثقل الجر والرفع لان اليا محسوب بكسرتين فلو ظهر فيه كسرة الاعراب يلزم توالي اربع كسرات اليا وكسرة ما قبلها وكسرة الاعراب ولو ظهر فيه ضمة الاعراب يلزم الخروج من الكسرات المتوالية الي ضمة علي غير خفة ... فافهم

8

وَجَاءَ نَحْوُ مُسْلِمِيَّ

رَفْعًا وَاللَّفْظِيُّ فِيمَا

عَلَامَةُ غَيْرِ الْمُنْصَرِفِ

[illegible]

ما فيه علتان من

[illegible]

تسع او واحد منهما

وكلمة او ههنا للمنع عن الخلو اي غير المنصرف ما لا يخلو عن واحد منهما وليس للتشكيك المنافي للحد او نقول او ههنا للتفصيل ما اجمله فيه كانه قال غير المنصرف ما وجد فيه علتان حقيقة او اعتبارا ه ش

[illegible]

تقوم مقامهما وهي

ولما احد العلل في تعريف غير المنصرف شرع في بيانها ه

[illegible]

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأنِيثٌ

لانه فرع المعدول عنه

لانه فرع الموصوف

لانه فرع المذكر

وَمَعْرِفَةٌ وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ

لانها فرع النكرة لان الاصل في الاشيا النكارة والجهالة والتعريف بعلامة لفظية او وضعية

لانه فرع العربية في كلام العرب لانها دخيلة في كلامهم

لانه فرع الواحد

لانه فرع المفرد

ثُمَّ تَرْكِيبٌ وَالنُّونُ زَائِدَةٌ

مِنْ قَبْلِهَا اَلِفٌ وَوَزْنُ

قوله من قبلها الف في موضع النصب لانه صفة الزيادة شرح

فِعْلٍ وَهَذَا القَوْلُ تَقْرِيبٌ

مِثْلُ عُمَرٍ وَاَحْمَرُ

اي
هذا النظم
او هذا الموكب
منظومًا تقريب الي
الحفظ وحفظه سهل لاجل
النظم او اطلاق العلة على الحراو
القول بانها تسع تقريب لاختلاف اما
الاول فظاهر واما الثاني فلانها في
الحقيقة ثمانية والنون زايد
من قبلها الف دخيل
بشفاعة الاثنين
او تقريب
للحكم
الي
الصواب
فان الحكم بانها
احدي عشر بزيادة لزوم
التانيث في صحرا وحبلى
وموازنة الجمع في نحو مساجد و
مصابيح يبعد عن الصواب فمانيه
من جعل
التسع
اضلا
برأسه

وَطَلْحَةَ وَزَيْنَبَ

للمذكر

للتانيث اللفظي

المعرفة والعجمة

الجمع

وَإِبْرَاهِيمَ وَمَسَاجِدَ

اعلم ان معديكرب اسم مفعول

التركيب

وَمَعْدِيكَرِبَ وَعِمْرَانَ

واحمد وحكمه

ان لا كسرة ولا

تنوين ويجوز صرفه

خالف المتقدمين في حد غير المنصرف ووافقهم هنا حيث اطلق الصرف على وجود الجر والتنوين دون انتفاء العلتين ٥

اي نحو ذكران حكمه صرفه وهو تحقق الجر والتنوين فلا مخالفة

التمكن فيه لفظاً ولقايل ان يقول النكرة في موضع النفي تعم لقوله ان لا كسرة ولا تنوين نفي التنكرة فتعم جميع الكسرات والتنوينات والاصل عدم المخصص الا اذا بينهم ويمكن ان يقال بان المخصص هو الدليل العقلي الذي هو على سابقة الاستقرا وشهرته مما سبقهم والدلايل العقلية مخصصة في التصحيح كما عرف في اصول المصنف٥

لِلضَّرُورَةِ اَوْ لِلتَّنَاسُبِ

اي لمناسبة الكلام فانه مطلوب عندهم

مِثْلُ سَلَاسِلًا وَاَغْلَالًا

فان سلاسلا غير منصرف لكونه على صيغة منتهى
الجموع كمساجد ولكنه صار منونا لتناسب ما ضم اليه
وهو اغلالًا وسعيرا وهذا لان العرب يخرجون الكلام
عن اوضاعها روما للتشاكل وطلبا التماثل فيقولون
اينك الغدايا والعشايا وكذلك يعربون الاسم بخلاف
ما يستحقه من الاعراب لذلك فيقولون جحر ضب خرب
واذا كان التناسب يسوغهم ارتكاب ما يخالف
اللغة فلان يسوغهم رد الكلمة الى اصلها اولى
واحرى ش

وَسَعِيرًا اَوْ مَا يَقُوْمُ

خروجه عن صيغته

التانيث فالعدل

مقامهما الجمع والفا

للبحث في هذا القسم والمضاف
محذوف اي خروج معنى الاسم
او مادة الاسم فان للاسم مادة
هي نفس المركب من الحروف
الاصلة وصورة وهي الهيية
الحاصلة لذلك وهي المرادة
بالصيغة فخروج مادة الاسم
عن صورة كانت لها في الاصل الي
صورة اخرى مع بقا المعنى كما كان
هو العدل

اي العدل المذكورة
في الشعر

اما الجمع فلان شرطه صيغة منتهى الجموع وما يكون كذلك لا يعامل معاملة الافراد
فلا يكسر ولا يصغر وحينئذ
بتاكيد معنى الجمعية فيه
فيعمل عمل العلتين لقوته

واما الفا التانيث المقصورة كحبلى و[illegible]
والممدودة كصحراء [illegible]
من حيث ان بناها عليها [illegible]
اليه الالف [illegible]
التي انقلبت همزة [illegible]

[illegible] الالف والهمزة المنقلبة من [illegible]
فيتا بعد التانيث
علتين بخلاف طلحة
التانيث فان كان
للمكن بعد العلمية
وضعه

واعلم
ان علامة التانيث
في صحرا وحمرا هي الالف
التي انقلبت همزة لوقوعها
طرفا بعد الف زايدة للبناء لا الهمزة
نفسها فان قلت اذا كان علامة التانيث
هي الثانية والاولى ليست في شيء من افادته
فما معنى قولهم الالف والنون المضارعة
لالفي التانيث فان قلت انما عبروا
عن هذين الالفين بالفي التانيث
ذهابا بهما مذهب القمرين
الشمس والقمر والعمرين ابي بكر [illegible]

بان يذكر لفظا
ويريد
به
غيره

الأَصْلِيَّةَ تحْقيقًا

وهو التلفظ بصيغة يراد بها اخرى لقياس يستدل به عليه بالنظر الى نفسه صح

كَثُلاثَ ومَثْلَثَ

وَاُخَرَ وجُمَعَ أو تقديرًا

او مع العلمية

معدول عن الآخر او آخر

13

معدول عن جُمَع او جُمُع جمعا وان
الاخير جمع جمعا او جمعا ان كانت
صفة لانه حينئذ يجمع على فُعْل
كحمراء وحُمْر وان كان اسما حقيقيا
ان يجمع على فعالى كصحارى او فعالى
الصحراء وصحارى وصحارى
ولما جاء على فعل اثنين انه معدول
عن احدهما دائر

معدول عن فاطمة

كعمر وقطام في

واثما لم يجعل هذا العدل
من باب التحقيق لانه
ليس مراد القايل بقوله
عمر عامر اذ ليس قياس
بالنظر اليه في تعينه يدل
علي انه معدول من العامر
سوى انهم وجدوه
غير منصرف ولما
وجدوه غير منصرف

بني تميم

ولم يجعلوا الصرف الا في العلمية وكانوا انهم
علموا من مذهبهم انهم لا يلتبس
العلمية نقدر فيه العدل كما هو
حفظ متعين كلامهم

تميم والوصف

اي للوصف المذكور في الشعر المراد بالوصف كونه الاسم موضوعا
لذات باعتبار معنى هو المقصود

اي شرط كونه مانعا وفرعيته الاسم بحيث
اذا نصح اليه علية اجري مجرى مانع
الاسم عن الصرف

اي الوصف المانع عن الصرف

شرطه ان يكون

مثال
لعدل مقدر
في ممنوع المنعة
بل تعرض الاطراد وهذا
لان تميم يعربونه والمنعونه
الصرف للتعريف والتانيث ويوافقون
الحجازيون في بنا مثل حضار وليس فيه ما يوجب
البنا الا مناسبة بنزال من حيث الوزن والعدل
والباب واحد فقدر فيه العدل للاطراد
فان قلت فان كان الحجازيون هم المقدرون
العدل فيها في الاصل فما فايدة قوله
في تميم قلت فايدة ظاهرة فان
الحجازيون انما يقدر
به للبنا وبنو تميم
انما يقدرونه
للاعراب
وهو
المقصود
هنا فان قلت
ما الذي دعاهم
الي اعتباره وقد كان
لهم بوجود العلم والتانيث
غنى عنه قلت ما فيه من السود وهو
من اثبات الرجح وذلك لان
التانيث في قطام انما كان لانه علم المونث
ولا يمكن انه ذلك بعد ما عدل عن
فاطمة ووضع للمونث

ع

في الاصل فلا تضره

اي كونه موضوعا للوصفية في الاصل كباب احمر وسكران وعطشان ومثنى وثلث وافعل منه وذلك ان الاسم اصل للفعل من جهتين لما تقدم وبهذه العلة ينعكس امره الى الفرعية فلابد في ذلك من سبب قوي والاصالة جهة في القوة قوية فشرط ذلك كذلك ه ش

الغلبة فلذلك صرف

اي فلاجل ان شرط الوصف هو كونه في الاصل وجب صرف اربع في قولنا مررت بنسوة اربع لانتفا شرط وهو كونه وصفا في الاصالة

يعني اذا غلبت الاسمية على الوصفية الاصلية فان جعل اسما لشي قطع النظر عن وصفيته لا تضره اي لا تخرجه عن السببية فهو سبب كما كان ه

مررت بنسوة اربع

وَامْتَنَعَ اَسْوَدُ وَاَرْقَمُ

اي لاجل ان الوصف الاصلي ثم لا تضره غلبة الاسمية امتنع عن الصرف اسود ه ش

لِلْحَيَّةِ وَاَدْهَمُ لِلْقَيْدِ

وَضَعُفَ مَنْعُ اَفْعَى

فان قلت لم لا يجوز ان يمنع افعى الالف التانيث كسلمى قلت لانها ليست للتانيث وانما الالف منقلبة عن واو لان اشتقاقه من الفوعة وهو السم اخرت الواو واللام فانقلبت الفا فوزنه افلع ش

للحية واجدل للصقر

واخيل للطائر

التانيث شرطه

العلمية

العلمية والمعنوية

كذلك وشرط تحتم

وجوب

تاثيره زيادة على

الثَّلاثة أَوْ تحرُّكُ

الأَوْسَطِ أَوِ العُجْمَةُ

بتحريك ش
بالمفاهمة المذكورة فلا يرد أن حسن
قلت هو محرك حكماً لسقوط الخفة
الا برباد أو بتحرك وهو منتف
لأن العجمة لا تؤثر بعد العلمية
ما وجود المؤنث إلا التأنيث
فإن قلت المؤثر حينئذ في
هو المؤثر وهو نفسه بأو
الخفة تقابل الأثر والشرط
والتأنيث لعجمة شرط فقلنا
الخفة تقابل العلمية نقل العجمة
بعده فإن قلت لو فرض تقابل
في الثلاثي الخفيف سبب الثقل
فإنها تقوي التأنيث وإذا لم يكن

فَهِنْدُ تَجُوزُ صَرْفُهُ

وَزَيْنَبُ وَسَقَرُ وَمَاهُ

وزينب واجب منع صرفها لكونه زايدة على ثلثة احرف ه وسقر كذلك لتحرك وسطه ه وماه وجور كذلك لكون العجمة معهما ه

وَجُورُ مُمْتَنِعٌ فَإِنْ

وانما امتنعت من الصرف لوجود السببين في الكل وهما العلمية والتانيث مع شرط وجوب التاثير وهو الزيادة على الثلثة في زينب وتحرك الاوسط في سقر والعجمة في ماه وجور ه ع

سُمِّيَ بِهِ مُذَكَّرٌ

اي فاذا سمي بالموئث المعنوي مذكر فشرطه ان يكون زايدا على ثلثة احرف لانه اذا جعل علم مذكر زال التانيث بحسب المعنى فلو لم يكن في اللفظ مايدل على التانيث وهو الحرف الرابع كان التانيث بحسب اللفظ والمعنى فلم يكن معتبرا فان قلت لم لم يعتبر الاضافة في التانيث المعنوي كما اعتبر في الصفة قلنا بدلالة دليل وهو الاستقرا على اعتبار الاصالة في الصفة و عدم دلالة دليل على اعتبار الاصالة في التانيث المعنوي ه

فَشَرْطُهُ الزِّيَادَةُ

فَقَدَمٌ مُنْصَرِفٌ

اي واذا اثبت الزايد منزلة بالتانيث دون الحركة فقدم عند زوال التانيث المعنوي بالتسمية لمذكر منصرفه.

وَعَقْرَبٌ مُمْتَنِعٌ

اي التعريف ٥

المعرفة شرطها

اي المعرفة التي ما نعتبر هي عن الصرف ٥ معرفة

اي شرط تاثير المعرفة في الفرعية بحيث يتعقل مع الغير سببا يمنع الاسم عن الصرف ٥

اي ان تكون المعرفة منسوبة الى العلم ٥

أن تكون علمية

وانما لم يعتبر تعريف التوكيد على حياله في منع الصرف لان في اعتبار تعريف التاكيد ثلثة مذاهب احدها انه بتقدير اللام والثاني انه بتقدير الاضافة المعنوية الى ضمير المؤكد قياسا على ساير الفاظ التوكيد ولا يمكن اعتباره على هذين المذهبين والا يلزم اعتبار التعريف اللامي او الاضافي واللازم باطل لما مر والثالث انه تعريف علمي وهو مذهب ابي علي الفارسي كما تقدم

وعلى هذا داخل في المعرفة العلمية فلا يعتبر على حياله

والعجمة شرطها

اي شرط تاثير العجمة ٥

اي شرط العجمة في منع الصرف امران ٥

اي منسوبة الى العلم ٥ يعني انما حصل تعريفها لكونها علما وانما اشترط ذلك لان بقية المعارف اما مبنية كالمضمرات واسماء الاشارات والموصولات ولا دخول لها في هذا الباب ٥ ع لانها مبنية وهذا الباب معرب واما معرفة بلام التعريف ومضافة وهما لا يمنعان الصرف ايضا لانهما يجعلان غير المنصرف منصرفا فبالاخرى ان لا يجعل المنصرف غير المنصرف ٥

العجمة شرطها ان تكون علمية

ان تكون علمية

اي شرط تاثير العجمة ه ش

في العجمية وتحرك

الاوسط او زيادة

فان قلت فهلا قال او تحرك الاوسط والتانيث كما وجد اجيب بما تقدم من ان جعل المستقل تعاما ماكان خارجة اليه ه ش

على الثلاثة

عَلِي الثَّلٰثَةِ فَنُوحٌ

مُنْصَرِفٌ وَشَتَرُ

وَإِبْرَاهِيمُ مُمْتَنِعٌ

وانما يثبت الجمعية في منع الصرف اذا كانت مقرونة بصيغة
هي منتهى صيغ الجموع لا يتجاوزها جمع لانها حينئذ بلغت النهاية
في القوة حيث لم يعامل معاملة الافراد فلم يكسر ولم يصغر فنزل
نحو هذا الجمع كذلك منزلة جمعين لان بعض هذا الجمع مستبين
فتكرر بسبب واحد ما لم تتكرر فيه الجمعية منه لجرى مجراه لتحيه
بين حيث الجمعية والهيئة ومن حيث انه لا يجي على انها
واحد وانها جمعان مرة اخرى ه عده

الجمع شرطه صيغة

منتهى الجموع بغير

ها كمساجد ومصابيح

اراد بالهاء والتاء ما لا يثبت هاء
عند الوقف او ما هو في حكمها كياء النسبة
وانما شرط ذلك لانه لو كان بها لشابه
المفرد نحو كراهية وطواعية لفظا ومعنى
اما لفظا فظاهر واما معنى فلان كراهية
كطوع مصدر العنع على كثيرين وكذا الجمع
فلذا لم يحكم للمعدية الصرف

فان قلت بالذكر ينتقض بمثل صياقلة
فانه مصروع مع انه على صيغة منتهى الجموع بغير هاء النسبة
[illegible]

وَأَمَّا فَرَازِنَةُ فَمُنْصَرِفٌ

وَحَضَاجِرُ عَلَمٌ لِلضَّبُعِ

وفي الشامل قلنا لا نسلّم اي في حضاجر ثانيا لانّ حضاجر علم للجنس فهو حينئذ علم للحقيقة المشتركة بين المذكر والمؤنث كاسامة للاسد واذا كان كذلك لم يكن فيه تانيث ٥ ش جواب سوال مقدّر وهو ان هذا الوزن انما يمنع الصرف اذا كان جمعًا ولا جمعية هنا لانّه علم الضبع وتوجيه الجواب انّه منقول عن الجمع فكان جمعًا في الاصل وهو المعتبر فان قلت هلّا منعت صرف حضاجر للعلمية والتانيث وابدلهما جها ليلي اثبات الجمعية الاصلية قلت كانّه غير منصرف بعد التنكير ايضًا فلا بدّ من اعتبار سبب لا يتغيّر بالتنكير

غَيْرُ مُنْصَرِفٍ لِأَنَّهُ

وهو الجمع هنا وفي المتوسط ولقائل ان يقول حينئذ يلزمه ان يفوت شرطه ان تكون جمعًا في الاصل كما قال في الوصف الاصل وهو غير وارد لانه يمكنه هنا الارادة مطلق الجمع وهو يتضمن الاصلي فاما ثمة فلا يمكنه الارادة مطلق الوصف فلذا حصّه بالشرط ٥ ع

علمًا ٥

منقول عن الجمع

وسراويل اذا لم

يصرف وهو الاكثر

فَقَدْ قِيلَ أَعْجَمِيٌّ حُمِلَ

في العربية نحو مصابيح فاجري مجراه لشبهها له كما حمل افاضل ومساجد على سادر واكالب ومصابيح على اناعيم للمشابهة المذكورة وان لم توجد تكرار الجمع فلذلك حمل سراويل على موازنه في العربية نحو مفاتيح ومقاديل وان لم يوجد الجمعية فيه لمشابهته اياه وزنا ٥ عه

عَلَى مُوَازِنِهِ وَقِيلَ

ومن المعلوم ان انتفاء هذا الوزن [illegible] الا للجمع لم يمتنع من الصرف [illegible] وقد ثبت [illegible] على الجمع تقديرا [illegible] خلاف القياس [illegible] خلاف الاعلام [illegible]

عَرَبِيٌّ جَمْعُ سِرْوَالَةٍ

وهوا المنسوب الى سيبويه واتباعه ٥ ش

اي لانه اعجمي ٥ عه

[illegible] ٥

٣٣ / 25

تقديرا واذا صرف

اي من التقدير دون التحقيق فيكون تقديرا منصوبا على التمييز عن نسبة
في اضافة او معناه جمع حيث صرح بتقدير الخفظ بين فاعدم المعلومة باستقراء كلامهم
فصوان هذه الصيغة لم تمنع الا بالجمع كما يقدر العدل في عمرو وزفر وان كان
التنقل من المفرد الى الجمع مختصا بالاعلام ليس بجيد في الاجناس وعلى هذا
يكون تقديرا منصوبا على المصدر وما ذكر في شرح المصنف وهو لكنه جمع في
التقدير لسر والذي يدل على انه منصوب على الظرف بتقدير في ه

فلا اشكال ونحو

اي من جهة الجمع ولا من جهة العجمة اما الاول فلعدم تاثير العجمة النكرة قال
المصنف رحمه الله واذا صرف فلا اشكال على ما ذكرناه لانا قلنا الجمع
المانع شرطه صيغة منتهى الجموع وقد فقد ههنا كونه جمعا فلا اثر للشرط
عند فقد ان السبب واما من قال العلة كونه لا نظير له في الاحاد
فلا اشكال عليه صرف او لم يصرف لانه لو صرفه لكان واحدا فيكون
قوله مصابيح جمع لا نظير له في الاحاد يتوجه عليه الاشكال في سراويل واحدا
على تقدير ولو لم يصرفه لكونه لا نظير له في الاحاد كما هو تعليله في هذا الباب يتوجه
الاشكال عليه صرفه ايضا بباب الكلب لانه منصرف بالاتفاق

جوار رفعا وجرا

كقاض

كَقَاضِ التَّرْكِيبُ

شَرْطُهُ العَلَمِيَّةُ

وَأَنْ لَا يَكُونَ بِإِضَافَةٍ

لما فرغ من بيان شرطه الوجودي وهو العلمية
شرع في بيان شرطه العدمي اي شرطه ان لا يكون
منسوبا الى العلم ان كان في ضمنه كما مر وان
لا يكون طرفا ملتبسا باضافة من وجوه الاضافة
ولا باسناد من وجوه الاسناد ش

او وجوب استواره في مثل سيبويه وخمسة عشر

علما والجواب عنهما اما الاول فلان المراد في التركيب هو القيام لجنس الاسم الذي لا يغلب عليه عبرة والاخر سيبويه يغلب عليه الصوت واما الثاني فلان الصحيح هو انه معرب ممنوع ش

ولا اسنادٍ مثلُ

بعلبكَّ الالفُ والنونُ

اسم بلدة عل

اذا كانا في اسمٍ

فشرطه

في بعض النسخ اذا كان في اسم وفي بعض النسخ اذا كانا اسما ... ش

اي فشرط منع ذلك الاسم او فيه باتيد الزائدتين بتاويل الزائد وهذا الوجه عند اهل البصرة

لانا نعوض التاء ... دخول التاء عليه ... الزيادة والنقصان ... العلم

فشرطه العلمية

اي فشرط ذلك الاسم

انما اشترطت العلمية ليتقوى شبهها بما فيه الف التانيث من حيث امتناع دخول تاء التانيث عليه بعد العلمية كما تمتنع دخولها فيما فيه الف التانيث ونحاة البصرة انما تمنعون صرفها بتلك المشابهة غج

كان في صح

كعمران او وصفة

اي لو كانا في صفة فشرط تلك الصفة في منع الصرف لزم ان يكون مونثها فعلانة لسكران لتحقق مشابهتها بما فيه الف التانيث ايضا من عدم دخول التاء فيها غج

اي فشرط انتفاء فعلانة عند البصريين

فانتفا فعلانة وقيل

اي وقيل الشرط وجود فعلى اذ به تحقق المشابهة بما فيه الف التانيث ايضا لان الا ما وضعت للمونث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر والمونث بتاء التانيث والاول اولى لان الشرط بالذات دون الثاني لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونها مستلزما لانتفاء فعلانة الذي هو شرط تام والاولى ان يكون كل واحد منهما شرطا بالذات لتحقق المشابهة غج

وُجُودُ فَعْلَى وَمَنْ

ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي رَحْمَنْ

دُونَ سَكْرَانَ وَنَدْمَانْ

ومن شرط انتفاء فعلانه فهو غير منصرف
وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف

وزن الفعل

وَزْنُ الْفِعْلِ شَرْطُهُ

أَنْ يَخْتَصَّ بِالْفِعْلِ كَشَمَّرَ

وَضُرِّبَ أَوْ يَكُونَ فِي

اي شرطه تاثيره لم يختص ذلك الوزن بالفعل لتحقق الفرعية التي هي السبب مثل فعل وفعّل مشددا ومخففا وفوعل نحو ضورب وكذا افعل واستفعل وانفعل وتفعل ونحوها وافعل وانفعل امرا ونهيا فان سمي به امتنع من الصرف للتعريف والوزن الخاص اما اذا اعل او ضعف كقيل ورد فانه حينئذ يرجع الى زنة الاسماء كديك ونيل وبر وحر ويصرف اذا سمي بها

ومعني الاختصاص هذا ان لا يوجد في الاسم الا معربا كبقم لجنس النبت المصبوغ به وسلم لبيت المقدس او منقولا من الفعل او شاذا كالدئل لدويبة شبيهة بابن العرس فانه شاذ عند بعضهم منقول من الفعل الى الاسم الجنس لما عند البعض وقيل لا يثبته سيبويه فلا اعتداد به ش

اراد به كل وزن لم يكن في الاسماء نحو ضرب بضم الضاد وكسر الراء اذا لم يكن مضاعفا نحو دل والاجوف نحو قيل وضرب بتشديد الراء على بناء المعروف والمجهول من الاوزان المختصة بالفعل

اوله زيادة كزيادة

اي زيادة حرفا وحرف زايد من حروف الثمن

غير قابل للتا ومن

منصوب او مرفوع بتقدير وهو غير قابل للتاء فيكون المفرد او الجملة حالا من الضمير في اوله

اي حال كونه وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء

ثم امتنع احمر وانصرف

لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء

كالاسم جعفر بكسر الفاء فحكمنا بالزيادة بزيادة النون

24

يَعْمَلُ وَمَافِيهِ عَلَمِيَّةٌ

لعتولها التاء — اي الممنوع الذي وجد فيه

مُؤَثِّرَةٌ اِذَا نُكِرَ صُرِفَ

وطريق تنكير العلم ان يتناول

لِمَا تَبَيَّنَ مِنْ اَنَّهَا لَاتُجَامِعُ

شرط درين جها چيز
مونثه است تانيث لفظي
و معنوى وعجمة وتر
كيب الف نون زايده
در اسم

اسباب كثيرة كا ذبحان
المشتمل على المعرفة والعجمة
والتركيب والتانيث والنون
زايدة من قبلها الف

ل هو واحد من الامة المسماة به نحو هذا زيد
ورايت زيدا آخر او بتكير صاحبه قد
اشتهر بمعنى من المعاني فيجعل منزلة
الجنس الدال على ذلك المعنى لقولهم
لكل فرعون موسى

اعلم ان ماسوى العلمية من الاسباب ينقسم اربعة اقسام لانها يخلو اما ان يجامع العلمية
اولا والثاني نحو الوصف والالف والنون اذا كانا فيه لان الوصفية ينافي العلمية في المعنى
والاول اما لا يخلو من ان يكون العلمية مؤثرة معه اولا والثاني نحو الجمع الاقصى
والف التانيث فان الاسم معهما يمتنع من الصرف تعريفا وتنكيرا واذا امتنع معه تنكيرا علم
لا تاثير العلمية معه والاول لا يخلو من ان يكون العلمية شرطا فيه اولا والثاني نحو العدل
ووزن الفعل الا ترى انك تمنع الصرف ثلث واخر العدل والصفة وفي احمر واسود للصفة
ووزن الفعل مع انتفاء العلمية فعلم ان العلمية ليست شرطا فيهما والاول نحو التركيب
والعجمة والتانيث بالتاء والمعنوى والالف والنون اذا كانا في اسم فعلم ان العلمية ٢

مُؤثِّرة الاّ ما هي شرط

حال كونها مؤثرة — اي اسبابا كانت العلمية شرط فيه — اي العلمية

فيه الاّ العدل ووزن

الفعل وهما متضادّان

وليس مراده من التضاد التضاد الحقيقي بل مراده انهما لا يجتمعان في كلمة واحدة بالاستقراء لان اوزان الافعال معلومة وليس في شيء منها العدل

فلا يكون الا احدهما

اي اذا نكر الاسم في القسم الاول بقي بلا سبب اصلا فينصرف لان العلمية تزول بالتنكير

فيزول لكون العوارض سببا لكون العلمية شرطا فيها فاذا انتفى الشرط انتفى المشروط

فاذا نكر بقي بلا سبب

مقدمة ثانية للدليل يعني واذا تبين انهما لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وثبت انهما متضادان فاذا نكر ما فيه علمية مؤثرة بقي بلا سبب ان اشترط معه بالعلمية كاذربيجان او على سبب واحد كعمر واحمد فيصير منصرفا لذهاب المانع عن الصرف ش

او على سبب واحد

وَخَالَفَ سِيبَوَيْهِ

اعلم ان الاخفش ثلثة: الاكبر ابو الخطاب ... الاوسط ابو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والاصغر ابو الحسن علي بن سليمان تلميذ ... والمراد ههنا الاوسط ... [illegible]

الْاَخْفَشَ فِي مِثْلِ

اي في كل ما كان وصفا في الاصل مقترنا بسبب آخر كسكران وعطشان

اَحْمَرَ عَلَمًا اِذْ اَنْكَرَ

حال من المستكن في نكر اي اذا نكر على حال كونه علما وهو احتراز عن التنكير الوضعي اذ لا خلاف فيه وفي بعض النسخ نكر على صيغة الماضي المجهول وفي بعضها ينكر على المضارع المجهول

[illegible] المعلل بين والاعتبار المذكور لا يصلح عذرا للاخفش فلا يكون باعثا فيكون مضروبا

وما قيل من ان الاخفش دفع علي الغالبية واعتبارا بدل من سيبويه فقد استرده قوله ولا يلزمه باب حاتم بشهادة الذوق السليم فهو عادل عن الظاهر وتكلف من غير ضرورة

وما قيل من ان الخلاف لا يضاف الى الاستاذ فهي في حيز المنع وذلك لان الاخفش ثلثة فجاز ان يكون القائل غير تلميذ ولئن سلم ذلك فلم لا يجوز ان يكون معنى قوله وخالف سيبويه انه لم يقبل قوله ولم يرجع اليه عما هو عليه

اعتبارا

باب حاتم لما يلزم من

التنكير ولا يلزمه

اعتبارا للصفة بعد

اي لما يلزم اعتبار الوصف الاصلي مع العلمية
في باب حاتم اذا سمي به لما بينهما من التضاد
لان العلم لا يقع على كثيرين والوصف يقع على
كثيرين فلو اعتبر معا لزم اجتماع النقيضين
وانه محال اعلم ان ما ذكره من قبل وهو
لزوم ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف مطرد على مذهب
الاخفش فاما على مذهب سيبويه فلا

اي لم يلزم سيبويه النقض بالصفات المنقولة الى العلمية كضارب ومضروب وحسن وعباس

العلمية والوصفية

اعتبار متضادين

وانما قال في حكم واحد لان موضع الصرف
لجواز اعتبارهما في حكمين مختلفين

في حكم واحد

وموضع الصرف خلافا لمحمد بن اسود فانه ليس منع الصرف
باعتبار العلمية والصفة لئلا يلزم ما ذكرنا بل باعتبار
الوصفية ووزن الفعل وكذلك في باب احمر بعد التنكير
فلا يلزم اعتبار المتضادين في حكم واحد كما في
باب حاتم

وجميع الباب باللام

أو بالإضافة ينجرّ

أي كل ما لا ينصرف إذا أضيف أو دخله الألف واللام ينجرّ بالكسر فإنه حينئذ ينصرف عند البعض لزوال مشابهة الفعل بدخول ما هو من خواص الاسم عليه

بالكسر المرفوعات

خبر المبتدأ محذوف أي هذا باب المرفوعات

هو ما اشتمل على

قوله هو أو هي على اختلاف النسخ راجع إلى ما دل عليه المرفوعات تضمنا وهو المرفوع لما أن المرفوعات لما أن التعريف للحقيقة دون الأفراد فبهذا تبين أنه لا حاجة إلى المحذورة التي ذكرت في بعض الشروح حيث قيل إنما قال هو بلفظ التذكير والإفراد نظرا إلى ما للمرفوعات مفردا مذكرا أو لكون هذا الضمير راجعا بالحقيقة إلى ما

ثم لما كان المرفوعات دالة على الجنس وهو المرفوع أعاد الضمير إلى الجنس لا إلى الجمع فقال هو إذ الجنس هو المقصود بالتحديد وهذا الصنع يحصل الغرض الدلالة بالجمع على أن الباب مشتمل على جميع مسائل المرفوعات وبالضمير المذكر على أن التحديد للجنس لا الجمع

خبر مبتدأ محذوف ولذا في الواقع أي هذا ذكر المرفوعات وهي إشارة إلى ما في الذهن من الكلمات المتعلقة بها ... كما ... هنا للمرفوعات ... تسمى فاصلها

عَلَمِ الْفَاعِلِيَّةِ فَمِنْهُ

الْفَاعِلُ وَهُوَ مَا اُسْنِدَ

اِلَيْهِ الْفِعْلُ اَوْ شِبْهُهُ

وقدم

وقدم عليه على

اي وقدم عليه اي تقدما ناشئا على جهة قيامه على طريقة وحالة قيامه لوله بدلول الاسم وهو ان يكون التقديم مقارنا معروفا في الفعل الاصطلاحي لان ما يكون في جهة من الشيء يكون على حاله وطريقه المحاكية وحينئذ لا يخرج مفعول ما لم يسم فاعله لان الفعل وان اسند اليه مقدما عليه ولكن لا على جهة قيامه به قال المصنف وليس هو بفاعل عند من حده بهذا الحد والتزم بين المتقدمين هو عندهم فاعل واذا حدوا الفاعل احترزوا عنه لئلا يدخل في حده

ولا مشاحة في الاصطلاح مع ان الحق بجانبه اذ تسمية الشيء الذي لا يقوم به الفعل فاعلا حقيقة ولا عبارة فاعلا تعسف

جهة قيامه به

ولم يرد على الحد قائم زيد حيث اسند الى زيد لانه الفعل مقدما وليس بفاعل لانتفاء شرط على قائم في زيد لان الاصل فيه زيد قائم فيكون هذا التقدم مجازا لا حقيقيا والكلام فيه ولا ينتقض ايضا بنحو اخوك في جاءني زيد اخوك ليس بفاعل مع استجماعه جميع قيود الرسم لان المراد بالمسند اليه ما يكون اولا [illegible] ولقائل ان يقول لم يكن زيدا

في قولنا في الدار زيد فاعل ولم يسند اليه فعل [illegible] ويمكن ان يجاب عنه بانه اسند اليه الفعل لان تقديره احصل في الدار زيد الا انه حذف الفعل واقيم الظرف مقامه ثم قيل الاسم مرفوع بالظرف على الاتساع

مثل قام زيد والاصل

اي مقتضى الاصل وهو الدليل المستمر الذي [illegible]

اي واصل الفاعل ان يتقدم على سائر المعمولات الفعل ويلي فعله وهذا مشتمل على دعوتين الاولى ان يتقدم على الفعل والثاني ان يتقدم على سائر معمولاته اما الاول فلانه منه [illegible] لا يتقدم على الفعل كما لا يتقدم الصلة على [illegible] البواقي واما الثاني فلكونه كالجزء من الفعل والدليل عليه كانهم لا يجمعون الفعل اذا اتصل به ضمير الفاعل كما ضربت لكراهتهم توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ولانهم لا يجعلون الفاعل بين الفعل وحركة [illegible] يفعلان ولانه لازم للجملة المتوقف [illegible] بخلاف المفعول فانه فضلة ولانه [illegible] الفعل اولا يصدر من الفاعل ثم يقع على المفعول [illegible]

لا يتغير المعتبر [illegible] بقرب الفاعل من فعله ويتصل به بحيث لا يتخلل بينهما شيء من الفاعل ولو احترزناه

اضافي والعقل اذا حصل له الشعور بالاضافية فلو توقف هناك ولم ينتقل الى ما اليه الاسناد كانت الاضافية مستقلة بالمفهومية وهو محال وان انتقل الى ما اسند الفعل اليه فذلك الشيء هو الفاعل فاذن من ضرورة الاسناد تقدم المسند اليه واذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب في الالفاظ ايضا

أَنْ يَلِيَ الْفِعْلَ فَلِذَلِكَ

جَازَ ضَرَبَ غُلَامُهُ

زَيْدٌ وَامْتَنَعَ ضَرَبَ

ومن ثمّ

أي ومن اجل ان الاصل في الفاعل ان يلي الفعل و يتقدم على غيره من معمولاته

غلام

غلامُهُ زيدًا وإذا

لما فرغ من بيان ما هو حقه باعتبار كونه فاعلا
شرع في بيان ما هو حقه باعتبار امور خارجية
وقدم موجب التقديم لموافقة الاصل في اقتضاء
التقديم وهو اربعة ش

نحو ضرب موسى عيسى

انتفى الإعرابُ لفظًا

الاول انتفاء الاعراب
الى اخره ش

واعلم ان انتفاء الاعراب فيهما والقرينة انما يلزم بان يكونا
مقصورين او مبنيين يحتمل صدور الفعل
واحد منهما بغير مميز يفصل بينهما واعلم ان القرينة
قد تكون لفظية وقد تكون معنوية اما اللفظية
المعنوية فقد تكون في توابع الفاعل او في توابع
المفعول او في توابعهما واما القرينة المعنوية
فمثل ان يستحيل صدور الفعل من احدهما نحو
اكل موسى الكمثرى او يكون وقوعه من احدهما
اغلب نحو كسرت العصا الرحى فاذا حصلت
احدى هذه القراين جاز تقديم المفعول
على الفاعل ك

فيهما والقرينةُ أو

نحو ضربت سلمى موسى

اي في الفاعل والمفعول مع انتفاء
القرينة اللفظية والمعنوية
الدالة على احدهما ش نحو ضرب
موسى عيسى وانما وجب تقديمه هاهنا
لدفع الالتباس ك لمكان احتمال
الفاعلية في كل منهما يوجب الالتباس

كان مضمرا متصلا

الثاني كون الفاعل الخ آخره

قوله مضمرا احتراز عن الفاعل المظهر فانه لا يجب تقديمه على المفعول

او وقع مفعوله بعد

الا او معناها وجب

مثال لو جاز ما ضرب الا عمرا زيد فلا يخلو من ان يكون
…دد المستثنى المفرغ او لا فان كان الاول
كان حصر فيهما والمقصود الحصر في احدهما هذا خلف
وان كان الثاني كان القول ما ضرب الا عمرا زيد ممتنعا
لانه بقي الفعل بلا فاعل ولا قايم مقام الفاعل
لان زيدا يمتنع ان يكون فاعلا لما ضرب حينئذ
لما اختير القسم الثاني وهي انه يجوز مع
تعدد المستثنى ويمنع بقاء الفعل بلا فاعل
لان بدا المؤخر لفظا المقدم رتبة يكون
فاعلا للفعل ويلزم تقديره ما ضرب زيد
الا عمرا وحينئذ لم يلزم بقاء الفعل
بلا فاعل

تقديمه

30

تقدمه وإذا اتصل به

اي تقدم الفاعل على المفعول فيه

هذا بيان لما يعرض فيه وجوب تاخير الفاعل وتقديم المفعول الذي هو خلاف الاصل وهو ايضا اربع فيه ش

ضمير مفعول او وقع

بعد الا او معناها

ماخلق محمدا الا الله وانما خلق محمدا الله

أو اتّصلَ مفعولٌ به وهو

غيرُ متّصلٍ وجبَ

تأخيرُه وقد يُحذفُ

الفعل

31

الفعل لقيام قرينة

دالة عليه اما حالية
او مقالية ٥ تشعر
بخصوصية المحذوف

جوازا في مثل زيد

لمن قال من قام وليبك

بنگاه وليٌّ عليه معنى ٥

يُرِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ

يزيد غير منون للاضطرار الضرورة فيه غ

اي ليبك ضارع قوله ليبك محذوف هنا على سبيل الجواز بدليل السؤال السابق غ

اي لخصومة وبعده لسعي غيره ٥

وَوُجُوبًا فِي مِثْلِ وَإِنْ

في كل ما اجتمع فيه الامران القرينة على المحذوف والقايم مقامه ٥ ش

أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ

استجار

أَسْتَجَارَكَ وَقَدْ يُحْذَفُ

الاستجار: زينهار خواستن ه

فِي مِثْلِ نَعَمْ لِمَنْ قَالَ أَقَامَ

واراد مثل نعم ما صحّ الاقتصار عليه في الجواب كبلي واجل وجير واي فقوله لمن قال اقام زيدا انما يستقيم بالنظر الى ذكر نعم لا مطلقا بالنظر الى جميع امثاله لاختصاص بلي بالجواب بعد النفي كما يأتي في قسم الحروف ه

زَيْدٌ وَإِذَا تَنَازَعَ الْفِعْلَانِ

اعلم انه لو قال اذا تنازع العاملان او الاكثر كان اصوب ليدخل فيه مثل زيد ضارب ومكرم عمرا وبقولنا والاكثر مثل اهنت واكرمت وصاحبت زيدا ويمكن ان يجاب عنه بانه انما قال الفعلان ولم يقل العاملان بناء على ان الفعل هو الاصل في العمل وبان تنازع عاملين لا ينافي تنازع عاملين اكثر من عاملين واجيب في بعض الفوائد بان حكم الاكثر يعرف بطريق الدلالة ه

[illegible]

ظَاهِرًا بَعْدَهُمَا فَقَدْ

أي اسما ظاهرا كائنا بعد الفعلين

أي حال كون التنازع

يَكُونُ فِي الفَاعِلِيَّةِ

وإما تنازع في الفاعلية والمفعولية [illegible]

مِثْلُ ضَرَبَنِي وَأَكْرَمَنِي

فصل على الظرفية [illegible]

[illegible]

زيد

33

زَيْدٌ وَفِي الْمَفْعُولِيَّة

مِثْل ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ

زَيْدًا وَفِي الْفَاعِلِيَّة

أي وقد يكون تنازعهما في مفعولية ذلك الاسم بأن يطلب كل منهما أن يكون ذلك الاسم مفعولا له صريحا نحو ضربت وأكرمت زيدا أو غير صريح كقوله تعالى يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ففي الكلالة مفعول به غير صريح ٥ ش

أي وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية مختلفين بأن يطلب أحدهما فاعلية ذلك الاسم والآخر مفعوليته وهذا القسم على ضربين لأن أحدهما أن يقتضي الأول الفاعلية والثاني يقتضي المفعولية نحو أكرمني وأكرمت زيدا وضربت زيدا والثاني أن يقتضي الأول المفعولية والثاني الفاعلية نحو أكرمت وأكرمني زيد وضربت زيد ٥ ش

وقد يكون فعل ماضي [illegible]

وَالْمَفْعُولِيَّةِ مُخْتَلِفَيْنِ

كَضَرَبْتُ وَأَكْرَمَنِي

زَيْدًا وَيَخْتَارُ الْبَصْرِيُّونَ

اشارة الى ما ذكره في الشروح من الاتفاق على جواز اعمال كل واحد من الفعلين المتنازعين في الظاهر كانه قال اتفقوا على جواز اعمال كل واحد مطلقاً واختلفوا في المختار ويختار البصريون الى اخره ش

اعمال

إِعْمَالُ الثَّانِي وَالكُوفِيُّونَ

أي إعمال الفعل الثاني في الاسم الظاهر ه ش — أي الفعل الثاني لقربه

إِعْمَالُ الأَوَّلِ فَإِنْ أَعْمَلْتَ

الفعل الأول لسبقه

يعني إذا عرفت أن إعمال الفعل الأول والثاني جائز ولذا عرفت مذهب كل واحد من الفريقين المذكورين في الأولوية فإن أعملت الآخر ه ش

الثَّانِيَ أَضْمَرْتَ الفَاعِلَ

يعني إن أعملت الفعل الثاني في الاسم الظاهر كما هو مذهب البصريين ه والعامل الأول يقتضي الفاعل ه عج

احتج الكوفيون بوجوه عقلية الأول أن السبق
دليل شدة العناية بالسابق العناية بالسابق فكان أعمـ[illegible]
أولى قلت نعم ولكن في الذكر في الإعمال ممنوع الثاني أن
السابق حين وجد بلا معارض بخلاف اللاحق فكان السابق
أولى لسلامته عن المعارض حال الوجود قلنا الكلام
في وقت التنازع ولا نسلم عند المعارض قد انعدم الثاني
عدم المعارض عنده وعند عدم المعارض قد انعدم الثاني
ولا كلام فيه الثالث أن إعمال الثاني يستلزم الإضمار قبل الذكر
وإعمال الأول لا فكان إعمال الأول أولى قلنا نعم ولكن
لا نسلم انتفاء اللازم على شريطة التفسير إذا كان فيه غرض
كما في قولهم ربه رجلا ونعم رجلا وبئس مثلا وقل هو
الله أحد نعم لو لم يكن فيه غرض صحيح لم يجز الإضمار
على شريطة التفسير أيضا كما في نحو ضرب غلامه زيدا واستدل
أيضا بقول امرئ القيس كفاني ولم أطلب قليل من المال
وسيأتي بعد الاستدلال به والجواب عنه ه ش

فِي الأَوَّلِ عَلَى وَفْقِ

أي في الفعل الأول عند اقتضائه إياه ش

أي موافقا للظاهر بأن كان الفاعل الظاهر مفردا أضمر مفردا وإن كان مثنى أضمر مثنى وإن كان مجموعا أضمر مجموعا ولا يجوز حذفه ك

[illegible]

الظَّاهِرِ دُونَ الحَذْفِ

[illegible]

او الذين ... شرح

خولف ذلك خلافا
او ارادي للكسائي

خِلَافًا لِلْكِسَائِيِّ

[illegible]

وجاز خلافاً للفرّاء

اي جاز هذه المسئلة وهو ان يعمل الثاني ويحذف الفاعل عن الاول ويضمر بدون مرجعه

اي اعمال الثاني وحده في الاسم الظاهر بعده مع اقتضاء الاول الفاعل

وحذفت المفعول في الاول

ان استغنى عنه والا

اي ولم يستغن الفعل الاول عن ذلك المفعول الظاهر وهذا اذا كان مفعولا ثانيا من باب علمت وكان الاول مذكورا نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا حسباني منطلقا وحسبت الزيدين منطلقين الى اخره

المفعول الثاني من الاول حذفت

ولزم الاضمار

العدول الى الظاهر وفي المتوسط وفيه نظر لجواز اضمار المفعول الثاني

الحسبني بعد ذكر منطلقا نحو حسبني وحسبت زيدا منطلقا اياه قلت

لو ثبت صحة المثال من الثقات لكان ... من امتناع الاضمار

ولتعذر اعمال الفعلين في اسم واحد لم يقع النزاع بين النحاة البصرة والكوفة الا في الاولوية فقد تبين ان الفراء خالف الاجماع المنعقد على سبب عقلي

مثل ضربت واكرمني زيد ٣٨

ضربت واكرماني الزيدان

ضربت واكرموني الزيدون

ضربت واكرمتني هند

ضربت واكرمتاني الهندان

ضربت واكرمنني الهندات

أَظْهَرْتَ فَإِنْ أَعْمَلْتَ

ومما يجب اظهاره نحو ما احسن زيدا واجمل زيدا عند سيبويه لانه لو لم يظهر على تقدير اعمال الثاني فاما ان يحذف عن الاول وانه لا يجوز لان مفعول فعل التعجب لم يحذف لما عرف انه بمنزلة المبتدا او

الأَوَّلَ أَضْمَرْتَ الفَاعِلَ

واقتضى الثاني فاعلا وجب اضماره ليلا يصير خاليا عن الفاعل ولا يلزم في مذهبهم الراجع قبل الذكر لان الظاهر مقدم تقديرا ٥

فِي الثَّانِي وَالْمَفْعُولَ

اي اضمرت المفعول على المذهب المختار لانه لا يلزم الاضمار قبل الذكر والحذف خلاف الاصل وانما يجوز الحذف لكونه فضلة ٥

36

عَلَيَّ الْمُخْتَارُ الْاٰنَ

الذي لزم منطلقا قاصد

يَمْنَعُ مَانِعٌ فَتَظْهَرُ

تحسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا

اگر بجای منطلقین ایشان بیارند
موافق باشد برای حسنتهما را و مخالف
باشد برای منطلقا را اگر ایشان بیارند
موافق باشد برای منطلقا را و مخالف باشد برای
حسنتهما را پس منطلقین ادرارند

قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ

... امرئ القيس على اولوية اعمال الفعل
... اذ عين فيه ووجب الاستدلال ...
... اعمل الفعل الاول وهو كفاني
... اعمال الثاني وهو لم اطلب ... مع
المفعول ... الفعل الثاني عند اعمال الاول
... احسن لما اختاره الافصح ...
... سلمنا ايضا انه اعمل كفاني
... المسلمات لا يجدي لم تنفعا

ولو انما اسعى لادنى

معيشة كفاني ولم اطلب

قليل من المال

لِفَسَادِ الْمَعْنَى

هذا ما ذكره سيبويه وقال ابو علي الفارسي

[illegible]

مَفْعُولُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ كُلُّ

لما لم يشتمل حد الفاعل
وحكم هذا المفعول
لكونه ليس بفاعل عنده
كما مر افرده بالذكر ه غ

وانما ارتفع مفعول ما لم يسم فاعله
لاسناد الفعل اليه لانهم لما حذفوا
الفاعل واقاموا المفعول مقامه
في جهة الاسناد ارتفع
باسناد الفعل اليه ه ك

مستقبل الفاعل اي ومن المرفوعات اي مما اشتمل على
علم الفاعلية الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله
فترك العاطفة اشارة الى زيادة اتصاله
بالفاعل لكونه فاعلا عند البعض كما تقدم و
يحتمل ان يكون على مذهب من جوز العطف بدون
العاطف او هو ابتداء كلام وخبره محذوف
عنه وعلى هذين الوجهين لا يكون قوله
كل مفعول خبرا بل المبتدا محذوف وهو هو
اي هو كل مفعول الى اخره وجاز ايضا ان

فان قلت زيد في ضرب زيد
مثلا مفعول ما لم يسم فاعله
ولا يصدق عليه كل مفعول
فينتقض هذا الحد
قلت لما كان المصنف
ذكر لازم الحد وهو ان
كل ما كان كذا يكون مفعول
ما لم يسم فاعله وكل ما لم يكن
كذا لا يكون مفعول ما لم يسم

لم اطلب غير موجب الى
قليل من معموله مقدر
ومنه الملك فيكون لكفاية
القليل منفية وطلب الملك ثابتا وبدل
عليه ثاني هذا البيت وهو قوله ولكنما
اسعى ه غ وتحرير المعنى لو كنت قانعا بشيء
يسير لكفاني قليل من المال ولم اطلب الملك
والمجد واللازم منتف فاني لم اقنع
بادنى معيشة ولم يكفني القليل من المال
واطلب الملك في الحال ه ش

37

مَفْعُولٌ لِحَذْفِ فَاعِلِهِ

وَاُقِيمَ هُوَ مُقَامَهُ

وَشَرْطُهُ اَنْ تُغَيَّرَ

صِيغَةَ الفِعْلِ الى

فُعِلَ اَوْ يُفْعَلُ وَلَا

يَقَعُ المَفْعُولُ الثَّانِي

موقع الفاعل

والدليل على ان الجملة لا تكون مسندا اليها هو انه من خواص المسند اليه جواز اضماره ودخول لام التعريف وهذا منتف عن الجملة ٥

من بابِ علمتُ والثالثُ

من بابِ أعلمتُ والمفعولُ

لهُ والمفعولُ معهُ

كذلك وإذا وجد

المفعول به تعين له

أي تعين المفعول به للإقامة مقام الفاعل فيما لم يسم فاعله أصلاه لشدة شبهه بالفاعل في احتياج الفعل إليه إذ هو محله ولا بد الحال من المحل ... ولأن المفعول المطلق أقرب إلى الفعل إذ الفعل ... ولهذا لك لا تقول الغرض من قولنا ضرب زيد إسناد الضرب وإضافته إليه فلو أقيم هو مقامه لزم إسناد الشيء إلى نفسه ... ولقائل أن يقول أن المصدر الذي يقام مقام الفاعل يوصف بشيء وإذا وصف كان فيه دلالة على معنى لم يدل عليه الفعل وحده ويمكن أن يجاب عنه بأن في إقامة المفعول به مقام الفاعل فائدة أكثر من إقامة المصدر الموصوف مقامه للدلالة الفعل على المصدر ولكن لم يكن دلالة على ذلك الوصف وعدم دلالته على المفعول به المعين بوجه من الوجوه ... ك

برابر قائم شلر آن مفعول به مقام
زاننه فاعل

تقول ضرب زيد يوم

اصله ضرب عمرو زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره
مفعول به
مفعول فيه زمان
مفعول فيه مكان
مفعول مطلق
مفعول له

الْجُمُعَةِ أَمَامَ الْأَمِيرِ

ضَرْبًا شَدِيدًا فِي

دَارِهِ فَيَتَعَيَّنُ زَيْدٌ

فان

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَالْجَمِيعُ

اي ان كان الفعل لازما ه ش

سَوَا وَالْأَوَّلُ مِنْ بَابِ

في صحة القيام مقام الفاعل لاستواء الكل في امر التعلق بالفعل وعدم المرجح ه ش
مقتضيات معقولية الفعل كالفاعل قلت كان من حقه ذلك لولا انهم اجروه
على الجار والمجرور فوجب ان يمتنع اقامته مقام الفاعل لانا نقول المجرور مفعول
وكما ان زيدا مفعول به واقيم مقام الفاعل فكذا في ذهب بزيد ه
عوض بكون الظرف مفعولا به على السعة وبشدة تعلق الفعل بالمصدر حيث وصل اليه بدون واسطة

فان قلت هلا رجح ظرف الزمان في ذلك من حيث ان الزمان من مجرى ظرف المكان لتشاركهما في الظرفية ه ع لم يقل ان لم يدل
بزمان البا مثلا في ذهب بزيد بمنزلة الهمزة في أذهب زيد
فان قيل بزيد راجح لانه مفعول به اذ البا كالهمزة
وبشدة تعلق الفعل بالمصدر ... عدم الرجحان بين الظرف والمصدر ه ش

يتبع الجهات الست واليوم والوقت ونحوها لعدم لزومها الظرفية دون عند وسوى وذات مرة للزومها الظرفية ه ش

وبين الجار والمجرور والظرف والمصدر ... [illegible] ... لانه مفعول ... مقام الفاعل ... والمصدر ... انما ... ه

أَعْطِيتُ أَوْلَى مِنْ

اي من اقامة المفعول الثاني مقام الفاعل لان الاول آخذ والثاني مأخوذ ففي الاول فاعلية وفي الثاني مفعولية ولا شك ان ما فيه معنى الفاعلية اولى بان يقام مقام الفاعل مما فيه معنى المفعولية ه ك

وهذا اذا لم يلبس ... نحو اعطي زيد درهما ... اعطيت زيدا عمرا ... الاول ه ش

الثاني ومنها المبتدأ

والخبر فالمبتدأ هو

الاسم المجرد عن

احترازٌ عن الاسماء الغير المجردة كاسم كان واخواتها واسم انّ واخواتها

العوامل

العوامل اللفظية

التي هي كان وانّ وعلمت واخواتها ه

مسند اليه او الصفة

وانما صارت الصفة هذه مبتدأ لانها لما كانت تعريبا من الاعراب الذي يكون في الاسماء ولا يكون تعريبها التنوين المختص بالاسم

الواقعة بعد حرف

كلمة او بتابع التعريف ثم طوله تطويلا لم يات بكذا
وجوابه ما ذكره في الشرح المنسوب الى المصنف
وليست او هذه باللتي بنفسه سالحد اذا كان المراد
ما كان على احد هذين الوصفين ه فذكرا وليس للترديد
بل للتنويع والضابط انه اذا كان كل واحد من القسمين
من المحدود في الواقع او عند المحدد صح استعمال
او كما في الكتاب والا لم يصح كما لو قلت الجسم ما كان
مركبا من الهيولى والصورة او ما كان مركبا من
الاجزاء التي لا تتجزى ه واما العطف
على الواو لم لا فلو ذكر الواو لتوهم السامع ان الكل
تمام الحد وليس الامر كذلك ه

وانواع الاعراب ثلثة كما مر ولما سبيل الى غير الرفع لعدم العامل
اللفظي تعين الرفع فاعلا او مفعولا لم يسم
ونحوها وهو ظاهر تعين الابتداء بالقرينة للتعري عن
العوامل اللفظية فان قلت لم لا يجوز ان يكون الزيدان مبتدأ
مؤخرا عنه في اللفظ قلت لان الخبر اذا كان مقدما في اللفظ
ومؤخرا في النية وجب ان يطابق في وقف المبتدأ المؤخر عنه
وكلاهما في غير المواقف فوجب ان يعتبر مبتدأ فان قلت لو كان
مبتدأ لكان له خبر كالنوع الاول وليس كذلك قلت
قد ذكر بعضهم ان اسم الفاعل ههنا نزل منزلة المصدر وهو
القيام وتقديره اقيام الزيدين كائن وذكر الشيخ ابو علي
ان الفاعل سد مسد خبر المبتدأ وتحقيقه ان قائما في
اقائم الزيدان لما كان بمنزلة الفعل عند العامة لم يكن
ان يخبر عنه بشيء لان الخبر لا يكون مخبرا عنه فسد فاعله مسد
خبره وهما هو مبتدأ بالنظر الى ظاهر الصورة ه

النفي أو ألف الاستفهام

رافعة لظاهر مثل

احترازٌ عن الرافعة لمضمر مثل أقايمان الزيدان
فإنه حينئذٍ ليس بمبتدأ بالاتفاق بل هو خبر مقدم
على المبتدأ المصدرة بحرف الاستفهام والزيدان
مرفوع بالابتداء لا بالصفة المتقدم عليه
والهم ثبت ه ش

زيد قايم وما قايم

الزيدان

42

آلزيدان وأقايم الزيدان

فإن طابقت مفرداً جاز

الأمران والخبر هو

أي كونهما مبتدأ وزيد بمنزلة الخبر أو كونها خبر الزيد مقدما عليه بجهة الاستفهام والنفي ٥ ش

أي خبر المبتداء بدلالة هو المجرد اذ الخبر غير المبتداء غير مجرد ٥ ش

وزيد بمنزلة الخبر أو كونها خبر الزيد مقدما عليه بجهة الاستفهام والنفي ٥ ش

أي جاز أن يكون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها سادّا مسدّ الخبر فتدخل تحت الحدّ وجاز أن يكون ما بعدها مبتداء وهي خبره فلا تدخل تحت الحدّ لأنها لم ترفع ظاهرا وزيد مرفوع بالابتداء حينئذ فإن قلت في أقايم الزيدان ضرورة إذ [illegible] المبتداء بالخبر كما في أقايم زيد قلت لما حكم بكونها مبتدأة في أقايم الزيدان وأفاد التركيب فائدة المبتداء والخبر من غير تركيب قطع النظر عن الضرورة وصارت الفائدة منظورة وهي إنما يحصلت على وجهين في أقايم زيد ٥ ش

لم يقل الاسم المجرد لان غير الاسم قد يقع خبرا قلت بل الكون
في صدد ذكره وما وقع خبرا من الفعل فهو ما دل الاسم
كما مر في صدر الكتاب منقولا عن بعض الشروح
فلا ينتقض وقد يندفع ايضا كما ذكر في البسيط
وهو ان المضارع هو المجرد عن العوامل اللفظية
وليس بخبر المبتدا وانما قلنا بان هذه الشبهة
يندفع بما ذكرنا من العناية والتاويل لانه
ان اعتبر المضارع المجرد مقدما على الاسم الظاهر
فهو قد خرج بقيد الاسم وان اعتبر مؤخرا عنه
فهو داخل فانه مع ضميره المسند اليه في تاويل
الاسم المسند به فلا يرد نقضا البتة ومعناه
حينئذ خبر المبتدا الاسم حقيقة كقايم او
تقديرا كقام ٥ ش

المجرد المسند به

احتراز عن خبر كان وان وغيرهما

احتراز عن الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر ٥

المغاير للصفة المذكورة

واصل المبتدا التقدم

الاولوية ونحن قايلون به ٥ ثم ان الكوفيين ذهبوا
الى ان الخبر اذا تقدم على المبتدا ارتفع بالخبر ارتفاع
الفاعل نحو قايم زيد فان قايم مبتدا عندهم وزيد
فاعل له ساد مسد الخبر والبصريون يقولون اسم
الفاعل اضعف من الفعل في العمل فلم يعمل الا اذا اعتمد
على شيء وكذا اختلفوا في الظرف اذا كان مقدما على
المبتدا نحو في الدار زيد
وعندهم بانه فاعله

اي اصل المبتدا ان يكون
مقدما على الخبر لانه محكوم
عليه وحق المحكوم عليه
مقدما على المحكوم به ٥
ليكون الحكم على متحقق ٥ عز

43

وَمِنْ ثَمَّ جَازَ فِي دَارِهِ زَيْدٌ وَامْتَنَعْ

صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ وَقَدْ يَكُونُ

الْمُبْتَدَأُ نَكِرَةً إِذَا تَخَصَّصَتْ

[illegible]

بوجهٍ مّا مثلُ لعبدٌ مؤمنٌ

فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتداء وخبر خبره ومثل ذلك

وأين رجلٌ في الدارِ

فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكانه قال ايُّ الرجلين المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكان واحد منهما مخصص فجعل مبتداء بهذه الصفة وفي الدار خبره ومثل ذلك

أم امرأةٌ وما أحدٌ خيرٌ منك

و

فان النكرة فيه وقعت

فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت فتخصصت فان لا تعدد في جميع الافراد بل هو واحد كما تعدد في الاحاد فقصد بها العموم فجعل مبتداء ومثل ذلك قوله

شرٌّ ما أهرّ ذا نابٍ لا خيرٌ

وَشَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ وَفِي

الدَّارِ رَجُلٌ وَسَلَامٌ عَلَيْكُمْ

وَالْخَبَرُ قَدْ يَكُونُ جُمْلَةً مِثْلُ

زَيْدٌ اَبُوهُ قَائِمٌ وَزَيْدٌ قَامَ

اَبُوهُ فَلَابُدَّ مِنْ عَائِدٍ وَقَدْ

اَنَّهُ

يُحْذَفُ وَمَا وَقَعَ ظَرْفًا فَالْاَكْثَرُ

وچیزیکه واقع شود از خبر ظرف مقدّر

مُقدَّرٌ بجُملَةٍ وَاذاكَان

المُبتَدَاءُ مُشتَمِلاً عَلى مَا لَهُ

صَدْرُ الكلَامِ مثْل مَنْ

أبوك وكانا معرفتين

أو متساويين مثل أفضل

منك أفضل مني أو كان الخبر

فَعَلاً لَهُ مِثْلُ زَيْدٌ قَامَ

کرد ار　　برای مبتدا را

وَجَبَ تَقْدِيمُهُ وَإِذَا

تَضَمَّنَ الْخَبَرُ الْمُفْرَدُ

مَالَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ

مِثْلُ ابْنِ زَيْدٍ أَوْ كَانَ

مُصَحِّحًا لَهُ مِثْلُ فِي الدَّارِ

رجل

47

رجل او متعلقه ضمير في

المبتدا مثل علي التمرة

مثل هذا زيدا او يكون

خبراً عن أنّ مثل عندي

أنّك قائم وجب تقديمه

وقد يتعدد الخبر مثل زيد

عالم

48

عالمٌ عاقلٌ وقد تضمّن

المبتدأ معنى الشّرط

فيصحّ دخولُ الفاء في

الْخَبَرُ وَذَلِكَ الاِسْمُ الْمَوْصُولُ

بِفِعْلٍ أَوْ ظَرْفٍ أَوْ النَّكِرَةُ

الْمَوْصُوفَةُ بِهِمَا مِثْلُ الَّذِي

يا

يأتيني أو في الدار فله

درهم وكل رجل يأتيني

أو في الدار فله درهم وليت

ولعلّ مانعان بالاتّفاق

والحق بعضهم انّ بهما

وقد يحذف المبتدأ لقيام

قرينة جواز كقول المستهل

الهلال والله والخبر جوازا

مثل خرجت فاذا السبع

ووجوبا فيما التزم في موضعه

في محل آخر

در چیزی که لازم گرفته شده است

ای حذف الخبر وجوبا

غيره مثل لولا زيد لهلك

مبتدا

عمرو وضربي زيدا قائما

وكل

وكل رجل وضيعته ولعمرك

لافعلن كذا اخبر ان

واخواتها هو المسند

بعد دخول هذه الحروف

مثل ان زيدا قايم

كما مر خبر المبتدا الا في تقديمه

الا

12

الا اذا كان ظرفا خبر لا

التي لنفي الجنس هو المسند

بعد دخولها مثل لا غلام

رَجُلٌ طَرِيقٌ فِيهَا وَيُحْذَفُ

كَثِيرًا وَبَنُو تَمِيمٍ لَا يُثْبِتُونَهُ اسْمُ مَا وَلَا

الْمُشَبَّهَتَيْنِ بِلَيْسَ هُوَ الْمُسْنَدُ

إِلَيْهِ

83

الَيْهِ بَعْدَ دُخُولِهَا مِثْلُ مَا زَيْدٌ

قَائِمًا وَلَا رَجُلٌ أَفْضَلَ مِنْكَ وَهِيَ فِي لَا شَدَّ

الْمَنْصُوبَاتُ هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى عَلَمِ الْمَفْعُولِيَّةِ

فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله

فاعل فعل مذكور بمعناه وقد يكون

للتاكيد والنوع والعدد نحو

جلسة

34

جَلَسْتُ جُلُوْسًا وَجَلْسَةً وَجِلْسَةً

فَالْاَوَّلُ لَا يُثَنَّى وَلَا يُجْمَعُ بِخِلَافِ

اُخْوَيْهِ وَقَدْ يَكُوْنُ بِغَيْرِ لَفْظِهِ

نحو قعدت جلوسا وقد يحذف

الفعل لقيام قرينة

جوازا كقولك لمن قدم

خير

خَيْرَ مَقْدَمٍ وُجُوبًا

سَمَاعًا مِثْلُ سَقْيًا

والتقدير سقاه سقيا وهو دعاء للميت ... مطر ... ش

وَرَعْيًا وَخَيْبَةً وَجَدْعًا

اي جدع جدعا وهو قطع الانف ومعناه الدعاء بتقبيح الحال ط

وخيبة وجدعا في الدعاء عليه وبينهما عموم فان الخيبة عبارة عن عدم الظفر بالمراد مطلقا يقال خاب الرجل اذا لم ينل ما طلب والجدع عبارة عن قطع عضو وهو عدم الظفر بمراد مخصوص كالشتم ونحوه ش

وَحَمْدًا وَشُكْرًا وَعَجَبًا

وَقِيَاسًا فِي مَوَاضِعَ

مِنْهَا مَا وَقَعَ مُثْبَتًا

بعد

بَعْدَ نَفْيٍ أَوْ مَعْنًى

نَفْيٍ دَاخِلٍ عَلَى اسْمٍ

لَا يَكُونُ خَبَرًا

احترازٌ عن نحو ما يرى الامير مثلًا بدلًا لكلمة ما لِما ان توقف الجزاء باسم محذوفًا يكون هي قرينة عليه ه عـ

[illegible]

عَنْهُ أَوْ وَقَعَ مُكَرَّرَا

أي عند ذكر الاسم ٥ ف

أي يجب حذف العامل إذا وقع المصدر مكررا في موضع خبر زيد ولم يصلح أن يكون خبرا عن زيد ٥

[illegible]

مِثْلُ مَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرًا

وَمَا أَنْتَ إِلَّا سَيْرَ الْبَرِيدِ

[illegible]

وإنما

الثالث مثال لما وقع
المصدر بعد نفي ...

وَإِنَّمَا أَنْتَ سَيْرًا

وَزَيْدٌ سَيْرًا سَيْرًا

وَمِنْهَا مَا وَقَعَ

اي ومن المواضع التي
يجب حذف الفعل
الناصب للمفعول المطلق
حذفا قياسيا ٥

موضع وقع فيه
المفعول المطلق ٥

تفصيل الاثر مضمون

جملة متقدمة مثل

اي بتقدم جملة متضمنة فوايد فاذا اذكر فوايدها بالفاظ المصادر وجب حذف افعالها لقيام القرينة وهي الجملة التي هذه فوايدها والتزموه لان اللفظ الاول قد وقع موقع الفعل فاستغني عنه لفظا ومعني ٥ عزه

فشدوا الوثاق فاما منا

الفعل ضمنية وكانت واهية فلم تعتبر ولا لذلك فيما اسلفنا فان دلالة المبتداء ثمه علي الخبر ليست ضمنية اذ الخبر ثمه هو الفعل فحسب ٥

بعد واما

بَعْدُ وَاِمَّا فَلاَنَّ اَوْ مِنْهَا

مَا وَقَعَ لِلتَّشْبِيهِ

عِلاَجاً بَعْدَ جُمْلَةٍ

حال عن المصدر اي حال كون المصدر دالا على الحدوث كذا فسره المصنف في شرح المفصل وانما شرط ان يكون المصدر دالا على الحدوث ليكون الاسم الذي بمعناه ايضا دالا على الحدوث فيكون قرينة للفعل بهذا القيد وبيانه ان المصدر ينبغي ان لا يكون من الامور الثابتة لصاحبه كالعلم ونحوه بل من الامور الحادثة ليكون الاسم الذي بمعناه ايضا دالا على الحدوث

احتراز عما يقع للتشبيه بعد جملة غير مشتملة على اسم بمعنى المصدر فانه ليس من هذا القبيل كقولك مررت فاذا له صوت صوت حمار

مُشْتَمِلَةٍ عَلَى اِسْمٍ

بِمَعْنَاهُ وَصَاحِبِهِ

أي على ضمير في ذلك الاسم الذي قام به معناه

خلافا لسيبويه فان الاشتمال على صاحب الاسم ليس بشرط عند سيبويه لان الاشتراط لذلك ... على الفعل المقدر كما تقدم ولا مقدر عنده اذ النصب عنده بالمصدر الاول كما ذكر في بعض الشروح ش

مِثْلُ مَرَرْتُ بِهِ

فاذا

59

فَاذا لَهُ صَوْتٌ صَوْتَ

حمارٍ وَصُراخٌ صُراخَ

الثكلى وَمِنْهَا

مَا وُقِعَ مَضْمُونَ

موضع وقع فيه المفعول المطلق

احترازٌ عن ان يكون

جُمْلَةٍ لَا مُحْتَمَلَ لَهَا

غَيْرُهُ مِثْلُ لَهُ عَلَيَّ

محل المفعول المطلق

الف

الف درهم اعترافا

ويسمى توكيدا

اي المطلق في هذه القسم يسمى تاكيدا لغيره لانه يوكد مضمون الجملة كما تقدم وهو غير المطلق لما
مر انه ليس عبارة وعنه ذلك لان زيد قايم يحتمل ان يكون لما عرفت ان الخبر يحتمل الصدق والكذب
وعلى هذا يكون الضمير في لغيره عايد الى المطلق وقال السيدي تاكيدا لغيره لانه جي به لاجل ان
رفع احتمال الاخر وهو غيره عايد الى مضمون يعود الضمير في غيره الى المطلق ايضا في التحفة يحتمل
ان يكون الهاء في غيره عايد الى مضمون الجملة اي تاكيد لغيره مضمون الجملة وبيانه ان قولك حقا تاكيد
لاحق وهو الفعل المقدر الناصب للمصدر وهو غير
قولك زيد قايم لفظا كذا فيان من

لنفسه ومنها

اي بعامل المفعول المطلق وذاته لا امر خارج

ما وقع مضمون جملة

أي كلام وقع المطلق فيه من

لها محتمل غيره

أي لتلك الجملة من

مثل زيد قائم حقا

أي أحقه حقا

ويسمى

ويسمى توكيد الغيره

ومنها ما وقع

اعلم انه كان من الواجب ان يزيد فيه فعل اخر وهو ان يقول ما وقع مثنى للتكثير والمبالغة لئلا ينتقض بمثل لبيك وسعديك ضربت ضربتين وانما ترك المذكور لدلالة النظير لبيك وسعديك عليه فانهما وقع في الكلام العرب مثنى لذلك وحقه لبالك لكنه ثني لغرض التكثير فجعلت للتثنية علما لذلك التكثير وانما خصت التثنية بذلك لكونها اول الضعف

مثنى مثل لبيك

توكيده

النقيد

الحده

معناه اقمت على طاعتك اقامة بعد اقامة ...

مضافا الى الضمير لقصد المبالغة والتكثير لا لقصد محض التثنية

وسعديك

المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل

الفاعل وهو مذهب هشام ثانيهما ثم المراد بفعل الفاعل ما اسند اليه فيستغنى بعمومه عن ذكر ما اسند
واورده زيد في زيد ضربته لانه مبتدء وان صدق عليه هذا الحد عن المصنف رحمه الله
حيث قال ذكر ابن الحاجب ان الحدود النحوية قد حدّ وعمّها للاختصاص هذا اللفظة
وهي ما ذكر ليدل مثلا للمفعول به هي ما ذكر ليدل على انه وقع عليه فعل الفاعل ولا يلزم ان
يكون زيد في قولنا زيد ضربته مفعولا به لانه وقع عليه فعل الفاعل وليس كذلك وذلك
لان زيد في هذا المثال وان وقع عليه فعل الفاعل لكنه ما ذكر
ليدل على هذا المعنى حتى يكون مفعولا به بل ذكر ليدل على انه اسم مجرد
عن العوامل اللفظية مسند اليه فيكون مبتدء ٥ تمت

مِثْلُ ضَرَبْتُ زَيْدًا

أي الفعل على العاطف [illegible]

وَقَدْ يَتَقَدَّمُ عَلَى

أي قد يجب تقديم المفعول على الفعل الناصب له لتضمنه معنى [illegible]

الْفِعْلِ وَقَدْ يُحْذَفُ

قوله ضربت مثال الفعل والفاعل والمفعول به فعل الفاعل المذكور وجاز أن يكون مثال المفعول فقط بمعنى زيدا في ضربت زيدا وهذا من المسامحات التي يقع التصحيح في مقابلة محض عنه ولهذا لم يلتفت أحد الى تصحيح العبارة في مثله ح س

١٩

62

... المراد بالوقوع على الشيء ما يتوقع عليه حقيقة كما عبارة كما مر في تصحيح الفاعل فعلى هذا خرج الظرف إذ هو عبارة عن وقوع الشيء في الشيء لا عليه ولذلك بقية المفاعيل إذ ليس شيء منها عبارة عن الوقوع على الشيء وكذلك الفاعل إذ عبارة عن الواقع منه لا الوقوع عليه ودخل فيه ضربت زيدا إذ فيه حمل على زيد بالمعنى المذكور وكذلك دخل ما يكون على ما شاء المصنف الحاجة من مثل خلق الله العالم ولم نضرب زيد عمرا فان فيه وان لم يكن حقيقة الوقوع لكنه انجعلت العبارة في التقدير كان وقع على العالم وعلى عمرو وامر ما مر في الفاعل ح

[illegible]

التفاوت بين تصرف الفعل في نفسه وقوته في العمل باصالته فيه لكن علامة للاهتمام بذكره لقوله تعالى إياك نعبد وإياك نستعين فان قلت لم خص الفعل بالذكر وقد يتقدم المفعول على عامله الاسم أيضا نحو هذا زيدا ضارب قلت لانه لو ذكر العامل مطلق الوقوع الحكم خطأ لان المصدر من العوامل ولا يتقدم معموله عليه الفعل في الذكر لكونه اصلا في العمل ... ثبت جواز تقدمه على الفعل ثبت ان الفاعل ليس بعامل فيه ... لا يقع حيث لا يقع للعامل ولذا الفاعل ... معمول عليه وكذا لجموع الفعل والفاعل ... ح س

الفعل لقيام قرينة

جوازا كقولك زيدا

لمن قال من اضرب

ووجوبا

[illegible]

وَوُجُوبًا فِي أَرْبَعَةِ

اي في اربعة انواع من الكلام بالاستقراء دون البرهان كذا قيل

يعني بحذف الفعل الناصب للمفعول به بطريق الوجوب شرح

مَوَاضِعَ الْأَوَّلُ سَمَاعِيٌّ

اي مقصور على السماع اذ ليس ضابطة كلية يقاس عليه غيره قال المصنف رحمه الله سوى انه في المفعول به وزان سقيا ورعيا في المصادر العلية داخل يعني هي مفاعيل لتركهم اياها في كلامهم بحذف الفعل للتحقيق والتزم لجعل الناصب

مِثْلُ امْرَأً وَنَفْسَهُ

اي دع مع نفسه

فانه منصوب بفعل محذوف وجوبا بالسماع مسارة وتقديره اترك امرأ ونفسه ... الواو ...

وب باقيين واذا البجون نصبه بانتهوا الذي الذم ذلك الاتبع الجار على حذف انتهوا عن الجـ
نهما عن الخبر عبارة واخرا بالشر اقتضا وهو محال فلا بد من شي اخر وهو اقصدوا بدلالة انتهوا
لما قال انتهوا علم ان المنهي عنه من ضرورة حكمه والنهي عن الشي يقتضي مطلوبية الضد وكانه
عن الشر واقصدوا الى الخير هذا مذهب سيبويه والكسائي ينصبه على انه خبر كان اي انتهوا عن الـ
را انتهاء عنه خيرا لكم والفراء على انه صفة لمصدر محذوف اي انتهوا عن التثليث انتهاء خيرا لكم
عنه بالكلية وعلى هذه القوانين اكثر مما يحصى فيه

وَانْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ

أي مما يقولون عند القدوم على الرجل مرحباً
أي أتيتم أهلاً لا أجانب ووطئتم سهلاً [illegible]
[illegible]

وَاهْلًا وَسَهْلًا

زويني نعم

الثَّانِي الْمُنَادَى وَهُوَ

المطلوب

71

64

المطلوبُ اقبالُهُ

من الحروف التي هي يا وايا وهيا واي والهمزة ٥ ش

بحرف نايب مناب

اي قايم مقامه في التعاطي دون العمل فيخرج المندوب وباب الاختصاص بالحرف واطلب زيدا وليقبل زيد فضلة

ادعو لفظا او تقديرا

وانابة الحرف عن الفعل لغرض الانشاء اي زيدا في قولك ادعو زيدا مطلوب اقباله وليس بمنادى الا اخباره ح صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد الله وكانك قلت يا اال اعني وانما قال يا ليدل على النداء وانما قال ليدل على الخطاب لان اسم المظهر وان كان يستعمل للغايب الا انه همنا بمنزلة كاف الخطاب ولذلك يجوز اليه ضمير المخاطب في نحو يا زيد اقبل وانما قال اعني ليدل على ان الناصب هو الفعل المضمر ٥ ش

وقال م

وانما لم يطلب اقباله بحرف النداء بل المراد منه اظهار التفجع ٥ عل

لتفصيله لذكر الحرف لانه يكون ملفوظا نحو يا زيد ويكون مقدرا نحو قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا ٥ ش

روالفتح التباس بالمبادي المنادى
كان غير منصرف كما اذا نودي واحد
جماعة بيضتم يا ابيض ع ه

ويبنى على ما يرفع

واعلم انه قال يبنى على ما يرفع به ويبنى على ما كان عليه من حركة او سكون اذا كان فلصوص لنسبط فيه فيتناول ياهذا وياهولاء كذا اذكره في الوافية واجيب بانه داخل في غير هذا التكلف لان المراد على ما يرفع به حقيقة او تقديرا او محلا كما ازيد ياقاضي وياهذا وياهولاء ولم نقل هاهنا لانه وجوه الاطلاق والعموم في قوله على ما يرفع به منه

به ان كان مفردا

معرفة نحو يازيد

والمفرد المعرفة يحضر بين معرفة قبل النداء اعني يازيد ومعرفة بالنداء وهي اقبال المنادى بعينه وكل منهما يكون مفردا ومثنى ومجموعا فلذا اتى بتلك لنظايره عه
فان قلت لو كان زيد معرفة قبل النداء لزم ان يراد يجوز نداءه لئلا يلزم اجتماع التعريفين وهو ممتنع نحو يا الرجل قلت اختلف اصحابنا في بقاء تلك العلمية بعد النداء فذهب الاكثرون الى انه نكرة وجعل جنسا ثم خص بالنداء من بين الجنس فيمتنع اجتماع التعريفين على هذا القول وذهب الاخرون الى انها باقية ويجتمعان وانما يمتنع اذا كانا لفظيين لا مطلقا لجواز ياهذا مع ان الاشارة لا يقبل التنكير منه

ويا رجل ويا زيدان

ويا زيدون ويخفض

بلام الاستغاثة

وانما يخفض بلام الاستغاثة لانه حرف الجر والحروف الجارة لا تلغى لا يقال انما تلغى الجارة في المعربات والمنادى ههنا مبني والعامل لم يظهر عمله في المبني لانا نقول حرف النداء مقتضى للبناء واللام مقتضى لان يعمل فيه وكان اقرب من حرف النداء فيعمل فيه لاجل القرب فان قيل هذه اللام حرف الجر واللام الجارة اذا دخلت على المظهر وجب كسرها لقولك لزيد والفرس فلم فتحت ههنا قلنا انما فتحت حملا على المضمر لكونه واقعا موقع المضمر ويجوز فتح اللام الجارة الداخل على المضمر نحو لك وله ٥ ك

نحو یا الزید و یفتح

لالحاق الفها ولا

لام نحو یا زیداه

وینصب

وَيُنْصَبُ مَا سِوَاهَا

نَحْوُ يَا عَبْدَ اللهِ وَيَا

مثال المضاف

طَالِعًا جَبَلًا وَيَا

على مذهب الاخفش

نظير النكرة وانما قال لغير معين لانه اذا اراد به رجلا معين كان قبل المفرد وضم

احترازا عن توابع المنادى المفرد فانها لا تكون الا مضمومة او مجرورة كتوابع المتحركات

رجلاً لغيرِ معيّنٍ

كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي حتى لو اخذ بيده صبي او امراة لكان مصيباه

وتوابعُ المنادى

احتراز عن توابع الغير للمنادى ... في الحكم ... من التوابع بابا على حدة في هذا الكتاب

المبنيّ المفردةُ من

التأكيد

التاكيد والصفة

فمثال التاكيد بانتم اجمعون واجمعين

[illegible]

ومثال الصفة يا زيد العاقل والعاقل

وعطف البيان

والمعطوف بحرف

مثال المعطوف الممتنع دخول يا عليه يا زيد والحارث والحارث

المُمْتَنِعِ دُخُولُ يا

عَلَيْهِ وَتُرْفَعُ عَلِي

لَفْظِهِ وَتُنْصَبُ عَلِي

محله

مَحَلُّهُ نَحْوُ بَازَيْدُ

العَاقِلُ وَالعَاقِدُ

وَالخَلِيلُ فِي المَعْطُوفِ

يختار الرفع وابو

عمرو النصب وابو

اي بقول العباس المبرد

العباس ان كان

اي الموصوف المذكور

كالحسن

وفي الشامل لان اللام عند في العلم
للتفخيم دون التعريف وفي الجنس يلمع
يا فيختار في مثل اليتيم والحارث النصب لانه
لا يمكن تقليبها ههنا لما فيه من الجمع بين
حرفي التعريف او الجمع بين البدل
والمبدل منه كذا نقل [illegible] عنه

كالحسن فكالخليل

مثال الحسن يعني من المعرف باللام يمكن نزعها عنه اي ان يكون المعرف موضوعا معها ع

والا فكابي عمرو

اي وان لم يكن المعطوف المذكور مما يمكن نزع اللام عنه اي يمكن يكون موضوعا معها كالنجم والصعق فالقول قول ابي عمرو وهو اختيار النصب لانه لا يمكن تقدير حرف النداء فيه لامتناع نزع اللام منه فكان تابعا محضا فالاولى ان يكون تابعا للمحل كما م وهذا اللام وان صارت جزء العلم ولم تبق للتعريف الا انهم اعتبروا اصلها والقول بالنجم ويا الصعق ع

والمضافة تنصب

اي وتوابع المبني المضافة اضافة حقيقية تنصب محمولا على محل المنادى فقط جريا على الاصل كما لو كانت مستقلة وبدلا ولي لبعدها حينئذ عن موجب البناء وهو حرف النداء لتوسط المنادى بينه وبينها وقيد بالاضافة اللفظية مثل يا زيد الحسن الوجه يجوز فيه الرفع والنصب فيسا اذ هو حكم المفرد مثل يا زيد الحسن وحمية لما عرف ان اللفظية في حكم الانفصال وان وقع مثل هذا المضاف مناديا لم يجر فيه الا النصب لكونه مشابها للمضاف لطوله لكن وقوعه منادى ممتنع لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه لام التعريف كذا ذكر في الوافية وفيه اشارة الى وجوب النصب في مثال يا حسن الوجه لعدم لام التعريف فيه ه ش فان قيل المشبه بالمضاف

وَالبَدَلُ وَالمَعْطُوفُ

اي البدل والمعطوف الغير الممتنع
دخول حرف النداء عليه اذا كان تابعا
للمنادي مفردا كان او غيره سواء
كان المنادي مفردا او مضافا

غَيْرُ مَا ذُكِرَ حُكْمُهُ

حُكْمُ المُسْتَقِلِّ

اي حكم المنادى المستقل في البناء والاعراب

مطلقا

العلم

اعلم ان المنادى المبنى اذا وصف بابن الا... [illegible]

مُطْلَقًا وَالْعَلَم

اى مماثلة مطلقة وهو اى العلم بتقدير بعض الضاهر والافراد اى البدل المعطوف والافى مثنى عنها وعلى هذا مطلقا يكون صفة مصدر محذوف ويمكن نصبه على الحال من المنادى فى تماثل المفرد اى حكمهما حال كونه حكمهما غير مقيد مماثلة بتقدير الافراد والاضافة بل تماثل حكم مثنى عنها مضافين بعد مفرد او مضاف نحو يا زيد بن زيد يا زيد بن عمرو ويا زيد عبد الله يا زيد بن صاحب عمرو يا عبد الله بن زيد يا عبد الله وصاحب عمرو ه

يا عبد الله ه

الْمَوْصُوفُ بِابْنٍ

وقد وقع فى بعض النسخ ممدوحه بعد ابن ابن جار على ظاهر لفظه

مُضَافًا إِلَى عَلَمٍ آخَرَ

اى الى علم آخر

اما اشترط ان يكون مضافا الى علم لانه انما يكثر فى ذلك نحو يا زيد بن اخينا فانه لم يكثر كثرته ه ع

يختار فتحه وإذا

انما اختير فتحه لطوله وكثرة استعماله والفتح اخف من الضم

اي اذا نودي الاسم المعرف باللام التعريف

نودي المعرف باللام

قيل يا أيها الرجل

ويا هذا

ويا هذا الرجل ويا

أيهذا الرجل والتزموا

جواب سؤال مقدر وتقريره أن أي منادى مبني [illegible] معرفة والرجل صفة لما [illegible] مع ذلك إلا نصب على محله [illegible] فينبغي [illegible] وتوابع المعرب تابعة [illegible] المعرب ترفع على لفظه وتنصب على محله فأجاب عنه بقوله والتزموا [illegible]

رفع الرجل لأنه المقصود

يعني إنما لا ينصب على محله عند الجمهور لأنه المقصود بالنداء أما على قول الأخفش فظاهر وأما على قولنا فلأنه المقصود فجعلوا إعرابه بالحركة التي كان يستحقها لو باشره النداء [illegible] على أنه المنادى وأجاز المازني والزجاج نصب الرجل قياسا على غير المبهم [illegible] قلنا المقصود [illegible] القياس على غيره [illegible] في يا هذا الرجل دون يا أيها الرجل [illegible] إن أراد جواز النصب [illegible] وإن أراد جواز [illegible] على الإتباع فليس [illegible]

بالنداء ورفع توابعه

المقصود

بالنداء

وَتَوَابِعِهِ لِأَنَّهَا

تَوَابِعُ مُعْرَبٍ وَقَالُوا

يَا أَللّٰهُ خَاصَّةً

وَلَكِ

وَلكن في مثلِ يا تيمَ

تيمَ عديٍّ الضمُّ

وَالنصبُ وَالمضافُ

اما عطف بيان او بدلا او منادى محذوف منه حرف النداء

إلى يا المتكلم نحو

فيه نحو يا غلامي

ويا غلامي ويا

[illegible]

غلامَ ويا غلاما

اي كونه مضمومًا في الوجه الستة ... الوقف والوصل ... والوقف على الكون ... او مصمومًا او مكسورًا ... الساكن ... فيبا ... المنادى ... الى المتكلم عند الوقف ... مثل المنادى اذا هو الحاصل ... من بين الستة في الثلاثة

وبالها وقفا

اشارة الى جواز الحوق الهاء ... المذكورة في يا غلام مع ... الى الوجوه ...

وقالوا يا ابي يا امي

و

يعني اذا كان المنادي المضاف الى
ياء المتكلم ابا وامًا يجوز فيه سوى الاكتفاء
بالكسر ما جاز في سائر الاسماء المضافة ومع زوايد
وهي يا ابت الى اخره فيكون ذكر يا ابي ويا
امي مستانفا لذلك وانما لم يقل بالكسر في
يا ابت الحاقا لهما بالعدد الصالح ولم يكتفوا
بالكسر في يا ابي كذلك وان حذفنا العدد
الصالح بدون اليا تبعا للاصل

وَيَا ابَتِ وَيَا أُمَّتِ

بابدالهم التاء من الياء لكونهما اخوين منهما

فَتْحًا وَكَسْرًا

حال من ابت وامت لكونه معرفة اى قالوا يا ابت ويا امت مفتوحة ومكسورة على البدل اما الفتح فلكونهما حركة الحرف المبدلة منه لان اصل فى الياء الفتح على الصحيح كما ذكر فى المتن فلكونهما مناسبة للحرف المبدل منه وهو الياء واما الضم كما ورد عليه البعض وردى لعدم ماذكرنا من الوجهين

وَبِالْاَلِفِ دُوْنَ

ولذا لم يذكره المصنف رحمه الله

الياء

[illegible]

الْيَاءِ وَيَا ابْنَ أُمَّ وَيَا

اي لم يقولوا يا ابني وامتنع مع الياء امتناع الجمع بين البدل وبين المبدل عنه من جعلها بدلا من الياء وكراهة زيادتين في آخر اسم عند من جعلها زائدة ٥

ابْنَ عَمَّ خَاصَّةً

اي من بين ما اضيف الى المضاف الى ياء المتكلم ٥

مِثْلُ يَا أَبِ يَا غُلَامِ

اي مثل المضاف المنادى الى ياء المتكلم في الوجوه المذكورة فيه لكنهما اي لكثرة استعمالهما عند العرب دون غيرهما ٥

وَقَالُوْا يَا اُبْنَ اُمَّ

اي زاد وا فيه وجها اخر وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم بفتح الميم فيهما لطوله ومناسبة للتخفيف لوقوعها به المركب لخمسة عشر فان قيل قد تقدم هذا الوجه في باب يا غلامي قلنا نعم ولكن على صفة ضعيف والاضعف ههنا وكان غيره ۝ من

وَيَا ابْنَ عَمَّ وَتَرْخِيمُ

[illegible]

الْمُنَادَى جَائِزٌ وَفِي

اي عن المنادي ضرورة الشعر ۝

اي مطلقا من للتنزيه وقع الشاذ في كلامهم ۝

غيره

غيره ضرورة وهو

حذف في آخره

في آخر الاسم فان كان في المنادى ضم اليه تخفيفا من غير علة وان كان في غير ضم اليه

تخفيفا وشرطه

لئلا لا دلالة متوجه بل الطلب التخفيف لكثرة وقوع النداء في كلامهم بل التعبير
والتغير وقيل ان النداء باب تغيير والتغير يؤنس بالتغير فلذا اختص آخره
وان النداء انما يكون لاسم مبهم والمنادى يؤذن بالترخيم ان ذكر اسم
لا يقبل ربما يتم الكلمة وانما سمي بحذف المذكور ترخيما لانه تسهيل للنطق وهو
عادة في اللغة وهو القطع والتسهيل

واعلم ان الترخيم اما وجوبي
واما عدمي واما العلم فهو ان
لا يكون مضافا الى آخره

أَنْ لَا يَكُونَ مُضَافًا

وَلَا مُسْتَغَاثًا وَلَا

مَنْدُوبًا وَلَا جُمْلَةً

ويكون

ويكون اما علما

عطف على قوله اما ان يكون لتقدم الموانع

وان شرطت ان يكون زائدا على

زائدا على ثلثة

احرف واما بالتا التانيث

دون الجمع وكانه قال شرط عدم الخلو عن احدهما وانما يشترط العلمية مع التا لكون التانيث بمنزلة العلم فيستغني عن اشتراط العلمية ولما كون التا زائدة على نفس الكلمة منزعجة للتخفيف فلم يشترط زيادة على الثلثة لامكان حصول عرض التخفيف بدون فائدة الحاق في نفس الكلمة فتبيح ان العلم ان اسم الذي فيه التانيث اذا كان صفة عن علم لم يجز منعه فاسقه لئلا يلتبس

فَإِنْ كَانَ فِي

[illegible]

آخِرِهِ زِيَادَتَانِ

[illegible]

فِي حُكْمِ الْوَاحِدَةِ

[illegible]

كاسما

كاسماً ومروانَ

أو حرفٌ صحيحٌ قبلهُ

مَدّةٌ وهو أكثرُ

يعني اذا كان في اخر المنادى حرف صحيح قبله مدة كاسماء علم جعلها افعال الجمع اسم ومنه سيبويه والمصالح اسماء امثال للقسم الثاني ايضا اضرب عن التمثيل قبله بغيرها اختصارا فان قلت لو قال الحرف فان في كل ما كان قبل اخره مدة وهو اكثر من الجهة لكان يغني عن ذكر كل قسم على حاله قلت انما انه عدل الى هذا التقسيم تنبيها على علة حذف الحرفين واعلاما بتفصيل الاحكام الواقعة في كل منهما حذف فان قيل ينتقض القسم الثاني بنحو محمار ومستبين لانه الترم ... حرف صحيح قبلها مدة ومع ذلك لم يحذف ... قلنا المراد من المدة ههنا الحرف الزائد الساكن من حروف المد واللين قال المصنف رحمه الله فلذلك لو رخم مصطفون ... ومسلمين قيل يا مصطف ويا عم ... مختار ... اسم

من اربعة احرف

جواب الشرطين المذكورين في المسمى الصار
ان كان في اخر الاسم زيادتان بمنزلة الشيء
من الاربعة حرف حذفتا اي الزيادتان
لشرطهما منزلة زيادة واحدة في اخر
الاسم وان كان في اخر الاسم حرف صحيح
قبله مدة حذفتا اي الصحيح
والمدة جميعا واما الصحيح فلكونه
اخر الكلمة واما المدة فلكونها
علة له من اي حرف علة زائدة
فهي اولى بالحذف ح
لعدم التسمية ح

حذفتا وان كان

اي وان كان المنادى اسما مركبا
وعني بالمركب المركب تركيبا مزجيا احترازا عن
جملتي نحو بعلبك وحضرموت ح
لان ذلك قد استوعب

مركبا حذف الاسم

في الترخيم من واما حذف الاسم الثاني
لكونه بمنزلة زيادة التانيث لحوق الاسم
بعد تمامه فاشبهت تاء التانيث والغي
التانيث فيقول في حضرموت يا حضر وفي عمرويه
يا عمر وفي سيبويه يا سيب ح ك

الاخير

الاخير وان كان

غير ذكر فخر واحد

وهو في حكم

اي الحرف المحذوف بالترخيم

[illegible marginal notes]

الثابت على الأكثر فيهما

[illegible marginal notes]

يا حار ويا كرو

بالواو المفتوحة في كروان ٢٥

[illegible marginal notes]

وقد يجعل اسما

[illegible marginal notes]

برلسي

٨٦
٧٩

براسه فيقال ياحار

لانه حينئذ منادى مفرد معرفة ووجوب بناء المنادى المعرفة على الضم ه ن
بالضم

ويقال ياثمي لان ياثمو حذف منه الدال وجعل
الباقي اسما براسه كان في اخره
واو قبلها ضمة فقلبت الواو ياء
والضمة كسرة كما في ادلي جمع دلو فان
اصله ادلو فقلبت الواو ياء والضمة
كسرة ه ن ولم يوجد في كلام العرب اسم
متمكن في اخره واو قبلها ضمة لما ثقلوا
الواو ياء والضمة كسرة

وياثمي وياكرا

ويقال في ترخيم كروان بعد جعل الباقي اسما براسه ياكرا لانه لما حذف الالف والنون
بقي ياكرو وقعت الواو متطرفة متحركة ما قبلها
مفتوح فوجب قلبها الفا لما ثبت في كلامهم
هذه القاعدة ه ن

وقد استعملوا صيغة

اعني حرف النداء وهو يا فقط
للاصالة والاشتهار ه ش

ل العرب ه ش ثم انهم قد استعملوا صيغة النداء في المندوب لاشتراكهما في الاختصاص
بكون كل واحد منهما مدعوا الا ان المندوب مدعو مع العلم بانه لا يجيب كما ان
المستغاث قد يكون مدعوا مع العلم بانه لا يسمع ه ن والعرب حملوا على باب مجرد
الاشتراك في الامر العام وله نظاير في المطولات ه ع

النِّداءُ في المنْدوب

وَهُوَ المتفجَّعُ عَلَيْهِ بِيَا

أَوْ وَا وَاخْصُصْ بِوَا

وجملة

من الثاني عشر

وَحُكْمُهُ فِي الإِعْرَابِ

اي وحكم المندوب اعلم ان

وَالبِنَاءُ حُكْمُ المُنَادَى وَجَازَ

على الضم مفردا معرفة مجردة عن الصلة نحو وازيد فهو مبني
دواا مفعولا واما اذا لحقت الالف نحوا وازيدا فهو
مبني على الفتح نحو يا زيدا في المستغاث فانقف مع الالف
بعض المنادى في البنا والحركة المخصوصة فتدبر ٥ س

وَلَكِنْ زِيَادَةَ الأَلِفِ

اي يجوز لك زيادة الالف في اخر المندوب بعوا المعرب قبل
الندا المجرد عن المجرور سوا كان اخرا حقيقة كوا زيدا او
حكما كوا امير المومنيناه ويجب اذا كان بيا لتميز عن المنادى او
لبسه بالمستغاث وهو اسظاهر واما المبني فيزاد في اخره جنس حركته
حفظا على البنا والمجرور الا يزاد عليه الالف لئلا يبقى على حاله
لحصول المقصود به فيقال في المسمى باضرب وا اضربه ٥ س

لان الباعث لبناء المندوب على المنادى كونه مثله في احكامه من الاعراب فلان المنادى المفرد والبناء المعرب مضموم المضاف والشبيه منصوب فالمندوب كذلك ولذلك حكم توابع المندوب مثل حكم توابع المنادى ٥

لانه لما كان غرضهم تطويل الصوت جوزوا الزيادة لذلك وكانت زيادة الالف اولى لانها اخف وزيادتها انسب ع

فِي آخِرِهِ فَإِنْ خِفْتَ

اي المندوب من المخاطبة بمخاطب اللبس العم اي التباس المفصول بمحلها

اللَّبْسَ قُلْتَ وَا

في ندبة غلام مخاطبة واغلامكيه بزيادة الياء وانما زيدت الهاء لئلا يلتبس بندبة غلام مخاطب فعدل الى ما يجانس حركة الهمزة وهي الياء لان الكاف مكسورة

غُلَامَكِيهِ وَاغُلَامَكُوهُ

ولك

وانما زيدت الهاء لخفاء الالف بعد
الالف لكونها لحقيقة خفية وفي الوقف
عليها بزيادة الهاء حفاظا لها

ولك زيادة الهاء

اي ويجوز لك الحاق الها بعد الالف
بعد الالف واختمها ببيانها فتقول وازيداه
واعلاه مكيه وعلى الكموه وكذا واغلاماه
واعلاماه ه من

في الوقف ولا

يندب الا المعروف

اي لا يجوز ان يندب شخص الا باسمه المعروف اي المشهور وان
لم يكن علما كوامن حفر بئر زمزماه لانه بمنزلة عبد المطلب في
شهرة وهذا كافيه من لان من المعلوم ان من حفر بئر زمزم
عبد المطلب وكونه علما ليس بشرط حتى لو كان علما غير معروف
لم يجز ندبه ولو كان معروفا غير علم جاز ندبه ولهذا
لم تقل ويندب الا العلم ه ف

وقال بعضهم حذف الهاء مع اثبات الالف
عن جابر لئلا تبطل ابنا بدل من بار المبالغة
واجيب بان لا بطل فانه مع الهاء اضاه

[illegible]

فَلَا يُقَالُ وَارُحلَاه

اي الا الحق مثل وارحلاه [illegible]

بالحاق الهاء [illegible]

[illegible]

وَامْتَنَعَ مِثْلُ وَا

[illegible]

زَيْدُ الطَّوِيلَاهُ خِلَافًا

[illegible]

لكونس

واما المضاف فهو مشبه بالعلم من حيث انه لا يوصف به اي ومن حيث انه مطية التخفيف لتعلقه لطوله قال الله تعالى ربنا ... اي وكذلك من ...

82

ليونس ويجوز حذف

النداء الا مع اسم

الجنس والاشارة

اراد بالجنس كل اسم نكرة وصح ادخال اللام عليه قبل النداء وانما لا يجوز حذف حرف النداء
معهما لان الاصل في رجل مثلا اذا اريد معينا ان كان بالالف واللام في الاستعمال وعند
تحليهما لو نودي ولا مدخل للوصل على الالف واللام بحرف النداء وقالوا يا رجل فعوضهما
استعملوا حرف النداء معهما بالربط المذكور افتنانا في الكلام ثم عند التقاء الالف واللام
بحرف النداء يلزمهم طرحهما وطرح اي وحرف التنبيه او طرح حرف النداء يلزمهم حذف حرف التعريف وعلمهم
مطرح واعلم انه لا يجوز الحذف في باب ... اللبس ... على ...
عنده فان اللبس منه موجود ... حرف النداء فعلت ... اللبس ... الاستعمال

وَالِاسْتِغَاثَةِ

ولم يحذف حرف النداء من المستغاث والمندوب لأن المطلوب فيهما مد الصوت والتطويل والحذف مناف لهما ولهذا منع ترخيمهما ه ك

وَالنُّدْبَةِ نَحْوُ يُوسُفُ

[illegible]

أَعْرِضْ عَنْ هٰذَا

وأيها

83

وأيُّها الرَّجُلُ و

ومثال ايها الرجل يا ايها الرجل ويا ايها المراة

اى وضع على القياس

هذا جواب سوال مقدر وسوال بعال

شذَّ أَصْبِحْ لَيْلُ

يعني الحذف حرف النداء عما يجوز دخول الالف واللام عليه لما جاء في الشاذ قالى ستنقص العاقبة المرطرن

وأَقْتِدْ مَخْنُوقُ

المراد هنا ليل واصله يا ليل هذا اول من قاله امراة طرقها امرء القيس وكان مبغضا بين النساء فجعلت على طول الصبح يا فتى فقول الا وجهه

لقولكم اذا الحذف حرف النداء من هذه الاسماء ناقص اجناسا ولذا القول في اطرق كرا وان

مخنوق هما منادى واصله مخنوق والمخنوق عرعره فهذا مثال هو

الذى بايان

وَأَطْرِقْ كَرَا

أَطْرِقْ كَرَا أَطْرِقْ كَرَا إِنَّ النَّعَامَةَ فِي الْقُرَى

وَقَدْ يُحْذَفُ الْمُنَادَى

لِقِيَامِ قَرِينَةٍ جَوَازًا

نَحْوُ الَا يَا اسْجُدُوا

اي يا قوم اسجدوا ٥

اي الثالث من المواضع التي وجب حذف عامل المفعول به فيها

اَلثَّالِثُ مَا اُضْمِرَ

والاضمار هنا هو الحذف في اللفظ دون النية ٥

عَامِلُهُ عَلَى شَرِيطَةِ

اي بشرط تفسير المحذوف بفعل آخر ٥

التفسير وهو كل

اي معمول المضمر المذكور

اسم بعده فعل

أو شبهه مشتغل

عنه

عَنْهُ بِضَمِيرِهِ اَوْ

مُتَعَلِّقِهِ لَوْ سُلِّطَ

ذلك الفعل

عَلَيْهِ هُوَ اَوْ مُنَاسِبُهُ

متعلقه

لَنَصَبَهُ مِثْلُ زَيْدًا

اي لنصبه الفعل المذكور في ذلك المثال

ضَرَبْتُهُ وَزَيْدًا

ضَرَبْتُ غُلَامَهُ

وَزَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ

الرابع اسم بعده فعل مشتغل
عنه بضميره او سلطه عليه مناسب
لنصبه كـ ويسمى هذا كان
مثال من اضرب علامة في
الاسم حيث انه مشتغل عنه بضميره
بحرف الجر ناصب اياه باللازم معناه
الانبعاث ايضا وكل منهما جوازا
مجهول وفيه ... ان ... ص وقد
علم ... الحكاية الطاهر ...

وَزَيْدًا حَبَسْتُ

عَلَيْهِ تُنْصَبُ بِفِعْلٍ

مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ

مَا بَعْدَهُ أَيْ ضَرَبْتُ

وَأَهَنْتُ وَجَاوَزْتُ

[illegible]

ولا لبس ويختار

الرفع بالابتدا عند

عدم قرينة

خلافه أو عند

وجود أقوى منها

كما مع غير

الطلب

الطلب وإذا للمفاجأة

ويختار النصب

بالعطف على جملة

[illegible]

فعلية للتناسب

[illegible]

وبعد حرف النفي

اي والمختار النصب ايضا اذا وقع الاسم المشغول عنه بعد
حرف النفي نحو ما زيدا ضربته ٥

وحرف الاستفهام

[illegible]

واذا

وَاِذَا الشَّرْطِيَّةُ

اي ولذا يختار النصب بعد اذا الشرطية كاذا عبد الله تلقاه فاكرمه

وَحَيْثُ وَفِي الْاَمْرِ

هرجا كه
هركاه

وَالنَّهْيِ وَعِنْدَ

اذ هي مواقع للفعل

اي ويختار النصب ايضا في كل ما اشتغل بضميره او بمتعلقه من الامر كزيدا اضربه وخالدا اضرب اخاه والنهي كعمرا لا تشتمه وبكرا لا تهن اخاه ومنه اما زيدا فاقتله واما عمرا فلا تشتمه اباه اذ الرفع بالابتداء يقتضي خبرية الطلب وهو محال الا بتاويل بعيد وهو مقول فيه اضربه ولا تضربه بخلاف النصب فانه لا يقتضي ذلك اورد انه لو قال وفي الطلب لكان احسن مزقوله وفي الامر والنهي لشموله الدعاء اللهم زيدا فاغفر له ذنبه والانسلط عليه من لا يرحمه والالتماس واجيب بان المراد من الامر والنهي صيغتهما اذ ليس اللازم على ما هو حكم الامر والنهي ٥

خوفَ لَبْسِ المُفسِّرِ

[illegible]

بالصِّفَةِ نَحْوُ انّا

وبالصفة لم يحصل المقصود والمراد بالالتباس المضر
بالصفة ان يكون مفسرا على تقدير النصب يلتبس على
تقدير الرفع بانه صفة لشيء ام خبرها لا ان يلتبس
على تقدير الرفع انه مفسر ام صفة لان على تقدير الرفع
ليس لكونه مفسرا وجه ٥ غج

كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ

[illegible]

وكل [illegible]
بقدر

بقدر ويستوي

يعني ما همه انواع غذائي در دوزخ آفريديم و هر يكي را
بتقدير راي وي و حجم وي و جماعة وي نه زيادت
و نه نقصان و اين بحو كاو انست ○ زاهدي ○

الامران في مثل

اي الرفع والنصب ○

اي في المعطوف عليه جملة ذات وجهين

زيدٌ قام وعمروًا

٢

قوله فزوهر الجمهور المكان المبهم بالجهات الست واختلف غير الجمهور فقال بعضهم المبهم النكرة والموقت المعرفة وهو باطل لان مكان نكرة يقع ظرفا بالاتفاق كقولهم جلست مكانك ولو كان موقتا لما وقع وقال بعضهم المبهم غير المحدود وهو باطل ايضا فان الفرسخ ونحوه محدود مع انه ينتصب انتصاب الظروف اتفاقا وقال بعضهم المبهم مكان له اسم تسمية به بسبب امر غير داخل في مسماه كالجهات كالخلف فان تسمية ذلك المكان بالخلف انما هي بسبب كون الخلف في جهة وهو غير داخل في مسماه كالدار فان تسميتها بها بسبب الحائط والسقف وهو داخل في مسماها من

أَكْرَمْتُهُ وَيَجِيءُ

عنه او حتى دان وانما ترك لفظة في دان او عنه ايضا ليبنى ما تحته اختيار مذهبه في هذه المسألة

النَّصْبُ بَعْدَ حَرْفِ

الشَّرْطِ وَحَرْفِ

التحضيض

91

التَّحْضِيضْ نَحْوُ

وهو هلّا ولولا ولوما والّا وانّما يجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا (٢)

إِنْ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ

ضَرَبَكَ والّا زَيْدًا

ضَرَبْتُهُ وَلَيْسَ

أي وليس مثل هذه المسألة ... أو مثل هذه الصورة ... [illegible]

مِثْلُ أَزَيْدٌ ذَهَبَ

أي مما نصب على ... [illegible]

بِهِ مِنْهُ فَالرَّفْعُ

[illegible]

وكذا لك

92

وكذلك كل

اي وكذلك المثال المذكور انفا قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر فانه ليس منه لعدم صحة التسلط من حيث المعنى بان ما اضمر عامله على زبرها المفسرة و

شيء فعلوه في

اي في الكتب الذي اي ام الكتاب عنده وهي اي صحائف الحفظة

الزبر ونحو الزانية

عطف على قوله وكل شيء فعلوه في الزبر اي ولكذا نحو الزانية والزاني فليس من هذا الباب وان كان في ظاهره اذ منه لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بما تعلق بضميره لو سلط عليه لنصبه ولكن لما اتفق القراء السبعة على الرفع علم ان المقصود غير الظاهر ثم المبرد وسيبويه اختلفا في التقدير

[illegible]

وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا

اَلْفَا بِمَعْنَى الشَّرْطِ

عِنْدَ الْمُبَرِّدِ وَجُمْلَتَانِ

عند سيبويه

93

[illegible]

عند سيبويه والا

يعني ان لم يأول بتاويل المبرد وسيبويه ويعتبر الظاهر كان المختار النصب لكان الامر وقد جاءت قراءة من غير السبعة بالنصب ه غ

اي وان لم يكن كما قال المبرد وسيبويه فالمختار في مثال الزانية والزاني النصب لكونه اسما بعده فعل مشتغل عنه بضميره لو سلط عليه لنصبه ومع قرينة الطلب التي هي اقوى قرائن النصب المختار ومثل قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وقد نقل ابو سعيد السيرافي النصب عن عيسى بن عمر النحوي ه

فالمختار النصب

اي قوله الزانية والزاني ه

الرابع التحذير

القسم الرابع من المفعول به الذي لزم اضمار ناصبه التحذير ه ك

اراد ان الباب الرابع من ابواب الاربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب المفعول به التحذير وانما وجب حذف الفعل الناصب هنا لان ذلك انما يقال اذا كانت البلية مترقبة والوقت وكان القايل يرى ان الوقت اضيق من ان يتكلم فيه بمثل ذلك ه غ

وَهُوَ مَعْمُولٌ بِتَقْدِيرِ

اي حذّر تحذيرًا او اذكر تحذيرًا فتحذيرًا على التقديرين الاولين مفعول مطلق وعلى التقدير الثالث مفعول به ش

اِتَّقِ تَحْذِيرًا مِمَّا

احترازٌ من المفعول بتقدير اتق لكن لا للتحذير مما بعده نحو قولك اياك من قال من البغي اي اتق اياك اذ انه ليس من هذا الباب لجواز اظهار فعله ش

بَعْدَهُ أَوْ ذُكِرَ

المحذر

94

المحذَّرُ منه مكرَّرًا

نحو إيَّاكَ والأسدَ

تقديره اتق نفسك ان تتعرض للحذف واتق الحذف ان تعرض لنفسك ع ح

وإيَّاكَ وأنْ تحذفَ

الكثير وهو البدل عن الفعل المحذوف
وهل احد الامثلين ؟

[illegible]

وَالطَّرِيقَ الطَّرِيقَ

اي خلوا الطريق الطريق

[illegible]

وَتَقُوا إِيَّاكَ مِنَ

اي تقول اياك عن ان تحذف اي حتى نفعل وباعد ها من المحذور

الْأَسَدِ وَمِنْ أَنْ

اي تقول لا ان الحذف الجر الجائز مع ان
قياس مستمر عند عدم نظر الى ظاهر اجتماع
الحرفين فيحصل الربط بين ان تحذف وما
سبق عليه تقديرا ؟

تحذف

تحذف بتقدير من

واعلم ان من قوله بتقدير من اشارة الى ان قوله اياك لا يجوز فيه لقوله اياك من ان يحذف منه حرف الجر لقوله وان يحذف بالعطف تمام ان حذف حرف العطف ممتنع مطلقا

ولا تقول اياك الاسد

بدون حرف الجر والعطف

لامتناع تقدير

ومن المفعول فيه هو

أي من المنصوبات المسمّية بالاسم الذي يقال لها في الاصطلاح المفعول فيه ووجه التسمية بذلك لانه فعل فيه فعل وكان مفعولا فيه

ما فعل فيه فعل

أي اسم زمان ومكان فعل فيه فعل

فان قلت المفعول فيه بالاصطلاح هو الفظ وما فعل فيه ليس باللفظ فانما يفعل في مدلول اللفظ ... اليوم في قولك صمت اليوم ... الدال والمدلول ...

مذكور من زمان

والمراد بالمذكور اعم من ان يكون مذكورا لفظا او تقديرا ليدخل فيه يوم الجمعة في قولك ...

احتراز عن فعل ... الجمعة حسن

96

أَوْ مَكَانٍ وَشَرْطُ

نَصْبِهِ تَقْدِيرُ فِي

وَظُرُوفُ الزَّمَانِ

كُلُّهَا تَقْبَلُ ذَلِكَ

وَظَرْفُ الْمَكَانِ

إِنْ كَانَ مُبْهَمًا

قبلَ والّا فلا

وفسّر المبهم بالجهات

السّتّ وحمل عليه

فان المكان الذى يصدق عليه الفوق قد يتبدل ويصير تحتا اذ علاه الشخص وكذا الشمال يصير يمينا والقدام يصير خلفا فهذه الامور اعتبارية لا مدخل فى مسمى المكان بخلاف الدار مثلا فان اسمها باعتبار ما دخل فى مسماها من السقف والجدران والعرصة لا يتبدل اصلا حاشيه

ما حد والمشخص فوائد

وحمل جواب سوال مقدر وهو ان القياس بانه انحصار عنده ولدى لكونهما غير المبهم لانهما غير الجهات الستة وغير المبهم غير قابل النصب بتقدير فى كما مر فاين حمل عليه اى غير المبهم بالجهات الست حمل عندى ولدى عليه اى على المبهم لكونهما اشد ابهاما وظرفية من الست اما الاول فلان كل واحدة من الست يحتمل جهتها بخلاف عنده ولدى فانهما يحتملان جميع الجهات فانك اذا قلت زيد عندى في لدى يحتمل ان يكون امامك او خلفك او يمينك او شمالك او فوقك او تحتك واما الثانى فلانهما لا يستعملان الا ظرفا فان قولك عندك واسع بمعنى وقول العامة خرجت من عنده و ذهبت الى عنده خطا واما من لم يتعرض المبهم بالجهات الست بل بما ذكرنا من الاقوال فيهما

عِنْدَ وَلَدَي وَشِبْهِهِمَا

لِاِبْهَامِهِمَا وَلَفْظُ

تعليل للحمل عند ولدى على المبهم عند الجمهور حملا عليه لابهامهما وقد مر بيانه س

مَكَانٍ لِكَثْرَتِهِ

اي وحمل على الاركان المرفوعة الملحقة المعينة
الذي بعد دخلت في نزلة ... الا الذي ...
التي ...

وَمَا بَعْدَ دَخَلْتُ

عَلَى الأَصَحِّ وَيُنْصَبُ

اي حمل عليه بينا على اصح القولين وهو قول سيبويه وغيره من المحققين بل على الاتفاق والاجماع فان اباعمرو والجرمي ذهب الى ان دخلت مع ما بعده ليس من هذه من هذا القبيل بل هو مفعول لبنيت الدار ... والدخول الى الموضع الذي يقع فيه كما ان الغرض ... الذي يقع فيه وهذا القول ضعيف لانه شذ ... اللازم من هذا ينصب ... مصدره الحي على فعول ... نحو قعد قعودا

اي وينصب المفعول فيه بعامل مضمر ... الجمهور لفعل ... سيبويه ... الفعل ...

بِعَامِلٍ مُضْمَرٍ

وعلي شريطة

التفسير المفعول

انما اختص هذا الغرض بالمفعول عليه
بالدليل من اقتضائه بمعنى اللام
فعلا له

له ما فعل لاجله

فعل

[illegible]

فِعْلٌ مَذْكُورٌ

كما ذكره في بعض الشارحين ههنا الخاوي

[illegible]

مِثْلُ ضَرَبْتُهُ تَادِيبًا

قوله تاديبا وانما اورد مثالين لانه توهم بعضهم
ان الفعل سبب للمفعول له نظرا الى مثل ضربته تاديبا
فاورد المثال الثاني ردا لذلك لانه لا يستقيم
ان يكون القعود سببا للجبن ح ع فان قلت
التاديب مثلا علة للضرب لكونه مفعولا له فلو
كان الضرب ايضا علة له لكان دورا قلت هذا
للاستدلال منهم بالنظر الاول قلت الضرب علة للتحصيل
التاديب والتاديب علة الضرب لكونه اللائم على الاقدام
الضارب على الاقدام الضارب على الضرب فلاختلاف
الجهتان وارادوا مع الاختلاف من

وَقَعَدْتُ جُبْنًا

اى تعدت عن الحرب جبنا ك وهذا المثال يوذن بان المفعول له يجب
ان يكون عرضا عن الفعل المذكور كما هو مذهب البعض فان الجبن والحرابكون
مقصود ولا يجب ان يكون الفعل المذكور معدا له او سببا لوجود المفعول له كما ذهب
البعض مستدلا بالنظر الاول وما سلمت لدخول الجنة لعدم النسبة والتعدى
في هذه المثال هر

خِلَافًا لِلزَّجَّاجِ

فَاِنَّهُ عِنْدَهُ مَصْدَرٌ

وَشَرْطُ نَصْبِهِ

تقدير اللام وانما

يجوز حذفها اذا

كان فعلا الفاعل

احترازا اما اذا كان فعلا

نحو جئتك لسمن

اعلم ان اللام يجوز حذفها عند حصول شرائط
ثلثة احدها ان يكون مصدرا والثاني ان يكون
فعلا لفاعل الفعل المعلل والثالث ان يكون
مقارنا له في الوجود وانما لم يذكر المصنف المصدر لان
قوله فعلا لفاعل الفعل المعلل به اغناه عن
ذكره وانما اشترط هذه الشرائط لحذف اللام لانه
اذا حصل هذه الشرائط اشبه المصدر الذي من لفظ الفعل
من حيث انه فعل لفاعل الفعل المتقدم ومقارن
لوجوده واذا كان كذلك جاز نصبه بالفعل كما جاز
نصب المصدر الذي من لفظ الفعل فان فقد
بعض هذه الشرائط فاللام لعدم مشابهته
المصدر حينئذ ك ولقائل ان يقول ونصبه
مع تخلف احد هذه الشرائط في قولك شكرتك
احسانا منك اليك فالاحسان من فعل المشكور دون
الشاكر قلت ان ثبت صحته فلا دلو نصب على
المصدر بمعنى شكرتك فاحسنت الى احسانا مثل
الحائل الكل ضربته ضرب الامير بمعنى ضربا مثل ضرب
الامير من

قوله لفاعل الفعل ليكون فعلا لفاعل فعل
علل هذا الفعل به فلما كان الضرب في المثال
المذكور فعلا للمتكلم
يعني لكون المفعول له والفعل
لفاعل واحد ع

ولا يقال ان الجبن في المثال المذكور ثابتا
مصوب مع انه ليس بفعل لانه لا اختيار له فيه لانا
نقول الفعل قسمان اختياري وطبعي والثاني متحقق
ههنا فان الجبن فعل داثر لنفسه وجوارحه وان
لم يكن باختياره من

احترازا اما اذا كان فعلا لغيره
نحو جئتك لمجيئك

الْفِعْلَ الْمُعَلَّلَ وَمُقَارِنًا

لَهُ الْمَفْعُولُ مَعَهُ

مَذْكُورًا بَعْدَ الْوَاوِ

لِمُصَاحَبَتِهِ مَعْمُولَ

فِعْلٍ لَفْظًا اَوْ مَعْنًى

فَاِنْ كَانَ الْفِعْلُ

اى اذا كان الفعل ... فى اللفظ ... مانع عن العطف على معموله ...

فاجمعوا امركم وشركاءكم وانما قالوا بان المذكور فى نحو ضربت زيدا وعمرا ليس منع لانهم وحدوا ثمة ما هو اوضح منه وهو العطف على المفعول من حيث ان المجيء غير مراد فحملوا عليه ... واختلفوا ... عامله فقال البصريون العامل فيه هو الفعل بتوسط الواو التى بمعنى مع ان اصل قولك استوى الماء والخشبة ... انهم اقاموا الواو مقام مع لكونه اخف منه فقوى الفعل بالواو فنصبه كما يتقوى بالهمزة والحروف الجارة ... تعبيك للفعل الناصب للمفعول معه ولكن ... الجر وانتصابا على التمييز اى معمول فعل ... ذلك الفعل لفظا او معنى والمراد بالفعل لفظا لفظا الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والمراد بالفعل تقديرا غير ما ذكرنا ومما يستنبط منه معنى الفعل كذلك الوافية وذكر فى بعض الشروح ولو جعله ... للمعمول كان له وجه ولكن للاول وجه لقوله فان كان الفعل لفظا ...

لَفْظًا وَجَازَ الْعَطْفُ

اى عطف المذكور بالواو على ما هو معمول لذلك الفعل لفظا ومعنى

فَالْوَجْهَانِ حَيْثُ أَتَى

وَزَيْدٌ وَزَيْدًا أَوَّلَا

بالنصب والرفع فان الفعل هنا ناصب لفظا وجاز العطف على

102

تَعَيَّنَ النَّصْبُ نَحْوُ

جِئتُ أَنَا وَزَيْداً

وَزَيْداً وَإِنْ كان

مَعْنىً مَجَازُ الْعَطْفِ

تَعَيَّنَ نَحْوُ مَا الزَّيْدُ

وانما تعين العطف لان العامل هنا ضعيف فالمختار والعطف لانه في قوة تكرار العامل ليقوى العامل

وَعَمْرٌو وَالَّا تَعَيَّنَ

وان لم يجز عطف المذكور على صاحبه يعين...

النَّصْبُ نَحْوُ مَالَكَ

فيما استفيد معنى الفعل من استفهام مع الجار والمجرور

وَزَيْدًا وَمَا شَأْنُكَ

وَعَمْرًا وَالآنَ الْمَعْنَى

وانما لا يجوز العطف في المثالين لان الكاف فيهما ضمير مجرور ولا العطف على الضمير المجرور ولا يكون الا باعادة الجار نحو مررت بك وبزيد لما سيجيء ولم يعد الجار هيهنا واذا امتنع العطف تعين النصب بانه مفعول معه بالفعل معنى لان التقدير ما تصنع وعمرا ...

[illegible]

مَا تَصْنَعُ الحَالُ

[illegible]

مَا بَيَّنَ هَيْئَةً

[illegible]

الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ

[illegible]

منه
الخامس عشر

104

بِهِ لَفْظًا اَوْ مَعْنًى

تفصيلا للفاعل والمفعول به من لم ادخل
الفاعل والمفعول اللفظيان والمقدران

ظهر الحال من الفاعل والمفعول اللفظي على اختلاف العبارتين فان قائما
جاز ان يكون حالا من الفاعل اللفظي وهو ضمير المتكلم في ضربت او من المفعول
اللفظي وهو زيد ومنهم من منع هذه المسألة لانه يؤدي الى الالتباس
فانه لا يدري انه حال من الفاعل او من المفعول فنقول هذا اشتباه على علم
السامع فلم يصرح به لعدم الحاجة منه

نَحْوُ ضَرَبْتُ زَيْدًا

قَائِمًا وَزَيْدٌ فِي

مثال الفاعل المعنوي ذكر في بعض الشروح ان الفاعل المعنوي هو زيد في هذا المثال
لانه فاعل حصل وحاصل المحذوف من حيث المعنى ثم اورد عليه انه يلزم في عامل الحال وصاحبها
لان العامل في زيد هو الابتداء وفي الحال هو المقدر في الظروف واجيب عن ذلك بان اطلاق
ذي الحال على زيد بطريق المجاز تسمية الشيء باسم العائد عليه وذو الحال في الحقيقة هو الضمير العائد على
زيد فالحاصل ان الحال هنا صاحبين احدهما حقيقي وهو الضمير المذكور والاخر مجازي وزيد مثلا واذا
ثبت انه ليس ذي الحال على الحقيقة فلا يحتاج به ما حذر والعامل بالنسبة اذ الممتنع عندهم هو اختلاف

[illegible]

الدار قائما وهذا

زيدٌ قائماً وعاملها

اى عامل الحال ع

الفعل او شبهه

وانما يكون العامل فيهما احدا شيئا
لان العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى
للاعراب والمعنى المقتضى لكون الحال
منصوبا بالحالية انما يتحقق بهما لهذا لانها
انما بيان هيئة الفاعل والمفعول به ع

[illegible]

او

[illegible]

أَوْ مَعْنَاهُ وَشَرْطُهَا

اي العامل

أَنْ يَكُونَ نَكِرَةً

وَصَاحِبُهَا مَعْرِفَةً

الحصر فيها انما هو ان يكون نكرة لانه جواب
كيف وكيف سوال عن النكرة فان معنى
كيف زيد اصحيح او سقيم فيجب ان
يكون جوابها بالنكرة ايضا تحصيلا للمطابقة
بين الجواب والسوال ٥ ش او لعدم
احتياجها اي التعريف وكون اصل
الاشياء هو التنكير واما انها لو كانت
معرفة لالتبس بالصفة في مثل قولك
ضربت زيد الراكب واما انها حكم
من الاحكام واصل الاحكام ان
يكون نكرة لتفيد فجازت على اصلها
خلاف ليونس فانه نص على ان
المسكين في قولك مررت به المسكين
حال وهي معرفة ٥ ك

ليس بمجرور بالعطف على اليلية في شرطها الن
كون صاحب الحال معرفة ليس بشرط كما ذكره في الوافية
بل الصواب ان يرتفع بكونه معطوفا على شرطها كما
ذكره في البسيط ٥ وعلى هذا يكون معرفة مرفوعة بالخبرية
عن صاحبها ٥ من قوله وصاحبها معرفة لانه لو كان
نكرة لكان لي البيان بالوصف الصلح اخص منه بالحال
ولئلا يلتبس بالصفة لو كان نكرة في مثل قولك ضربت رجلا
راكبا ولانه محكوم ووجوب تعقل المحكوم عليه والمعرفة ٥ ك

غَالِبًا وَأَرْسَلَهَا

من اول بيت لبيد يصف الحمار والاتن ومعنى البيت ارسل حمار الوحش والاتن الى الماء مجتمعة

العِرَاكُ وَمَرْتَبُهُ

العراك والمعاركة من كل واحد من الشخصين صاحبه ويستعمل في الازدحام للمشاركة منه

اي منفردا

وَحْدَهُ وَنَحْوُهُ

متاول

106

في الجواب انه كان [illegible] منها [illegible]
[illegible] ان اصلها [illegible] اللفظ [illegible]
[illegible] [illegible] الحال [illegible]
[illegible]

مُتَأَوَّلًا فَإِنْ كَانَ

صَاحِبُهَا نَكِرَةً

وَجَبَ تَقْدِيمُهُ وَلَا

اى تقدم الحال على صاحبها من انها لو اخرت
لالتبس بالصفة فى مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم
قدمت فى ساير المواضع وان لم يلتبس طردا للباب
اذا لم يكن فان قلت لم لم تقل وجب تقديمها اذا
لم يكن مصدرا بالواو ولنحو ما لا يجب تقديمها مثل جاء
رجل وعلى كتفه سيف [illegible] تغليبا للاصل على [illegible]
[illegible]

يَتَقَدَّمُ عَلَى

الْعَامِلِ الْمَعْنَوِيِّ

دل على العامل لان الحروف تقدمها
على صاحبها الذي هو عمر ...
ومن المجرور نقول هذا قائما
حال في دارنا زيد من

بِخِلَافِ الظَّرْفِ

ولا

اي ولا يتقدم الحال على صاحبها المجرور فلا يقال مررت راكبا بزيد ولا على الجار ايضا لان الحال ... المجرور لا يتقدم عليه ... فلا يجوز تقديمها عليه ... كما لا يتقدم

انه حال عن معمول فعل لفظي محال التصرف فيه تقديما وتاخيرا نظرا الى عموم
القاعدة في استقرار كلامهم ووجه المنع انه كثر الحال عن المجرور
في كلامهم ولم يسمع في الفصحاء تقديمها والوجه الاخر وهو لصاحب
الكشاف ان ذا الحال وهو زيد في قولك مررت راكبا بزيد
لما امتنع تقديمه على الجار امتنع تقديمها ثم ماهو فرع عليه
وتبع له وهي بالطريق الاولى ع واما كافة
في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
فانها حال من كاف الخطاب في ارسلناك
لا عن الناس والهاء فيه للمبالغة او هي
صفة مصدر محذوف اي رسالة كافة من
وممما اسلفت لك علم انه انما قال في الاصح
لان تقديمها وان كان جائزا عند البعض فهو
خلاف استعمال الفصحاء او لان التاخير مؤيد
بالاصل لكن لا اصالة في الحال المتاخر لانها
مانعة لذي الحال ع

[illegible]

151

ولا على المجرور في

الأصح وكل ما

[illegible]

دل على هيئة

اعلم ان اكثر النحويين اشترطوا في الحال
كونها مشتقة بحيث ان وجدوا شيئا غير مشتق
تكلفوا في اشتقاقه وقالوا انها تقدر المشتق
والمصنف فاز الاحتياج الى تكلف الاشتقاق لان
الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول وهو غير مستلزم
لان يكون الحال مشتقة فان كل ما دل على هيئة
الفاعل والمفعول صح ان يكون حالا سواء
كانت مشتقة او لم يكن

أَنْ يَقَعَ حَالاً مِثْلُ

سوا كان مشتقا او جامدا ولم يكن كبيرا ودطاو غيره ياويل الى المشتق صدق حد الحال عليه اما ما يدل على الهيئة كنا قه وارد مثلا فلا يصح ان يقع حالا الا ان ياول الى المشتق ٥ س

هَذَا بُسْرًا اَطْيَبُ

فهذا مبتدا واطيب خبره وبسرا ورطبا حالان واختلف في العامل فيهما فقال بعضهم هو المحذوف وهو كان التامة وقال ابو علي الفارسي ان العامل في بسرا ما في اسم الاشارة او حرف التنبيه من معنى الفعل وفي رطبا اطيب وقال المصنف وغيره ان العامل فيهما هو افعل التفضيل واستدل ابو علي على صحة مذهبه بان قال لا يجوز ان

مِنْهُ رُطَبًا وَقَدْ

يَكُونَ

يكون جملة خبرية

قوله خبرية وانما قال جملة خبرية اي محتملة للصدق والكذب لان الحال الخبر فيجب ان يكون محتملة للصدق
والكذب والدلالة ان يكون في هذه الجملة رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو لاستقلال الجملة بالافادة
من غير ارتباط

فالاسمية بالواو

اي الجملة الاسمية الواقعة موقعها ترتبط صاحبها بالواو والضمير جميعاً

ربد وهم ربد هو
جاء ربد وهو

دليل ضعيف ومواد الضمير وحده
حصلت الغنية عن الواو ومن ضعف المراد
لعدم العلم في اول الامر بكونها حالا ع

وبالضمير او بالواو

أَوْ بِالضَّمِيرِ عَلَى ضَعْفٍ

وَالْمُضَارِعُ الْمُثْبَتُ

جاء زيد يركب جاء وقد ركب عمرو

بِالضَّمِيرِ وَحْدَهُ وَمَا

سِوَاهُمَا

سِوَاهُمَا بِالْوَاوِ وَبِالضَّمِيرِ

أَوْ بِأَحَدِهِمَا وَلَا بُدَّ فِي

الْمَاضِي الْمُثْبَتِ مِنْ قَدْ

في الماضي المثبت ثلثة مذاهب الاول ما ذكره في المتن وهذا مذهب البصريين والثاني وهو مذهب الكوفيين عدم اشتراط قد في المثبت والثالث مذهب من فصل فقال الماضي ان اشتمل على الضمير فلا حاجة الى الواو وان لم يشتمل على الضمير فلا بد فيه من قد ظاهرة او مقدرة ومن الواو ايضا

اي وجود قد ملفوظة او مقدرة

ظَاهِرَةً أَوْ مُقَدَّرَةً

نحو جاءني زيد قد كبر ه

كقوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت ع

[illegible]

وَيَجُوزُ حَذْفُ الْعَامِلِ

اي عامل الحال تخفيفا اذا دل عليه قرينة كما جاز عوامل سائر الابنية ه

كَقَوْلِكَ لِلْمُسَافِرِ

بطريق الاشارة

راشدًا

راشدًا مهديًا ويجب

اي حال حال كونه ثابته يكون اشارة الى جواز تعدد الحال كالخبر وان جعل حالا من المستكن في راشدا كان راشدا ايضه س يكون اشارة الى جواز تداخل الحال ه

في المؤكدة مثل

وهي الحال التي لا ينفك عن صاحبها ما دام موجودا غالبا ه

زيد ابوك عطوفا

فان العطف ثابت للاب في غالب الامر لا ينفك عنه ح

[illegible]

اعلم ان الحال باعتبار النسبة الى عامله [illegible]

[illegible]

أي أحقه وشرطها

بيان العامل المحذوف والمراد نحو أحقه

اي شرط تحقق المؤكدة

[illegible]

أن يكون مقررة

[illegible]

لمضمون جملة اسمية

[illegible]

التمييز

التمييز ما يرفع

مصدر ميز الشيء اذا فصله عن غيره بأمر يختص به جمعها بمعنى فاعل فإن رافع الابهام مميز بكسر الياء وانما عدل منه الى المصدر للمبالغة وبرد فه التفسير والتبيين

الابهام المستقر

اي الحاصل موضع للايضاح

اي الحاصل في الموضع اي وما وضع الواضع مبهما

عن ذات مذكورة او

مُقَدَّرَةٍ فَالأَوَّلُ عَنْ

المبهمة اللتي ببيح الابهام المنقر
عن ذات مقدار هو التمييز عن المفرد

مُفْرَدٍ مِقْدَارٍ غَالِبًا

المقدار الة التقدير وقد يستعمل
بمعنى التقدير اي المقدار وهو
المراد هنا اي عن مفرد مقدار
غالبا وقوعه المساحة

إِمَّا فِي الْعَدَدِ نَحْوُ

عِشْرُونَ

عِشْرُونَ دِرْهَمًا

عطف على اما في عدده

وَسَيَاتِي وَاَمَّا فِي

اي ذكر هذا المفرد او ذكر تمييزه على الاستقصا في باب العدد ش

اي مقدار حصل في

غَيْرِهِ نَحْوُ رَطْلٍ زَيْتًا

اي في غير العدد وهو موزون ولهما كيل واما ممسوح نحو ما في السماء قدر راحة سحابا او مقاس ع

الغاس نوع القسي وهو ما يقدر ...

ومنوان سمنا وقفيزان

برا وعلى التمرة مثلها

زبدا فيفرد اذ كان

جنسا

113

جنساً الا ان يقصد

اما لعدم الحاجة الى التثنية والجمع للدلالة على
الكثرة فالجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة
الى تثنيته وجمعه ان كان بنفسه واما لعدم امكان
تثنيته وجمعه لان اسم الجنس يدل على حقيقة
مطلقة لا تعدد فيها من

الانواع ويجمع في

غيره ثم ان كان

م دلالة اسم الجنس على الكثير عند الانفراد جمع
عند ارادة الكثير بقصد العبارة عن المراد
والابدة نحو عندي دراهم فانه ليس بجنس فلا يقال
عندي درهم كثير وقليل على طريق الحقيقة
مع ان الجمع لانه جاز ان يراد بذلك فيما
هو من العدد تدل على ... او نقول
لما علم المقدار من لفظ عشرين الى جمعه
حتى لو لم يعلم المقدار وجب جمعه فنقول عندي
... دراهم ودنانير

اعلم ان ... اسم المفرد سمي التنوين الملفوظ
في التنوين المقدر نحو خمسة عشر درهما وكم رجلا
ونون التثنية نحو اثنا عشر درهما ونون الجمع نحو قوله
تعالى بالاخسرين والنون المشبهة بها ... كان ... نحو عشرون

بتقوين او بنون التثنية

ملفوظة ولم يقدر لان المطلق ينصرف
الى الكامل وقد نابها الى اللام المقدرة
لا يجوز فيها الاضافة الى مميزها نحو احد عشر
درهما كم رجلا لعدم الامكان والتناسب
بالخبرية ٥ مس

جازت الاضافة والا

امكانها وحصول الغرض بها

فذا وعن غير مقدار

مثل

114

قوله نسبة اي عن متعلق نسبة و سبب وجودها في جملة مثل طاب زيد فان طاب زيد جملة ليست بمحملة لا من هذه جهة الفعل ولا من جهة الفاعل وهو ظاهر ولا من جهة النسبة القائمة بينهما لان الابهام في جهة ثبوت هذه النسبة وسبب استفادتها فان طيب زيد حادثة من الحوادث لابد لها من سبب يضاف اليه في الظاهر وذلك متنوع فانه يحتمل ان يكون بنفسه بدنا او اباه او ابوه لغيره او دارا له او علما واذا كان للذكر كان من الجائز ان يكون للفعل المسند الحدث في الظاهر مسندا الى احد من الاسباب المذكورة من اهل هذا الباب وهو غير معلوم فتحقق الابهام فذكر ذلك السبب بمنزلة من

مِثْلُ خَاتَمٍ حَدِيدًا

وَالْخَفْضُ أَكْثَرُ وَالثَّانِي

عَنْ نِسْبَةٍ فِي جُمْلَةٍ

المقدر هو النسبة في الجملة وفيما ضاهى الجملة حيث قال فالتمييز في هذا القسم عن نسبة نقصد بها الى امر تعلق بالمذكور ثم تميز بعد ذلك فلولا ذكر لم يكن ثمة ما يحتاج الى تمييز اذ طاب زيد لا ابهام في واحد منهما وانما الابهام ...

أَوْ مَا ضَاهَاهَا نَحْوُ

الثاني عن نسبة في جملة حقيقة كطاب زيد وفي ما شابه الجملة كزيد طيب لطيب في هذا التركيب

طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا

وَزَيْدٌ طَيِّبٌ أَبًا وَأُبُوَّةً

أي لطيب في هذا التركيب

مثال ما ضاهى الجملة

ودار

وَدَارًا وَعِلْمًا أَوْ فِي

إِضَافَةٍ مِثْلُ يُعْجِبُنِي

طِيبُهُ أَبًا وَأُبُوَّةً وَدَارًا

وَعِلْمًا وَلِلّٰهِ دَرُّهُ

يتميز عن نسبة الدار الى الضمير بصحبة (؟) ولله دره في القسم الثاني

فَارِسًا ثُمَّ ازْكَانُ

اِسْمًا يَصِحُّ جَعْلُهُ

116

قوله حاشية ما يعني اولا ان درج في الجمع واي المراد بقوله يصح جعله لما انتصب عنه والمتعلقة ان يحمل
على هذا الضمير وعلى متعلقه بهو هو اي لان كان الضمير اسما يصح ان يكون هو الذات المذكورة اي
يصح ان يحمل عليها بهو هو والذات المذكورة هي طائر زيد كما مثلا جاز ان يكون الضمير هو الذات المذكور
وجاز ان يكون اما زيد يظهر التغاير بين المعنيين اذا عبرت عنهما بالفارسية فان الاول
لذا كان له يكون المعنى زيد بل رست واذا كان لمتعلقه يكون زيدا بل رست معج والذي المنتصب
عنه هو الذات المقدرة المنسوب اليه الفعل لان في طار زيد نفسا فلنفسه يصح قوله لما انتصب عنه
ويمكن ان يجاب عنه بهذا بان المنتصب كان من متعلقات زيد ومن اسباب وجود النسبة الواقع
بينه وبين طار مثلا اطلقه على النسبة تارة حيث قال في التلويح عن نسبة في جملة او ما ضاهاها
وعلى زيد اخرى في قوله يصح جعله لما انتصب عنه مجازا ٥ من

صح

لما انتصب عنه جاز

لم يكن راجعا الى المنسوب اليه جملة او غيره كابا وابوة

حرا المرطه

الانتصاب ... ومكارى قام زيد ... بدون حرف ٥

ان يكون له

اذا قصدت ابوته لو له ... معلقا ... او ... وداره ٥

والمتعلقه والا فهو

اي وان لم يكن صالحا لذلك تعين ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه ٥ س

اي للاسم ٥

... الكون ... عن ...

المتعلقة فيطابق

يعني يطابق بين المفسر والمفسر

فيهما ما قصد الا

من التوحيد والتثنية والجمع فنقول

[illegible]

ان يكون جنسا

[illegible]

لا ان

إِلَّا أَنْ يُقْصَدَ الْأَنْوَاعُ

استثناء عن قوله الا ان تكون جنسا ٥

انواع المخاطبة فيطابق بين التمييز ما قصد نحو طاب زيد علما وعلوما كما تعلم ٥ عج

وَإِنْ كَانَ صِفَةً

وفي بعض النسخ كان بالتانيث ذكر في بعض الشروح اي الضمير التانيث الخبر ٥ ش

اي اسما مشتقا كالفارس

كَانَ لَهُ وَطِبْقَهُ و

أعملت الحال ولا

عطف على كان له ويحتمل ان يكون
حالا من الضمير المجرور في له معمولا
كان له وان كان التميز ضعيفا كانت
عبارة عن المذكور محتملة الحالية فقد

والأصح

يتقدم التمييز وصح

على عامله الذي هو الاسم التام
بالاتفاق لضعف هذا العامل
فلا يقال عندي درهما عشرون وكذا
والاسم المنون والاعداد المركبة

أن لا يتقدم على الفعل

على عامله الذي هو الفعل

خلافا

خلافاً للمازني

فاجاز نصبا على ظرفيه
لكونه فعلا والفعل قوي العمل والحق ...
لكن المانع موجود ممتنع من تقدم عليه ومن
ما ذكرناه

والمبرد المستثنى

متصل ومنقطع

قال المصنف رحمه الله عليه الا لمكن جعلهما حدا واحدا
باعتبار المعنى لان احدهما مخرج والاخر غير مخرج
اختلفا تحديدهما بحد واحد لم يمكن جعلهما بحد واحد
باعتبار اللفظ وسوال ان يقال هذا المذكور بجعل الحد
وادخالها قلت في هذا الكلام نظر فان صحة تعريف
المطلق الا بفتقر الى جميع انواعه في التعريف
حق يجمع اختلاف حقيقة نوعي المستثنى من حيث هو كما
فعليه ان يعرف المستثنى ثم يقسم الى القسمين
صح ٢ الثمره منه

فالمتصل المخرج عن متعدد لفظا او تقديرا بالا واخواتها

اي عن الحكم مشترك لولا الاخراج لكان المخرج داخلا تحت الحكم ايضا

والمنقطع

وَالْمُنْقَطِعُ الْمَذْكُورُ

وقال بعضهم المنقطع هو الذي اخرج من الجنس والمنقطع ما ليس كذلك وفيه نظر عليه انه لو كان كذلك لم يكن زيدا مستثنى متصلا اذا كان مستثنى عن قوم لم يكن فيهم نحو جاءني القوم الا زيد وهو منقطع بالاتفاق

بَعْدَهَا غَيْرُ مُخْرَجٍ

الا واخواتها على البدل حال كونه غير مخرج

وَهُوَ مَنْصُوبٌ اذا

وانما يجب النصب في هذه على الوجوب

وانما يكون البدل لانك لو ابدلت زيد من القوم في جاءني القوم الا زيد كان في تكرير العامل فصار معناه جاء القوم الا زيد وهذا عكس العرض بخلاف غير الموجب التام مثل ما جاءني احد الا زيد حيث يجوز البداية مرجحا على الاستثناء لان الفعل ثمة داخل على النفي كما ترى فيمكن اخراجه لزيد واسناد اليه في التقدير مع تحقق المقصود وهو اخراج زيد من الحكم المذكور وهو سعادة المجيء لجواز تقدير اسناد نفس الفعل المجرد عن النفي اليه

كان بعد الا غير

ولها خبران محذوفان ومتصل او منقطع ابدال قوله او منقطعا او مقدما عليه وبعد طرف المتاخر اي مستثنى اذا كان متصلا متاخرا عن المستثنى منه

الصفة في كلام موجب

أو مقدما على المستثنى

منه

منه الجزء السابع عشر

120

منه أو منقطعا في

أي في اعمال الا الاداة ... دهم اهل الحجاز

الأكثر وكان بعد خلا

وعدا في الأكثر

يعني ما بجب نصب المستثنى اذ كان منقطعا نحو ما
جاءني احد الا حمارا الامتناع البدلية اذ لو كان
بدلا لكان بدل البعض اذ البدل بعد الا بدل
الا كذلك في الصحيح والحمار لا يكون بعض القوم
واما بنو تميم فيبدلون واستدلوا على صحة مذهبهم
بوجهين احدهما قول الشاعر وبلدة ليس بها
انيس الا اليعافير والا العيس لا ارتفاع اليعافير
والعيس على البدل واجيب بان الانيس اعم من
الانسان وغيره اذ المراد هنا ما يجاورها
بلا رسما موافقه البلدان التي من الابعد
الطريق واذا كذلك فيكون متصلا والوجه
الثاني هو انهم ارادوا من قولهم بابا لدار
احد الا فرس بابا لدار سوى الفرس فابدلوا فرسا
من شيء لانه جنسه ثم اقاموا لفظ الخاص
وهو احد مقام العام وهو شيء لتضمنه
العام فابدلوا فرسا من احد مثلا الا ذلك
وانهم ابدلوا منه على تقدير حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه كانهم قالوا ما بالدار
مواضع احد الا فرسه ويمكن ان يقال هو معجز
اعتبار نحو ... لان كل استثناء في المنقطع هو
متصل على التقدير المذكور ...

مَاخَلَا وَمَاعَدَا

عن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة وهو ضعيف
اذ المزيد انما يتصل بالحرف الجر نحو انما وما حاشا نادر
فان قلت لما جاز الجر عند الاخفش كان ينبغي للمصنف ان
يقال في الاكثر ايضا ويمكن جوابه بان تركه يمكن ان يكون بناء
على ضعف رواية الجر عن الاخفش

وَلَيْسَ وَلَا يَكُونُ وَيَجُوزُ

اي وجب نصب المستثنى اذا كان بعدهما

فِيهِ النَّصْبُ وَيُخْتَارُ

الْبَدَلُ

121

البدل فيما بعد الا

ولم يقل ويختار الرفع لان البدل لا يختص بالرفع فانه كما يكون فيه يكون في المنصوب والمجرور

اي نفي او استفهام او نهي

في كلام غير موجب

احترز به عن الموجب لوجوب النصب ثم كما تعلم من

وذكر المستثنى منه

وفي بعض النسخ والمستثنى منه مذكور

نحو ما فعلوه الا قليلٌ

والا قليلاً او يعرب

على حسب العوامل اذا

كان

كان المستثنى منه

غير مذكور وهو في

غير الموجب ليفيد نحو

اي كون المستثنى منه غير مذكور انما يكون في غير الموجب الا [illegible]
لانه اذا [illegible] ههنا [illegible] مستثنى منه عام ليعم الدليل على
الخاص وذلك انما يكون في النفي دون الاثبات فانك اذا قلت ما ضربني
الا زيد صح لكن تقدر ما ضربني احد من الناس الا زيد
كل الناس [illegible]
جميع الناس [illegible] كل الناس الا زيد [illegible] ذلك غير ممكن وهذا
لكن ان تقدر [illegible]
المفرد بقوله ليفيد

[illegible]

مَا ضَرَبَنِي اِلَّا زَيْدٌ اِلَّا

استثنا من قوله وسى
في غير الموجب

اَنْ يَسْتَقِيمَ الْمَعْنَى

نَحْوُ قَرَأْتُ اِلَّا يَوْمَ كَذَا

129

ومن ثمّ لم يجز ما

أي ومن أجل أن المستثنى المفرغ لا يتأتى في الموجب إلا أن يستقيم المعنى لم يجز

زال زيد إلا عالما

فلما صار الزائد كالمفعول ... فساده ... للإضافة ... الفاعل ... زيد ... الذي ... ليس ...

وإذا تعذر البدل

أي إذا تعذر ...

يصير المستثنى مفرغا في الموجب مع عدم استقامة المعنى وذلك جائز

وإن كان نفيا في الصورة

أي إبدال المستثنى لفظ المستثنى منه فعلى هذا تكون كلمة على بمعنى من كما هو حق تعدي لفظ البدل أو معناه إذا تعذر إبدال المستثنى محمولا على لفظ المستثنى منه وعلى هذا تكون على اللفظ في موضع الحال

عَلَى اللَّفْظِ فَعَلَى

بمعنى من او نحو لا على

فابدال المستثنى من محل المستثنى منه او فابدال محمولا على موضعه او على لفظه

الْمَوْضِعِ نَحْوُ مَا جَاءَنِي

اي موضع المستثنى منه

مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ وَلَا أَحَدَ

[illegible]

فيها

124

فِيهَا اِلَّا عَمْرٌو وَمَا

اى فى للدلالة من

لَا يُعْبَأُ بِهِ

زَيْدٌ شَيْئًا اِلَّا شَيْءٌ

لا يجيئ فى هذا المثال لان يكون نصبا على الاستثناء من الكلام الذى ورد فيه من التى للابتداء ربنا اذ حينئذ يرفع الكلام فى الفاعل والناقص فى الظرف المسند والثانى فى الخبر الذى الكل على الرفع لان البدل من اللفظ

وَاَمَّا قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فمحمول على التبعيض عنده اى الاثبات المستثنى بان وفى بعض النسخ بعده

لانها لتاكيد النفى وانه يلزم تعدد من فى الاول لو ابدل على اللفظ وهو الشارح

لِاَنَّ مِنْ لَا تُزَادُ بَعْدَ

وينبغى ان يعلم من الاستغراق فيه لا يزاد بعد الا فى هذه الصورة بالاجماع اما عند سيبويه فلما مر واما عند الاخفش فلانه لا يجوز زيادتها فى المعرفة فلما مر وانما يزاد عنده فى المثبتات اذا كان ما بعدها من الاجناس البدل الشارح

اى لو جعل زيد بدلا من اللفظ لجعل لو جعل بدلا من بعد الا البدل حكم تكرير العامل ومن لا تزاد فى مقام الاثبات والامر طلبه منع النفى فيكون تقديره حينئذ جاءنى من احد فيلزم زيادة من فى الاثبات

الإثبات وما ولا لا

وفي الشامل وما قيل انه مذهب سيبويه خالفه النحويون لا الأخفش فيه ونعرضه بهذا الدليل دليل على اختيار مذهب سيبويه ليس بحمله الا بجلاء وانما وقع في الاجماع دون الاعلام كما قيل وما يدل اليه في المثال المذكور علم فيمنع ذلك فيهما فيه بالاتفاق فيثبت ان ما قدم من الدلالة على الاختيار فهو وهم من

تقدّ ران عاملتين

بعدها الا انهما عملتا

بعدها الا

للنفي

125

لِلنَّفْيِ وَقَدِ انْتَقَضْ

ذللنفي ه ش

جواب عن نقض حاصله ان يقال [illegible]
[illegible] ليس فانه [illegible]
[illegible] الاستثناء [illegible]
[illegible] ان [illegible]
[illegible]
[illegible] فليس ه

بِالَّا بِخِلَافِ لَيْسَ زَيْدٌ

[illegible]

اى لا يجوز ان يقال ما زيد
شيئا الا شيئا بخلاف ليس زيد
شيئا الا شيئا فانه جائز هناك

شَيْئًا اِلَّا شَيْئًا لِاَنَّهَا

لا يعمل ها ح

اي الا ليس ه ش

عَمِلَتْ لِلفِعْلِيَّةِ فَلَا

ولا مانع من تقدير فعليتها بعد الما وانما منع من تقدير نفيتها ع

ذلك النفي ش

اَثرٌ لِنَقْضِ مَعْنَى النَّفْيِ

اي معنى النفي الذي وضع له لفظة ليس ش

لِبقَا الأَمْرِ العَامِلَةَ

126

فاعل الجار

هي لاجله ومن ثم

اي ليس

اي لاجل ذلك الامر ومن الفعلية

جاز ليس زيد الا

الا اذا ... ليس ... ان

لبطلان النفي الايجاب ...

قائما وامتنع ما زيد

ان يقال

باعمال ما ... الواقع بعد الا

لما قائما ومخفوض

عطف على قوله مضروب المسى مخفوض

بعد غير وسوى

وسوا وبعد حاشا

127

في الأكثر وإعراب

وذكر في المفصل حاشا معناها التبرئة قال حاشا إلا الثوبان لن يرضا عن الملحاة والشتم وقوله تعالى حاشا لله مراده لله من السوء وذكر في بعض شروحه أي إنها يستعمل فيما تنزه عن المنشئ منه كضربت القوم حاشا زيد ولذا لم يجز صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه ٥ ش

غير فيه كإعراب

أي مثل إعراب الاسم الذي المشتق بالاعرب بالاعراب الصفة على التفضيل ٥ ش

المستثنى بإلا على

أي على التفصيل الذي مر من وجوب النصب وجوازه مع اختيار البدل والاعراب على حسب العوامل نقول جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد احد وما جاءني احد غير حمار بالنصب في الكل وما جاءني احد غير زيد بالنصب وغير زيد بالرفع وانما اعرب غير هذا باعراب المستثنى بالا لانه لما جعل ما بعدها مخفوضا بالاضافة لانها من الاسماء اللازمة للاضافة اعطي اعراب ما بعدها اباها توفيه لما تقتضيه الحالتان ٥ ع

التفضيل وغير

صفة حملت على الّا

في الاستثناء كما حملت الّا

عليها

منه الجزء الثامن عشر

عليها في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور

مثل لست في جملة الكافية الى ان غير في التجمير على هذا القول
مع زيادة ايضاح وهي ما قال ابن الحاجب في الامالي فاذا انتقل
الى غير من المعنى فانه يجب ان يكون صورة الاستثناء محفوظة قلت
وكان هذا نظير في الالف واللام من الموصولات فانهما ولكن
بمعنى الذي الا انه روعيت صورتهما المشبهة بلام التعريف
حتى جعلت صلتهما اسم فاعل او مفعول فكذا هنا ولعلك تقول
لو كانت صورة الاستثناء فكيف يحمل الا على الغير ويمكن ان يجاب
عنه بان حفظ صورة الاستثناء في الابتداء تعذره كما في جاءني رجال
الا زيد كما سيجيء تعذره ان يكون صورة الاستثناء محفوظة ع

…مركوب منكور غير محصور وفيه احتراز عما اذا لم يكن
تابعة اصلا اي لا المفرد ولا الجمع لا لفظا
ولا تقديرا فان الكلام حينئذ لا يكون صحيحا
وهو ظاهر او يكون تابعة لا لجمع بل المفرد منكر
او تابعة لجمع معرف فان الاستثناء حينئذ لعموم المنع غير متعذر
فيحملها صفة لجمع مقدر غير ملفوظ مثل ما جاءني الا زيد
او صفة لجمع مقدر منكور مثل رجال اذا لا يجوز
مثل هذا الكلام باقامة الصفة مقام الموصوف
وان جاءت في غير نحو قام غير زيد على معنى قام
رجل غير زيد على معنى قام رجل غير زيد لان غير
اسم متمكن قابل لعمل العامل واما الا فحرف غير قابل
له فلا بد وان يكون متبوعها مذكورا وانما لم يعتبر
الجمع الملفوظ اكتفاء بالنظر فان قلت لم لم يكتف
عن القيد الاخير بالنظر كما اكتفى به عن قيد الملفوظ
قلت في الاكتفاء بالنظر لبس مواجيد ولو قلت لم لم يعكس
الامر في الاكتفاء قلنا السؤال دوري م

قوله محصور وفي بعض الزوج ولقايل ان يقول الحاجة الى قيد المحصور انه اذا اطلق الجمع [illegible]
كما نص المصنف في باب العدد قلت لا اطلق الجمع على الاعداد مسلم ان اراد [illegible]
ان اراد الجمع على معنى انه يشتمل الافراد سواء كان اصطلاحيا او غيره [illegible]
قوله غير محصور احتراز عن جمع ولا يلزم ذلك لو حملت الا على الغير [illegible] فيهما آلهة
لا يكون غير الله لما فسدتا لان كل آلهة فرضت انما يكون غير الله [illegible]
القلة وليس بصواب لان ما اورد من المثال في المتن
جمع قلة اذ الالهة افعلة وهي من اوزان جمع القلة ع

[illegible]

لتعذر الاستثناء نحو

لتعذر الاستثناء وانه لو جاز الاستثناء لكان معناه
لو كان فيهما الهة مستثنى منهم الله لفسدتا واذا
كان كذلك لم يلزم التوحيد وهو المطلوب من هذه
الاية ه

لو كان فيهما آلهة إلا

الله لفسدتا وضعف

في غيره

قوله اي حمل الا عليها في غير المذكور من الضابطة كقوله
وكل اخ مفارقه اخوه ٭ لعمر ابيك الا الفرقدان
اي غير الفرقدين والا ههنا محمول على غير والتي وقع
الفرقدان صفة لكل اخ مع كونه ليس بجمع قال المصنف
رحمه الله وهو شاذ عند الاولين وقال الضعف فيه لكونه
ليس بجمع ضعيف لان المتعدد وهو المراد من الجمع ههنا والا
لما صح الاحتراز بغير محصور عن نحو غيره وكل اخ متعدد
لكنه لما تناول الفرقد وغيرهم [illegible] ضعف حمل الا على
الصفة لذهاب التعدد بالتناول لا لكونه ليس بجمع كما
زعم بعض الناس حين لا يقال لم ذكرتم بوجه ضابطة
تلك الضابطة فانا نقول قد ذكرنا ان رد التعدد
ويدل على عدم التناول والتناول غير معدوم فينعدم
التعدد وقد حكى عن سيبويه لو كان معناه رجل الا زيد
لغلبنا اي لو كان معنا رجل غير زيد لغلبنا كما ذكر في
بعض الشروح وهذا ايضا لدلالته الضعف لان استعمال
الا في الصفة على خلاف الاصل لكونها موضوعا للاستثناء
فيقتصر على مورد استعمال الفصحاء فان قلت استعمالها
في الصفة لما كان من طريق الاستعارة ينبغي ان لا
يضعف حيث صح الاستعارة وقد صح فيما يحكيه
سيبويه لتعذر البدل في الموجب وتعذر الاستثناء
وكان الاتصال في الموجب بينهما ثابتا كما مر فلزم ان
يكون الحمل غير ضعيف وان لم يرد الاستعمال فيه
من الفصحاء لان عند من شرط الاذن والاستعمال في
مجازات وهو غير صحيح قلت سبب توقفه على مورد

اي حمل الا عليهما في
الصفة في غير المذكور ه

[illegible]

قوله نحو مثال لما تعذر الاستثناء فيه لكون الا فيه تابعة لجمع منكور غير محصور لو ملوحظ الا فيه تحملت الا على غير في الصفة
والعا[illegible] حيث كان حرفا فان قلت هذا منقوض بقوله لو ان على دراهم الا درهما فانه يصح الاستثناء مع كونها
تابعة لجمع [illegible] محصور نعم في مثله لانها اقلّ مراتب الجمع وحينئذ الترجيع في باب الاقرار لما فيه من الالزام والا الكلام الجمة
ونحو فيه بر ورا [illegible] لكون الا العالمون والعالمون بها لكون العالمون فانها صفة فيصح كونها تابعة لجمع موقوف
لان في بعض الزوج [illegible] يمنع كونه صفة فان قيل لكونه مرفوعا قلنا لا نجوز ان يكون في قوة المنفي على معنى
لا يسلم الناس ممن هذا الا العالمون منهم ولا يسلم العالمون الا العالمون منهم وهذا الجواب حسن بديع ولكن حينئذ
يرد الاشكال على تمثيله بقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لجواز ان يقال سلمنا انه لا يجوز فيه الاستثناء لا يجوز
البدل كما حمل بعضهم عليه لكون المثبت بعد لو بمنزلة المنفي كما تقدم ذكره واجيب بان الا بمعنى غير لا يلزم جواز الاستثناء
عند تعذر الاستثناء بل الدعوى انه لا يجوز حملها على الصفة الا عند تعذر الاستثناء فجواز البدل مع انه غير مطرد وقيل
لم يحمل البدل هنا لفساد المعنى فالصواب ان يقال لتعذر البدل لان بدل البعض يقتضي الدخول في الاصل وهو منتف
لما مر س

129

في غيرهِ واعرابُ سوى

لما فرغ من بيان اعراب غير شرع
في بيان اعراب سوى وهو على
مذهب سيبويه كما فهم من شرحه

وقوله النصب [illegible] وهذا لاستعمال في الاستثنا
وصفا لقوله تعالى مكانا سوى فالرابع
النصب بالتمن على حسب اعراب الموصوف

وَسوَا أُعرب النَّصْبَ على

[illegible]

الظَّرفِ على الاصَحّ

وانما قال على الاصح لانه قد اجاز
الكوفيون استعمالها اسما وظرفا فيجرون
في السعة مررت بسواك وجاءني سواك [illegible]

اي الجزو لها [illegible]

خبر كان واخواتها

وهي صار واصبح وامسى واضحى وظل وبات واض وعاد وغدا وراح وما زال وما انفك وما فتئ وما برح وما دام وليس ه فيه

[illegible]

هو المسند بعد

شامل لخبر المبتدأ وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا المشبهتين بليس والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وقوله بعد دخولها فصل يخرج هذه الاشياء ه من

دخولها نحو كان زيد

قائما

130

قائما وامره كامر

منصوب بانه خبر كان وقس عليه صار زيد غنيا واصبح بكر صابرا وما زال عمرو متعبدا وما دام بشر فاسقا وليس الدار كالمنحة

وقوله المحفوظ بالحال يبطله جواز تعريفه وعدم استقلال الكلام بدونه

اي في الحكم

خبر المبتدأ ويتقدم

اي ويجوز تقدمه على الاسم

اراد به المساواة بطريق المجاز كانه قال ويتقدم مساويا للاسم تعريفا وتخصيصا

اي مساويا في التخصيص

اذا كان اصله

معرفة وقد يحذف

تخصيص عن خبر المبتدا كما ذكرت في شرح المفصل المصنف رحمه الله اي وحكم خبر كان حكم خبر المبتدا الا في جواز تقدم الخبر على الاسم اذا كان الخبر معرفة فان خبر كان حال كونه معرفة جاز تقدمه على الاسم لعدم اشتباهه بالاسم لاخذ كل منهما في الاعراب بقول كان اخاك زيد بخلاف خبر المبتدا لم يجز تقدمه على الاسم لئلا يلتبس الخبر بالمبتدا واعلم انه لو قال ويتقدم معرفة او متساويا للاسم لكان اولى لئلا ولا مثل كان افضل منك افضل منك لجواز تقدم الخبر ههنا على الاسم اضا حصل التميز بالاعراب اللهم الا ان يقال مراده اثبات جواز التقدم عند المساواة بينهما فذلك المعرفة فان قوله ويتقدم معرفة انما يستلزم المساواة بينهما فذلك المعرفة واراد به المساواة بينهما بطريق المجاز وصار كانه قال ويتقدم مساويا للاسم تعريفا وتخصيصا ولم يقل هكذا تعويلا على فهم الرشيد وتخفيفا للاختصار بعدد الاركان فان قلت انه لا يجوز تقدم في نحو كانت الحلى الكبرى وان كان معرفة وكان على المصنف رحمه الله ان يقول الا اذا كان مقصورين والقرينة قلت عدم الجواز هنا لمانع الالتباس وصون المواضع لتعذر اثبات الاحكام فيهما مستغناة عن الفوائد هكذا كما اذا قال ويتقدم معرفة عند عدم المانع

عَامِلَة في نَحْوِ النَّاسُ

مَجْزِيُّونَ بِأَعْمَالِهِمْ إِنْ

اي ان كان عمله خيرا فجزاه خيره من

خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا

فشر

131

فَتُشَدُّ وَيَجُوزُ فِي مِثْلِهَا

أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ وَيَجِبُ

خلافا للمبرد فانه عنده جائز

لو قامت الخبر مقامه من

اي حرف كان

الْحَذْفُ فِي مِثْلِ أَمَّا

أَنْتَ مُنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ

ثم اختلفوا في عامل الاسم والخبر
هنا فذهب المحققون الى ان كان
المضمر وقال ابو الفتح انه بيرهما المرتفع
وقد اضطرب ابو علي فيه

أَيْ لَئِنْ كُنْتَ اسمُ

انَّ وَاَخَوَاتُهَا هُوَ

المسند

132

المُسْنَدُ اِلَيْهِ بَعْدَ

بسمك المبتدا، واسم كان واخواتها
واسم ما ولا وغيرها مقوله بعد دخول
ان واخواتها بخرج الجميع ع

دُخُولِهَا نَحْوَ اِنَّ زَيْدًا

اى دخول ان واحدى اخواتها ٥

قَآئِمٌ اَلْمَنْصُوبُ بِلَا الَّتِي

ش
اے الاسم المنصوب فان قلت لم لم يقل اسم لا
لنفي الجنس كما قال اسم انّ واخواتها قلت لانّ فصل
أي بيان اسم لا من جهة انه منصوب لا من جهة انه اسم
لا لدلالة كونه في ذكر المنصوب واسم لا قد يكون
غير منصوب بخلاف اسم ان ونحوها ه

لِنَفْيِ الْجِنْسِ هُوَ

الْمُسْنَدُ اِلَيْهِ بَعْدَ

دُخُولِهَا يَلِيهَا نَكِرَةً

بلفظ التذكير كما ترى نظرا على الضمير العائد الى المسند اليه

مضافا

مُضافاً أوْ مُشابِهاً

بِهِ نحو لا غلامَ رجلٍ

ظريفٌ فيها ولا عشرين

نظير يشبها بالمضاف مثال عشرون
لثلاث اثنين واربعين في قوله ٥ ش

دِرْهَمًا لَكَ فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا

فَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا

في الدار والجمع المكسر كلا مساجد في المصر والتثنية والجمع المذكر السالم والجمع المؤنث السالم على قول واما التثنية والجمع فلا يبنيان وهما قولهم البتة ما ازداد شمولها وتوسع عموما وهو المطلوب ٥ ش

يُنْصَبُ بِهِ فَإِنْ كَانَ

انما بني على غير التسكين لعروضها وعلى علامة النصب لخفته ٥ ش

سلمنا ... مع المزيد ولو كان كذلك لزم ان لا يعمل في محل المزيد لان جزء الشيء لا يعمل في ذلك الشيء وقد اتفقوا على انها عاملة في محل المزيد قلت لا نسلم ان هذه الجزئية مانعة عن العمل المتعدي لان التاسع الفعل المضارع بجعل له كلمة واحدة مع ذلك تعمل فيه اودخل الاعلام ظرف فيها بجعل لا مع المنفي وتعتبر شيئا واحدا واجيب بان الموصوف والصفة بمنزلة شيء كلمة واحدة فلا يلزم حسن الاجعال شيئا وهو غير ممنوع بخلاف المضاف فانه يغاير المضاف اليه في اللفظ والمعنى ٥ ش

اي اسم لا ٥ معرفة بان المنفي بها معرفة بالذات كزيد او بالاضافة المعنوية الحقيقة معرفة آخر كغلام زيد ٥ ش

مَعْرِفَةً

مَعْرِفَةً أَوْ مَفْصُولًا

بشيء ٥ ش

بَيْنَهُ وَبَيْنَ لَا وَجَبَ

اي بين المنفي ٥ ش

مع الفصل بغير الظرف كما ذكره فرعيا لا تعمل على الاطلاق واذا بطل عملها وجب الرفع بالابتداء، واما وجوب التكرير في المعرفة فليكون عوضا عن العموم الفائت بفوت التنكير لما في التكرير من افادة التعدد وقيل جواب سؤال مقدر فيه المعرفة نحو ازيد في الدار ام عمرو اذ لولاه لكان جوابه لا ونعم ٥ ش

اما رفع المعرفة فلان لا انما تعمل [illegible] الجنس [illegible] ٥ [illegible]

ابن [illegible] والمفصول [illegible] ٥ ش [illegible] ٥ وان

[illegible] ٥ ش

الرَّفْعُ وَالتَّكْرِيرُ وَنَحْوُ

اي رفع المعرفة وان كان غير مفصول ورفع المفصول سواء كان معرفة او نكرة مضافة او مشبهة او غير مضافة وغير مشبهة ٥ ش

وجوب التكرير ايضا ٥ ش وعن ابي العباس المبرد انه لا يجب التكرير في السعة ايضا فاجاز ان يقال لا رجل في الدار ولا زيد عندك بالرفع واستدل بما لا يستدل به وهو قول الشاعر بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ركائبها ان لا الينا رجوعها فان رجوعها وان كان نكرة بالاضافة مفصولة بينها وبين لا بالبناء ولكن لا يلزم من عدم تكريرها وهو في الشعر عدم تكريرها في السعة ٥ ش

نحو لا في الدار رجل ولا امرأة ولا زيد في الدار ولا عمرو [illegible] ٥ ش

قَضِيَّةٌ وَلَا أَبَا حَسَنٍ

لَهَا مُتَأَوِّلٌ وَفِي مِثْلِ

خبر مبتدا خبره ش

لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

خمسة أوجه فتحهما

مع فتح الاول على ان لا الاولى لنفي الجنس والثانية معطوفة عليها
مزيدة لتاكيد النفي فيكون الاسم الثاني معطوفا على
لفظ الاول ... مثاله

ونصب الثاني ورفعه

ورفعهما ورفع الاول

نحو لا حول ولا قوة الا
بالله ٥ على ان يكون المبتدا الاول
مبتدا، والثاني كذلك وخبر الاول
محذوف اي لا حول الا بالله ولا قوة
الا بالله او معطوفا على الاول عطف مفرد
على مفرد وخبرهما واحد مثنى او اسما
للا الثانية على انها بمعنى ليس او على
يكون الاول اسم لا على انها بمعنى
والثاني احد الثلاثة ٥ ج

عَلَى ضَعْفٍ وَفَتْحِ الثَّانِي

الاسم

وَإِذَا دَخَلَتِ الْهَمْزَةُ لَمْ

تَغَيَّرُ الْعَمَلُ وَمَعْنَاهَا

لم يتغير العمل

اي لم يبطل الهمزة عمل الجزم لان الهمزة
لا تغير عمل العامل المعنوي مع ضعفه فلأن
لا تغير عمل عامل اللفظي مع قوته اولى ولان
لان لا تشارك لم الجازمة في النفي فلما
لا تغير الهمزة عمل لم في الم نشرح ونحوه كذلك لم تغير عمل
لا هذا سواء كان حقيقة على الاستفهام او لم يكن ش

الاستفهام

[illegible]

الجز التاسع عشر منه

136

الاستفهام والعرض

فان قلت المشهور صوان العرض لا تقع الا في الافعال وان لا اذا كانت عرضاً كانت من الادوات المختصة بالافعال وان لا اذا كانت عرضاً فان وقع بعدها اسم يكون منصوباً ومنوناً نصباً صحيحاً وناصبه فعل مضمر كما ذكر في البسيط وكلام المصنف على خلاف المشهور لانه يدل على ان العرض يكون في الاسماء ايضاً نحو الا نزول عندي وقد صرح في الشرح بهذا النظير فيبني نزول كما يبني في النفي المحض قلت يجوز ان يكون هنا قول غير مشهورة قد صح لديه دليله فاختاره لذلك ولا يبعد منه مثل هذا الصنيع وقد كثر مثله في مصنفاته سيما في هذا الكتاب السر ان المشهور فيما بين الجمهور ان الاعراب من قبيل المعنى وقد جعله من قبيل الالفاظ كما مر وكذا في المفرد والاسماء الستة ومفعول ما لم يسم فاعله ونحو مما يطول تعداده

والتمني ونعت المبني

[illegible]

الأول مفرداً يليه مبني

[illegible]

وانما قيد النعت بالمفرد لان النعت المضاف [illegible]

جملة وانه صفة لمفرد والمستكن فيه عائد الى [illegible] والبارز المنصوب الى المبني ومعناه حينئذ النعت الاول للمبني مع ملاحظة الفتح مبني ومعرب حال كونه مفرداً [illegible] المبني اي [illegible]

[illegible]

وَمُعْرَبٌ رَفْعًا وَنَصْبًا

نَحْوُ لَا رَجُلَ ظَرِيفٌ وَلَا

فَالْإِعْرَابُ وَالْعَطْفُ عَلَى

اللفظ

أي لفظ الاسم الذي ... البناء لا يجوز في المعطوف ... بفتح الثاني في انفصال المعطوف ... لفظا ومعنى ... لوجود الواو ... الكلام ليس بتام

ولما فيه من جعل ثلثة اشياء شيئا واحدا ش

اللفظ وعلى المحل الجائز

ای محل الاسم المذكور ش

مثل لا أب وابنا وابن

بنصب الابن على لفظ الاب مف

اثبات الالف في النفي الذي كان من الاسماء الستة وحذف النون من التثنية

ومثل لا اباله ولا

لما فرغ من بيان المضاف الحقيقي وبيان غير المضاف مما وقع فيه من
غير قصد شرع في بيان شبه المضاف وتقرير حكمه وتحقيق الاختلاف
الواقع فيه فان قلت قد ذكر المشابه من حيث قال واعترض درهما
لكن ايضا المناسب هو ان يذكره عند ذكر المضاف لا بعده بكثير قلت
المشابه بالمضاف نوعان ما اتفقوا على كونه مشابها وما اختلفوا في
كونه مشابها واصلا فذكر المشابه المتفق عليه اولا مع المضاف
الحقيقي ثم ذكر المشابه المختلف فيه لاظهار الشرف والمتفق عليه ولما
كان البحث عن المفرد المنكر والمعرفة والمفصول وغيره من

غلامي له جائز تشبيها

له بالمضاف لمشاركته

له في أصل معناه و

ثمّ لم يجز لا ابا فيها

وليس بمضاف لفساد

المعنى خلافا لسيبويه

لانه ذهب الى ان ابا في قولنا لا اباله مضاف الى الهاء واللام
زائدة لتاكيد الاضافة، واليه مال العلامة حيث قال وقصدهم فيه الى
الاضافة واثبات الالف وحذف النون لذلك وانما اقحمت اللام
المضفة [illegible] وقضاء من حق المنفي في التنكير
[illegible] انفصال وقد [illegible] في انها
[illegible] في ياتيم تيم عدي

وَيُحْذَفُ كَثِيرًا فِي

نَحْوَ لَا عَلَيْكَ أَيْ لَا بَأْسَ

خَبَرُ اسْمِ مَا وَلَا الْمُشَبَّهَتَيْنِ

بِلَيْسَ

139

بِلَيْسَ هُوَ الْمُسْنَدُ

بَعْدَ دُخُولِهِمَا وَهِيَ

لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ فَإِذَا

هذا بيان السابق التي
تبطل عليها ع

أي لغة استعمالهما بمعنى ليس لغة أهل الحجاز
وأما بعد حملها على الابتداء والخبر نعوله
وكل ما يدخل على القبيلتين لا عمل
والأولى أو خبر أو هي اللغة
لله تعالى ما هذا بشرا
في الوقوعات وذكر قليل

زِيْدَتْ اِنْ مَعَ مَا اَوْ

احترازٌ عن الكافية ان لا تزاد معها بالنقل ع

اَنْتَقَضَ النَّفْيَ بِاِلَّا اَوْ

وانتقاض النفي بالا سواء كان النفي بما او بلا نحو ما زيد الا منطلق ولا رجل

تَقَدَّمَ الْخَبَرُ بَطَلَ الْعَمَلُ

علي اسمها نحو ما منطلق زيد ولا افضل منك رجل س

وَاِنْ

وَإِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ بِمُوجِبٍ

فَالرَّفْعُ الْمَجْرُورَاتُ

اي رفع المعطوف على خبرها واجيب بالحمل
على محله حيث انه مرفوع على الخبرية في الاصل حتى يعود
اليه عند الانتقاض او على انه خبر مبتدا محذوف اي
بل هو قائم لما مر من بطلان عملها بقصد الاثبات
لبطلان معنى النفي كما مر فاما اذا عطف بحرف غير موجب

هُوَ مَا اشْتَمَلَ عَلَى

اي اسم حقيقة او تقديرا

ثم لما كان للمجرورات دلالة على الجمع
اعاد الضمير الى الجنس لا الى الجمع
المقصود بالتحديد

عَلَمِ الْمُضَافِ اِلَيْهِ

وَالْمُضَافُ اِلَيْهِ كُلُّ

اَسْمٍ نُسِبَ اِلَيْهِ شَيْءٌ

بِوَاسِطَة

بواسطة حرف الجر

لفظا او تقديرا مرادا

فالتقدير شرطه ان

اي شرط المضاف اليه المجرد
بتقدير حرف الجر معنويا

اي تقدير
حرف الجر بين
المضاف والمضاف
اليه مرادا ش

يكون المضاف اسماً مجرداً

تنوينه لاجلها وهي

معنوية ولفظية

وقدم المعنوية على اللفظية لانها حقيقة ش م

فالمعنوية

قوله والمعنوية مبتدأ وقوله ان يكون الى آخره خبره وهو جملة تاويله عن المبتدأ او تلبث معنى بخوالتمس عنوان العائد الخ بدرهم يعني الاضافة المعنوية لتركون الاسم في المضاف فيها غير صفة او تقول اللام اي المضاف بدل الضمير العائد اليه شم المعنوية ان يميز مضافها غير صفة ٥

قوله مجردا مان قلت لم لم يقل مثل ذلك في اسم الملحى بالالف واللام وما الفرق بينه وبين ما جاز مثل ذلك حتى يعدل في ما جاز تنوينا ثم طرحها لاجل الاضافة ولم يصنع مثل هذا الصنيع في الضارب زيد مثلا قلت تقدير التنوين في الضارب ابتدا نا وامن تقديرها فيما سواه وذلك لان لام التعريف لما تنافي التنوين في ضارب كانهما بدلا منها والامكان تقدير التنوين مع وجود بدله ليس لتقديره بدون بدله

فالمعنوية أن يكون

المضاف غير صفة

مضافة إلى معمولها

فالمضاف اما ان يكون صفة نحو غلام زيد واما ان يكون صفة لكن غير مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر فان مصارع بالصاد المهملة من صفة غير مضافة الى معمولها لان مصر معمول المصارع وجد هذا لم يقتصر على قوله غير صفة وقال مضافة الى معمولها ويعلم منه ان اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول اضافة معنوية لان المضاف ليس بصفة وان مثل قولنا هذا ضارب زيد امس اضافة معنوية لان المضاف اليه ليس معمول للمضاف لان الاضافة في قولنا هذا ضارب زيد امس اضافة معنوية وكذلك زيد افضل القوم لان المراد بالعمل ههنا ان يرفع المضاف اليه وينصبه لو سلط عليه او ان المراد ان المضاف كان رافعا او ناصبا للمضاف اليه قبل الاضافة ونحو كريم العراق فان الكريم وان كان صفة فالعراق ليس بمعموله لانه لا يقال كرم العراق بل الكرم في العراق عج

وذكر في التحفة اذا لم يرد ان كرمه في العراق نذكره هذه البقعة وفيه اشارة نذكره في العراق لم يكن معهودا ٥

وَهِيَ إِمَّا بِمَعْنَى اللَّامِ فِيمَا

أي الإضافة المعنوية على ثلثة اقسام اضافة بمعنى اللام واضافة بمعنى من واضافة بمعنى في ٥ وَلا بد

عَدَا جِنْسَ الْمُضَافِ

وهو ان يكون المضاف اليه جايز الحمل على المضاف بالحرية او الصفتية ٥

الا في صورة لا يكون المضاف اليه جنس المضاف وظرفه مثل غلام زيد فانه يكون الاول ملكا للثاني وكالحجاب الدارية فانه ... قرابته ... زيد ... وام زيد ... احدهما ...

وَظَرْفَهُ أَوْ بِمَعْنَى مِنْ

٢ اذا اعتبر عرض...

فى جنس المضاف و

بمعنى في ظرف وهو

قلنا مثل غلام زيد وخاتم

الثالثة ان ينصرف الى القسم الثالث ولذا جاز تلفظ التثنية التذكير والا فلو اعتد الى المضاف بمعنى في يوجب انحطاط الثالث الى القسم الثالث وبدون الاضافة بمعنى في فليتأمل ه ع م

مثال للاضافة بمعنى من
اي خاتم من فضة ه ف م

مثال للاضافة بمعنى اللام
اي غلام لزيد ه ف م

غلام الرجل فان الغلام صار من العموم الاجمالي الى العموم [illegible]

المعنوية الى الرجل المعرف بلام العهد
والبناء ان اضيف معرب الى مبني كيوميذ ويوم
ولدته امه والاستفهام ان اضيف الى
الاستفهام كغلام من ضربت [illegible] الرفع
صدر الكلام وجواز دخول همزة الاستفهام
عليه للتفصيل نحو اغلام زيد ضربت ام غلام
عمرو والشرط ان اضيف الى الشرط نحو غلام
من تضرب اضرب [illegible]

[illegible]

فضة وضرب اليوم

وتفيد تعريفا مع المعرفة

وتخصيصا مع النكرة

اي وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا في المضاف المنكر
اي تنقيصا من شيوعه وعمومه الاجمالي اذا كان مضافا الى
نكرة مثل غلام رجل فانه قبل الاضافة كان شايعا محتملا
لغلام الرجل والمراة والصبي وبعد الاضافة قل انتقص
من ذلك الشيوع والاحتمال وتعين غلام صنف معين ومن
جنس الرجل فافاد التخصيص دون تعريف من

وشرطها

[illegible]

الجزء العشرون منه

وشرطها تجريد المضاف من التعريف

وما اجازه الكوفيون

هذا سوال وارد على ما شرط من تجريد المضاف من التعريف فان الكوفيين
جمعوا بين التعريفين المضافة الى المعرفة ودخول الالف واللام
في المضاف في تلك الثلثة الاثواب فينتقض الشرط المذكور للعدد
الكوفيون الثلاثة الاثواب للذات واحده في المعنى وانما جي بالمدلول
لعرض المعدود فلما فهم اتحاد الذات عرفوا الاول ... الثاني
ولم يحلو الثاني لان المقصود ...
كان ...

الحدّ

يا الرحيم

واعلم ان الاسما المضافة اضافة معنوية على ضربين الازمة للاضافة وغير لازمة لها
فاللازمة على ضربين ظروف وغير ظروف فالظروف نحو فوق وتحت واعام
وقدام وخلف ووراء وتلقاء وتجاه وحذاء ولدى ولدن وبين ووسط وسوى
ومع ودون وغير ~~اللازم نحو ... ~~ وغير الظروف نحو مثل
وشبه وغير وبيد وقدا وقاب وقيس واي وبعض وكل وكلا وذو
وحسنة وهنا وهناه ومجموعه واولو وادوات وقد وقط وحسب وغير
اللازم نحو ثوب ودار وفرس وغيرها مما يضاف في حال دون
حال كذا ذكره في المفصل منه

الكوفيين

وعند الكوفيين

من الثلثة الاثواب وشبهه

من العدد ضعيف واللفظية

ان يكون صفة مضافة

وجه الضعف ان خلاف القياس

اي الى اسم لو سلط عليه تلك الصفة لنصبه مثل ضارب زيد او رفعه مثل الحسن الوجه اذ لو سلط الضارب على زيد بان يجعل منونا او مذيلا بنون التثنية والجمع مثل ضارب او ضاربين لنصب زيد على المفعولية وكذا لو سلط الحسن على الوجه بالطرق المذكوره لرفع على الفاعلية ٥ س ح

مثال المضافة اللفظية ضارب زيد وحسن الوجه وهما في تقدير الانفصال اي المجرور في اللفظية منصوب في المعنى كما في المثال الاول ومرفوع كما في المثال الثاني ٥ ف ص

اللفظ

145

الى معمولها مثل ضارب

زيد وحسن الوجه

وانما اشترط فيها ان [illegible] ... تخفيفا [illegible]

ولا تفيد الا تخفيفا في

قوله

اي الاضافة اللفظية لا تفيد شيئا من فوائد الاضافة الا تخفيفا في لفظ المضاف بحذف التنوين ونحو
كما ستعرف الان واما المعنى فلما كان قبل الاضافة الاصلي بمنزلة العدم لم يرجع الى المعنى من التعريف والتخصيص
وذلك لانه مبني على نية الانفصال وهو منتف ههنا لان الصفات المضافة عاملة عند الاضافة كما هي عاملة
قبلها حتى جاز العطف على محل المضاف اليه بالرفع والنصب فلا شك انها لا تعمل الا بعد تمامها باجل اسنادها
المذكوره قبل هذه واذا كان كذا كان التنوين [illegible] نظرا الى جانب المعنى وهي حكم الزائل
في حق التحقيق اللفظ [illegible] جاعلة لهما متباعدين غير
متلاقين ولا تفيد شيئا [illegible] في حكم الانفصال فقط
فان قلت الا التفضيل [illegible] افضل الناس والفضل
تخفيفا في اللفظ [illegible] ما يصح ان شاء الله تعالى وحسبه
على التسليم مولانا [illegible]

افعل

مع الاسم على انها معنوية

اللفظِ ومن ثمَّ جاز

اي في لفظ المضاف بحذف التنوين ونوني التثنية والجمع فلا تفيد تعريفا وتخصيصا

مررتُ برجلٍ حسنِ

الوجهِ وامتنع بزيدٍ

حسن

حَسُنَ الوَجْهِ وجَازَ

الضَّارِبَا زَيْدٍ والضَّارِبُوا

زَيْدٍ وامْتَنَعَ الضَّارِبُ زَيْدٍ

اي امتنع ان يقال الضارب زيد لعدم
وجود التخفيف بهذه الاضافة اذ
التنوين تحذف باللام هح ولا اضافة
بدون [illegible]

زيدٌ خلافًا للفراءِ ضعفه

الواهبِ المائةِ الهجانِ

وعبدِها وإنما جاز

الضارب الرجل حملاً

على المختار في الحسن

الوجه والضارب بكر وشهد

وانما قال المختار احترازا عن ... فيما بعد
ان المختار من مسائل الحسن الوجه
ما فيه ضمير واحد دون ضميرين او
لم يكن فيه ضمير والحسن الوجه ما
فيه ضمير واحد فيكون المختار

اعلم ان هذا ايضا يرد اعتراضا على مسئلة

فِيمَنْ قَالَ اِنَّهُ مُضَافٌ حَمْلاً

عَلَى ضَارِبُ بَكْرٍ وَلَا يُضَافُ

مَوْصُوفٌ اِلَى صِفَتِهِ وَلَا

صفة

[illegible]

صفة الى موصوفها

هذا جواب عن سؤال ورد نقضاً وهو أن [illegible]

ومثل مسجد الجامع

وجانب الغربي وصلوة

الأولى وبقلة الحمقاء

متأول عرد قطيفة

وأخلاق ثياب متأول ولا

ضاف

149

يُضافُ اسمٌ مُماثلٌ للمُضافِ

اي الايضاف احد الاسمين
المتساويين في الصدق
الى الاخر ع

إليهِ في العمومِ والخصوصِ

كليثٍ واسدٍ وحبسٍ

في المترادفين من المعاني وضحبب
وحاصله في غير المترادفين ه من

وَمَنْعٌ لِعَدَمِ الْفَائِدَة

بِخِلَافِ كُلِّ الدَّرَاهِمِ وَعَنْ

الشَّيْءِ فَإِنَّهُ يَخْتَصُّ وَقَوْلُهُمْ

سعيد

150

سَعِيدُ كُرْزٍ وَنَحْوُهُ

مُتَأَوَّلٌ وَإِذَا أُضِيفَ

ووجه تاويله ان المراد بالمضاف المسمى و المدلول وبالمضاف
اليه الاسم ع اذ الاسم قد يطلق ويراد به المدلول كقولك
زيد قايم وقد يطلق ويراد به الدال كقولك زيد معرب فتقدير
جاءني سعيد كرز ومسماه جاءني مدلول لفظ كرز ومسماه صاحب
لكل الدراهم وجميع القوم ○ ولم يكن التاويل بالعكس لامتناع
اسناد المجي بعينه الى اللفظ ولم يضف اللقب الى الاسم فلم
يقل كرز سعيد لان اللقب اوضح من الاسم فلما قيم الاسم الى

الْاِسْمُ الصَّحِيحُ اَوْ

الفعل
اولى
بالعكس ع

الاسم الصحيح عند النحاة اسم لم يكن في
اخره حرف علة ○ من نحو ثوب ودار ○ ع

المُلْحَقُ بِهِ إلى يا المتكلم

وهو اسم في آخره واو او ياء قبلهما ساكن كدلو وظبي لجريه مجرى الصحيح في كونه متعقب الاعراب لفظا لان حرف العلة اذا سكن ما قبلها كان خفيف النطق به متحركا او لانها لما سكن ما قبلها كانت عند الوصل في حكم المنفصل بها ... الابتداء بالساكن ولحقت بالصحيح في ذلك

كُسِرَ آخِرُهُ والْيا

[illegible]

مَفْتُوحَةً أَوْ سَاكِنَةً

[illegible]

فإن

١٥١

سواء كان التثنية او لغيرها

فَإِنْ كَانَ آخِرُهُ أَلِفًا

ظاهر الكلام يوهم انه في بيان حكم الصحيح والملحق به بعد وليس كذلك بل ما سبق كان حكم الصحيح والملحق به وههنا شرع في احكام ما لا يكون صحيحا والملحق به وذلك لا يخلو اما ان يكون في آخره الف او واو او ياء ع

تُثْبِتُ وَهُذَيْلٌ تَقْلِبُهَا

تلك الالف عند الاضافة على الاكثر والفصيح سواء كانت للتثنية نحو علاماي ومكرماي او لغيرها كعصاي ورحاي لتعذر الحركة عليها فحفتها ع

اي تقلب الالف التي لغير التثنية ياء فيقولون عصي ورحي واصله عصاي ورحاي فاستثقلوا الحركة على الواو والياء فحذفت فسكن حرف وادغم ... اي وتثبت الهذيل الالف لكونها غير منقلبة عن واو او ياء بل ... المرفوع لعدم تسبب القلب والتباس الحروف بالقلب فافهم فانه من

لِغَيْرِ التَّثْنِيَةِ يَاءً وَإِنْ

اي وان كان آخر المضاف الى ياء المتكلم ياء سواء كانت للتثنية كمسلمي بفتح الميم او الجمع كمسلمي بكسرها او غيرها كقاضي وغازي وا عاد المحذوف في قاضي وغازي لزوال سقطت النون التي تلزم منها من التقاء الساكنين ع

لما زاد ذكر الالف فلم يقدروا فقلبوا الالف الى اخت الكسرة فلا يجمع متجانسا فادغموا احدهما في الاخرى

كَانَ يَاءً أُدْغِمَتْ وَإِنْ

لانه اجتمعت ... حروف ... او واو ... ادغم ...

كَانَ وَاوًا قُلِبَتْ يَاءً وَأُدْغِمَتْ

اي وان كان اخر الاسم المضاف للياء المتكلم واوا ...

وَفُتِحَتِ الْيَا لِلسَّاكِنَيْنِ

اي وجب فتح اليا المتكلم في كل واحد من حروف العلة ...

وأما

وأما الأسماء الستة

اشارة الى كيفية هذه الاسماء مضافة الى ياء المتكلم كما اشار الى كيفيتها مضافة الى غير ياء المتكلم في صدر الكتاب وقد اشار الى كيفية لحوق ياء الاضافة بهذه الاسماء اذ ابها حينما اما ممتنع اللحوق كما في ذو او غير ممتنع اللحوق كما في غيره والثاني اما مخففة كما هو مذهب الجمهور او مشددة كما هو مذهب المبرد ومن

فأخي وأبي وأجاز المبرد

[illegible]

أخي وأبي وتقول حمي

مشددة الياء برد المحذوف اليها وادغامه فيها تمسكا بقوله وابي مالك ذو المجاز بدار وهو فاسد لجواز ان يكون اخيه بالجمع جمعا لان فلما اضاف سقطت النون الجل الاضافة واجتمعت بالاعراب والمتكلم فادغمت ههنا والدليل على ان الجمع على ابين وان كان شاذه قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا مع وجود هذا الاحتمال لا يصلح نصا اذ كان مخالفا القياس واستعمال الفصحاء

142

[illegible]

ساكنة واذا تقرر ثبوت الواو عند الاضافة وجب قلبها ياء وادغامها في الياء اقتضاء القياس هذا ثم وجب كسر الفاء لتمكن النطق بالياء بعدها فصار في في الاحوال الثلثة

وهِيَ ويُقالُ فُمٌ في

الأكثرِ وفَمِي وإذا قُطِعَتْ

اي ويقال فمي في غير الاكثر من غير تغير الحرف ش

قبلَ أبٍ وأخٍ وحمٍ وهنٍ

اما لك قلت لغالم بحرز لتقدم المشابهة او تقول كلام الشاذ ش

[illegible] على عنايتها [illegible] الاعراب [illegible] وياء في [illegible] والمفرد [illegible] والحذف بالمنبه [illegible] المعنوي وسق [illegible] المضاف اليه غير المذكور [illegible]

وفم وفتح الفا افصح

اي من اللغات المذكورة اعني
النقص والبنا والتشديد وكونها اسما
وفي نحو اللغات كان عليها فالقرار
بتحويل عن الصواب الى اللغة الثانية
ان كلامه في الفا الفاء
ثم افصح وكون الفتح
بالفا الباهر

منها وجاحم مثل يد

اعلم ان

اي جا ايضا حم نحو يد
مضافا ومنفردا في الاحوال
الثلث نحو هذا حم وحمك ورايت
حما وحمك ومررت بحم وحمك
مثل هذا يد في ان

وخبء ودلو وعصا

اي جا ايضا حمو بالواو وكدلو مضافا
منفردا في الاحوال الثلث نحو جاء حمو
وحموك ورايت حموا وحموك ومررت بحمو
وحموك في الحديث الحمو الموت

جا محذوف اللام مضافا ومنقطعا
في الاحوال الثلث مثال نحو هذا حم
وحمك ورايت حما وحمك ومررت بحم وحمك

اي جا ايضا بالالف المقصورة في
الاحوال الثلث مثل عصا مضافا
ومنقطعا نحو هذا حما وحماك ورايت
حما وحماك ومررت بحما وحماك

مُطْلَقًا وَجَاهِرٌ مِثْلُهُ

متعلق باللغات الاربعة ومعناه حالة الاضافة ولا انفراده من

تمام اللغة مثل ابي حال الافراد وغيرها حال الاضافة من

يَدٌ مُطْلَقًا وَذُو لَا يُضَافُ

إِلَى مُضْمَرٍ وَلَا تَقْطَعِ التَّوَابِعُ

اي ولا يقطع ذو اضافة عن الاضافة وان قطعت اخواته عن الاضافة

هو كلُّ ثانٍ بإعرابِ

سابقِه من جهةٍ واحدةٍ

النعتُ تابعٌ يدلُّ على

شامل للتوابع كلها من من البدل والتأكيد وعطف البيان والعطف بالحرف والنعت

بدال على معنى في متبوعه ولم يجب عنه قلت لا نسلم ذلك ليس الإشارة بتبدل من التذكير الى التانيث بتبدل النعت كهذا الرجل وهذه المراة ولولا دلالة النعت على معنى فيه لما تبدل ثم ذكر في المطول ولانه لو كان معنى النعت في متبوعه ومتبوعه غيره لكان في معناه في غيره فيكون حرفا حينئذ وهو باطل قلت هذه مغالطة ظاهرة لان معنى الحرف هو انه لا يدل على المعنى الموضوع له الحرف من غير ذكر متعلق والنعت ليس كذلك اذا قلت قايم من غير ذكر متبوع يدل على شخص

مَعْنًى فِي مَتْبُوعِهِ

وفي بعض الشروح لو قال تابع يدل على معنى في متبوعه او متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه لكان اصوب لشمول النوعين

مُطْلَقًا وَفَائِدَتُهُ تَخْصِيصٌ

أَوْ تَوْضِيحٌ وَقَدْ يَكُونُ

١٢١

المجرد للثنا او الذم

او التاكيد نحو نفخة

واحدة ولا فصل بين

اى الاوق

أَنْ يَكُونَ مُشْتَقًّا أَوْ

النعت من

لأن المراد من النعت كونه دالا على
معنى في متبوعه وهذا المعنى من حوليته في
المشتق

غَيْرَهُ إِذَا كَانَ وَضْعُهُ

لِغَرَضِ الْمَعْنَى مِثْلَ تَمِيمِيٍّ وَ

156

اي واقع وصفا لبعض الاحوال ٥
اي في بعض المواضع ٥

ذِي مَالٍ اَوْ خُصُوصًا

يعني اذا كان وصفه لغرض الدلالة في بعض المواضع دون البعض ومن ثلثه ٥ مش

مِثْلُ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ اَيِّ

والثاني المعرف باللام فانه اذا استعمل مع الاشارة يدل على معنى في متبوعه وهو بعض الذات المشار اليها كما مر نحو مررت بهذا الرجل وهذا القايم والابدال عليه مع غيرها نحو نعم الرجل وبيس القايم زيد ومنهم من يجعل الاخير عطف بيان فهذا لعدم الاشتقاق وفيه كما ذكر في البسيط ٥ مش

٥ يتم الكلام اي وهذا

رَجُلٍ وَمَرَرْتُ بِهٰذَا

المؤول لفظا اي هو يدل عليه مضافا الى حسن المبالغة والكامل نحو مررت برجل اي رجل كامل وابدل عليه اذا تم بلين كذلك كاي رجل عدل وبايما الرجل ٥ مش

الرّجلِ وبزيدٍ هذا

ويُوصَفُ النّكرةُ بالجملةِ

الخبريّةِ ويلزمُ الضّمير

ويوصف

127

ويوصف بحال الموصوف

نفسه وفي اخراجه كالمتصل بين
ان يكون مشتقا او غيره وبين
ان يكون مفردا او جملة وكذا
لا فصل بين ان يكون حال
الموصوف او حال متعلقه ۝ قائم به حقيقة ۝

اي بمعنى

وبحال متعلقه نحو مررت

وانما جاز الوصف بحال
متعلق الموصوف لتنزله منزلة
حاله كما في خبر لحصول الفائدة
بذلك ۝

اي ويوصف بصفة
قائمة بمتعلقه ۝

برجل حسن غلامه فالاول

حسن ولا تكاد صفة لرجل حقيقة
للفظ ولا مجازا فانه صفة لمتعلقه
وهو الغلام حسن المعنى والحقيقة هو

قوله وبحال اي بما قام بالذي بينه وبين الموصوف علقة ۝ ح وهي قد يكون قريبة من نسبه كمررت برجل قايم
ابوه او مالك الحسن غلامه او ملابسة كطويل ثوبه وقد يكون بعيدة من نسبه ايضا كمررت برجل قايم عم ابيه او خاله
او ملك الحسن غلام ابيه او مخالطة اطويل ثوب راكب بعيد كمررت برجل قايم عم جد ابيه وعلى هذا الا بعد فالحاصل ان
كل اسم يضاف الى ضمير الموصوف او يضاف الى ما يضاف الى ضميره بواسطة او بواسطتين فصاعدا فهو متعلق لذلك الموصوف
ويصح وصفه بالمعنى القائم بذلك المضاف الى ضميره بالوسائط لحصول الفائدة منه كما في الخبر ولو عوض لام التعريف عن الضمير المضاف
اليه فكذلك يكون جملة متعلقا به كمررت برجل حسن الغلام ثم اعلم ان المتعلق قد يكون فاعلا للنعت المذكور كما في مثال
الكتاب وقد يكون مفعولا له منصوبا نحو مررت برجل مخالطة اباه زيد او مجرورا باضافة اليه لمخالطة ابيه زيد ولما
كان الضابطة الكلية ههنا من الاضافة الى الضمير وهي حاصلة في قوله مررت برجل حسن غلامه اعرض عن ذكر هذه الامثلة
هذا عن الخطابي ۝

يَتْبَعُهُ فِي الإِعْرَابِ وَالتَّعْرِيفِ

أي تبع الموصوف في عدة اشياء

أي النعت الملكي هو حال نفس الموصوف

وَالتَّنْكِيرِ وَالإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ

وَالْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ

والتأنيث

والثاني يتبعه في

اي يتبع الموصوف في عشرة اشياء و

الخمسة الاول وفي

وفي بعض النسخ في الثلاثة الاول وهي الاظهر وكانها لم تكن رواية المصنف لانه قال في شرحه فهذا يتبعه في الخمسة الاول الرفع والنصب والجر التي عبر عنها بالاعراب والتعريف والتنكير

الباقي كالفعل ومن

اي الخمسة الباقية وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

ثمّ حسن قام برجل

[illegible]

قاعد علمانه وضعف

[illegible]

قاعد وزن علمانه وبحوز

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قعود

قعود غلمانه المضمر

لا يوصف ولا يوصف به

والموصوف أخص أو مساو

لما فرغ من بيان حد النعت وفائدته وما الفصول المذكورة شرع في بيان ما يحتاج الى النعت من الاسماء وما لا يفتقر اليه ه ش

اي الموصوف يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا في التعريف والتنكير لئلا يكون للفرع مزية على الاصل ذكر في شرح المصنف انه هو المقصود بالنسبة والصفة غير مقصودة بذلك والاليق بالقياس ان يجعل المقصود دون غير المقصود في الدلالة على الذات المراد وفيه اشارة الى ان المراد بقوله اخص اي اعرف وادل على الذات من الاخص الصفة وكذا في ذكر في بعض الشروح المفصل حيث قال وما هو في اعم اقل دلالة على الذات من الاخص لانه اكثر عددا منه وذكر في بعض الشروح اي يجب ان يكون اعرف الى اخره او يجب ان يكون اخص من الصفة او مساويا لها من جهة المفهوم دون الخارج الا ترى ان الضاحك في قولنا حيوان ضاحك من الحيوان الضاحك من حيث الخارج لكنه اعم من حيث المفهوم لان مفهومه شيء له الضحك وشيء له الضحك اعم من ان يكون حيوانا او غيره وهذا الوجه صحيح ايضا لان الوصف محمول على الموصوف والموضوع يجب ان يكون اخص من محموله او مساويا له في المفهوم والا يجوز ان يكون المحمول اخص منه لما عرف في موضعه

ومن ثم لم يوصف ذو

اي ومن اجل ان الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساويا لها في التعريف لم يوصف الاسم المعرف بها او بالاسم المضاف الى المعرف بها ع

اللام الا بمثله او بالمضاف

اي الا بالاسم المعرف باللام

الى مثله وانما التزم وصف

الجزء الثاني عشر منه

160

بَابُ هَذَا الَّذِي اللَّام

اعتبار المبهمات ع

يعني انما التزم بعلة الابهام لانها مع هذا الباب ان دل على ذات في تلك وكل ابهام الابدال على تحقيق تلك الذات وماهيتها بعينها لا يحصل ذلك

لِلْإِبْهَامِ وَمِنْ ثَمَّ ضَعُفَ

اي ضعف وصفها بالاسم المشتق الذي كان عرضا عاما لنوعين فصاعدا ع

مَرَرْتُ بِهَذَا الْأَبْيَضِ

وجه الجواب انه انما التزم وصف باب هذا بالمعرف باللام لغرض اخر وهو
في باب هذا من الابهام فان هذا من الابهام يقتضي تبيين جنسه وانما
تبيين جنسه باسم جنس ووجب ان يعرف باللام لان الموصوف معرفة واللام
اداة وضعت لتعريف الجنس فلهذا المقصود التزم وصف باب هذا بذي
اللام وان كان القياس يستدعي ان يصح وصفه بما يكون اعم منه ع
فان قلت لم لم يذكر الصفة في نحو هذا زيد قلت الصفة هنا مقدرة وان لم
يكن مذكورة وتقديره هذا الرجل زيد فهذا مبتدا والرجل صفة وزيد خبره
وانما حذف الرجل لدلالة خبره

اداة فاتت ح هذا او كان يحصل بك الجناس محلة يحصل الابهام والالتباس على السامع البتة واذا كان لذلك كان وصفه بما يحقق الذات مثل الصفات من التناس والاسماء الدالة على الذوات هي اسماء الاجناس

اي يجوز هذا التركيب على الضعف لان الابيض يصح جنس الابيض عن محسوس واحد لشموله فبالنظر الى ذلك يكون جائزا لكن يقصر الى صح لان الابيض غير مختص بجنس واحد لشموله احد انواع فبالنظر الى ذلك ضعف ع

وَحَسَنٍ مَرَرْتُ بِهٰذَا

لان العالم وقع اي حسن من البعض ذاتي
الموصوف الذي يعني منها انسان
بل انظر

الْعَالِمِ الْعَطْفُ تَابِعٌ

اي بالحرف كما كان في الاصل مختصا
بالاسماء وتوابعها ذكر العطف في قسم
الاسم وان كان مشتركا بين الاقسام
الثلثة والمراد من العطف هنا المعطوف
دون المصدر اذ المعتبر الحظ له من
الاعراب هو المعطوف بالحرف تابعا الى
اخره من

مَقْصُودٌ بِالنِّسْبَةِ مَعَ

متبوعه

مَتْبُوعِهِ يَتَوَسَّطُ بَيْنَهُ

خاصة اخرى للعطف بعد تمام الحد فان ذكر الخواص وان تميز بها المحدود بعضها مزيد زيادة في الوضوح ه

وَبَيْنَ مَتْبُوعِهِ اَحَدُ الْ

فان قيل فهلا قال العطف تابع يتو

الْحُرُوفِ الْعَشَرَةِ وَسَيَأْتِي

سط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ليستغني عن قوله مقصود بالنسبة مع متبوعه قلنا لانه لو اقتصر عليه لدخل فيه النعت الانه قد يتوسط بين النعت والمنعوت كقوله المر تلك ايات الكتاب والذي انزل اليك من ربك الحق ولقايل ان يورد عليه عطف الجملة على الجملة مثل زيد قايم وعمرو ذاهب ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من النسبة التي يكون المتبوع منتسبا بتلك النسبة الحديثة ه ك

اي ذلك الحروف العشرة المتوسطة في قسم الحروف ه من

يخرج به البدل لانه وان كان تابعا مقصودا بالنسبة ولكن لا مع متبوعه كما يجي في موضعه ولهذا قدم العطف عليه وعلى غيره ملاحظا النعت على ما تقدم ذكره او ورد انه منقوض بمثل قام زيد لا عمرو فان المقصود في او واما فان الثاني ليس مقصودا بالنسبة التي قصد بها الاول وكذلك قام زيد او عمرو وقام اما زيد اما عمرو فان المقصود في او واما من التابع متبوعه بل المقصود واحد منهما على انفراده بعينه ويمكن ان يجاب عنه بان مراده ان يكون التابع مع الاول مقصودا بالنسبة مطلقا سواء كان من جهة واحدة كالمجاب في قولك جاءني زيد لا عمرو او من جهتين الايجاب والسلب معا مثل قام زيد لا عمرو والجواب عن اما ومولانه لما كان احد المذكورين كان بمنزلة الايجاب لاحدهما والسلب عن الاخر كجاني زيد لا عمرو اذ من لقيام احدهما ولم يقم الاخر ولا يقال انه منقوض ببل ولكن فان احدهما ليس بمقصود عند كون الاخر مقصودا البتة وبوظاهر لانا نقول انه مقصود مع متبوعه ولكن في وقتين ولا ينتقض لان اتحاد الوقت ليس بشرط وكلمة مع للمقارنة في المقصود به لا في المقصود به في وقت واحد ه من

161

واعلم انه يفرع على الوصف مسايل نذكر بعضها منها انه يجوز ان يجمع الموصوف في اسم ويفرق الصفة نحو مررت بالزيدين القايم والقايم والعالم وبالعكس نحو مررت بزيد وعمرو وخالد العلما اللهم الا اذا كان الموصوف مبهما فحينيذ لم يجز التفريق في الصفة فلا يقال مررت بهذين العالم والفاضل لان المبهم مع صفته كالشي الواحد وكذلك اذا كانت الصفة مبهمة فلا يقال مررت بالزيدين هذا وهذا ومنها انهم نعوز المضاف اليه ويريدون الوصف المضاف للمجاورة في قولهم هذا حجر ضب خرب ومنها ان الموصوف اذا كان مذكورا جاز تقديم معمول الصفة عليها نحو قوله تعالى حشر علينا يسير واذا لم يكن مذكورا لم يجز تقديمه عليها لا يقال بعمر طعاما اكلا زيد ومنها انه لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف باجنبي ومنها انه يجوز حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه اذا دل عليه قرينة كقوله وعليهما مسرودتان قضاهما داود وصنع السوابغ تبع ومنها انه يجوز غلبت عرون رجلا فضلا بالرفع على انه صفة عرون وبالنصب على انه صفة رجلا لجمالة على كون معناه معما لك

مِثْلُ قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو

مثل العطف بالحرف فصل الواو بالذكر لانها اصل في العطف لان الواو معني لجرنفعه انشا الاتحاد الجمع فان كان فيما لعطف دا لعطف ان لم يوحد الاطلاق

وَإِذَا عُطِفَ عَلَى الْمَرْفُوعِ

اي الضمير المرفوع

وقيل الضمير المرفوع فانه اذا كان مرفوعا لا يجوز العطف بدون التاكيد بالمنفصل نحو ضربت وزيد وذلك لان الضمير المتصل لما كان كالجزء من الفعل يجب اعادة الفعل في الثانية

الْمُتَّصِلِ أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ نَحْوُ

احترازا عن المظهر والمضمر المنفصل لامتناع تاكيد المتصل وهو ظاهر والملك بالمظهر فان المتصل لا يوكد به الا بعد تاكيده بالمنفصل كما يجي

اي كالضمير المنفصل

يحترز به عن المنفصل لجواز ان العطف عليه ايضا مطلقا نحو انا وزيد قاما ان على البدل

سواء كان الضمير المتصل مستترا في الفعل نحو قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة او بارزا نحو ضربت انا وزيد

ضَرَبْتُ

[illegible]

[illegible]

ضَرَبْتُ اَنَا وَزَيْدٌ الْآنَ

[illegible]

يَقَعُ فَصْلٌ فَيَجُوزُ تَرْكُهُ

اي المنفصل

نَحْوُ ضَرَبْتُ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ

وَإِذَا عُطِفَ عَلَى الضَّمِيرِ

الْمَجْرُورِ أُعِيدَ الْخَافِضُ

نَحْوُ مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ وَالْمَعْطُوفُ

في حكم المعطوف عليه

اي حكم المعطوف مثل حكم المعطوف عليه في كل ما جاز وامتنع ووجب للمعطوف عليه

ومن ثم لم يجز في ما زيد

اي من اجل ان حكم المعطوف عليه في الجواز والامتناع والوجوب

اي في ما زيد في هذا التركيب

بقائم او قائما ولا ذاهب

عمرو الا الرفع وانما

جاز الذي يطير فيغضب

زيد الذباب لانها فا السببية واذا

عطف

[illegible]

عطف على عاملين

بر ظاهره غير صحيح اذ العطف على العامل الى المثال للكتاب ولى غيره ويمكن ان يكون مراده معمولي عاملين محذوف الاضافة للظهور والتبادر ٥

مختلفين لم يجز خلافا

وانما قيد العاملين بالمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب ضرب زيد عمرا من هذا الباب فلا يجوز العطف على زيد وعمرو فانه ليس من هذا الباب لكون العامل الثاني تاكيد للعامل الاول فيجوز العطف عليهما لانهما ليسا معمولي عاملين مختلفين والمراد بالاختلاف ههنا بان لا يكون الثاني تاكيدا للاول ٥ ف

للفراء الا في نحو في الدار زيد

استثنا من قوله لم يجز يعني لم يجز العطف على عاملين مختلفين الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وضابطته ان يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتاخر المنصوب والمرفوع ثم ياتي المعطوف على ذلك الترتيب كذا ذكر في شرح المصنف وهو مطابق على مثال الكتاب ثم قال لعدم الافضاء الى الفصل بين الواو والنائب عن حرف الجر وبين معموله المجرور بخلاف ما اذا كان الثاني منهما مجرورا سواء كان الاول مرفوعا او منصوبا او مجرورا للافضاء الى الفصل بينهما الا انه اذا لم يجز الفصل بين الجار والمجرور فبين نائب الجار اولى ٥ ش

فان جاز عنده مطلقا او قوعا ... ٥ ش

محمد ابن حجي عفي عنه

وَالْجُرَّةِ عَمْرٍو خِلَافًا

أي في الاستثناء المذكور بين
كلمتين مختلفتين بناء على أن
حرف العطف نائب مناب العامل
الواحد فلم يقدر أن يقوم مقام عاملين

بمعنى نعم الجمهور لعدم تسميتهم به سيبويه

لِسِيبَوَيْهِ التَّأْكِيدُ تَابِعٌ

خرج النعت وعطف البيان لانهما
يعرفان او يميزان المتبوع لكن لا الى في
النسبة وازالة الشك بل في الذات
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
من باب العطف الى التأكيد

يُقَرِّرُ أَمْرَ الْمَتْبُوعِ فِي النِّسْبَةِ

أي يثبت معنى متبوعه ويمكنه في نفس السامع
بمنزلة الفصل يخرج به العطف بالحرف
للمغايرة بينهما والبدل لأن الأول
في نية الطرح ٥ س

او

قوله او الشمول لدلالة قوله منك كل واجمع وتوابعهما نحو جاني القوم وتوابعهما كلهم وان لم يقرر امر المتبوع في الشمول النسبة لكنه تقرر امر المتبوع في الشمول فاربطوا التعريف ٥ وفي بعض الشروح الحد المذكور ايضا يتناول الكتب واخواتها انما التقرير امر المتبوع في النسبة والى الشمول فلو قال التابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول او يتبع ما يقرر امره في النسبة او الشمول لكان اصوب قلت تناول هذا الحد هذه الجملة ظاهر لان المراد بالتقرير المذكور اعم من ان يكون بالاستقلال او بالتبعية ٥ ع ولقايل ان يقول الحد منقوص بتاكيد الجملة بالجملة مثل زيد قايم زيد قايم فان الجملة الثانية مؤكدة للاولى والتقرير امر المتبوع في النسبة والى الشمول لان الاولى لم ينسب اليها شي ولم تقرر النسبة والنسبة محال وهكذا الجمع بالاعراب الحي متبوعه شي مثل ان زيدا قايم وزيد زيد قايم لذ فهم من الوافية ايضا ويمكن جوابه بالمنع لانه لا نكون الجملة الثانية مقررة للجملة الاولى في النسبة الكائنة فيما تحواز في المنسوب والمنسوب اليه كما في مامر الاعراض والاستثناء وايضا قد انه لا نكون الحد المحرمين في ان ...

169

او الشمول وهو لفظي

اي التاكيد ٥

وجاء الولد من الله ونحو جاني القوم رجالا اي جاوا منفصلين منفسمين ٥ س

دون ان يكرر اللفظ والمعنى ٥

ومعنوي فاللفظي تكرير

قال المصنف تكرير قيد بالمعطوف ان يكرر اللفظ الاول بعينه لتقرير النسبة ٥ س وليس معنى تكرار اللفظ الاول ان يعاد اللفظ الاول بعينه حتما بل لو عبد مرادفه يكون ما نحن بصدده فعلى هذا لا اشكال صرت انت و امثال ذلك ع

ومنه قولك ضربت ضربا وجلست جلوسا

اللفظ الاول نحو جاني

اي دفع توهم المتكلم ان السامع لم يسمع ما ذكره ٥

ثم جدوى التاكيد اللفظي اماطة الشبهة من السامع وازالة الغفلة عما انت بصدده كقول الشاعر ولم نعمة ابتك ابتسامكم وكم وكم ، او ابانة الاهتمام لشان المعنى المدلول عليه كقوله عليه السلام ايما امراة نكحت بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل من وكقوله عليه السلام واحد الاعوذ فرشا ثلث مرات فانه لم يكن ليتوهم عليه انه لم يسمع كلامه بل للتبيين للناس شدة اهتمامه بعروضهم ٥ م

زَيْدٌ زَيْدٌ وَتَجْرِي فِي الْأَلْفَاظِ

أي بوجد ونكلم من

كُلِّهَا وَالْمَعْنَوِيُّ بِأَلْفَاظٍ

اي التاكيد المعنوي بواسطة الفاظ وما صفها بالفاظه

مَخْصُوصَةٍ وَهِيَ نَفْسُهُ

وَعَيْنُهُ

ودرع التحف يريد بالمعنوي ما لم يكرر فيه الاول بلفظه بل بمعناه ثم قال
وليس التاكيد كله بالفاظ محصورة كما ذكره بل هو على ضربين احدهما ما ذكر
والثاني غير محصورة وذلك بحوان وارم ان اشدد دنون التاكيد في
الفعل والاسم في قوله تعالى فبما نقضهم ميثاقهم فقالوا ان ما زايدة للتوكيد
والباء في خبر ليس زايدة للتوكيد هكذا ذكره وثم
بات بجواب ويمكن ان يجاب بان كلامه في تاكيد
هو اسم اعرب باعراب سابقه من جملة واحدة

166

وَعَيْنُهُ وَكِلاهُمَا وَكُلُّهُ

سن الى العلما اذا اجتمع وفيه تصرف على الغالب الناسه

من الع ورفع الفتح ولتيس

فيه دليل من الفتح واتزول عنه

واجمع واكتع وابتع وابصع

اصلا وهي الحمد الدرف اذا اجتمع وضبابة وابصع وردي ... .

فلا ولات يغير باختلاف

اي يشتمل لان الموحد والمثنى والمجموع مذكرا كان منهما او مونثا يعني يكون تاكيد كل منها بالنفس والعين ليدل على ما هو ماكيد له ش

صِيغَتِهِمَا وَضَمِيرِهِمَا

اي صيغة كل منهما ع

نَحْوُ نَفْسُهُ وَنَفْسُهَا وَ

اما في المذكر والمؤنث موحدين
ولا يحصى اختلافهما الا المختلف في
الضمير نحو جاءني زيد نفسه وهند
نفسها

أَنْفُسُهُمَا أَنْفُسُهُمْ أَنْفُسُهُنَّ

وعلتاني

167

[illegible]

والثاني للمثنى كلاهما و

اي المذكور ثانيا بالنسبة الى النفس والعين وهو كلا من
وانما جعل الثالث ثانيا لان النفس والعين كانهما شيء واحد

كِلْتاهُما كِلاكُما كِلْتاكُما

في تاكيد المذكر من

في تاكيد المؤنث

والْباقي لِغيْرِ المثنى باخْتِلافِ

فان قيل لا حاجة ايضا الى تاكيد المثنى بكلا في مثل جاءني الرجلان لانه يعلم من لفظ المثنى ان المراد منه الاثنان فلا يحتاج الى تاكيده بكلا كما لا يحتاج في مثل الاختصاص وانا لا نسلم انه يعلم ان المراد من المثنى الاثنان لجواز اطلاق المثنى على الواحد مجازا وان كان الواحد مغايرا للفظ ويراد الواحد عليه فان لفظ المثنى ظاهر في ان المراد اثنان

اي باختلاف [illegible]

يعني بالبقية في الخمسة الباقية وهي كلهم وكلهن ... واجمع واجمعون ... [illegible]

[illegible]

اعلم انه لا يجوز تأكيد النكرات تأكيدا معنويا فلا يقال رأيت قوما كلهم ولا اجمعين
واعلم ان في قوله باعتبار الضمير في كله الى آخره وفي قوله فيما قبل هذا وهي نفسه وعينه اشارة
الى ان كلا لا يقع تأكيدا للنكرات وكذا النفس والعين وهو مذهب الا ان تأكيدها لا
يفيد الفائدة فلذا جاز الكوفيون ذلك محدودا نحو صمت ليلة كلها الا ان في الليلة
موقتة فيجوز ان يقام في بعضها فاذا قلت ليلة كلها صح المعنى الذي وضع التأكيد
لاجله وهو ازالة التجوز وانه اذا قد صرت النكرة يوما اجمعا، وهذا نادر عند البصريين

الضمير في كله وكلها

وكلهم وكلهن والصيغ

في البواقي نحو أجمع جمعا

أجمعون

أَجْمَعُونَ جُمَعُ وَلاَ يُؤَكِّدُ

اى الاجود تاكيد شيء

وربما وضع لمثل استعمال ورابطة ولن نصوص ذلك المعنى الى ذهاننا الصنعتين ع

بِكُلٍّ وَأَجْمَعُ إِلاَّ ذُو أَجْزَا

اى لا شيء ذو جزاء

يَصِحُّ افْتِرَاقُهَا حِسًّا

اى افتراق تلك الاجزاء بالنسبة الى الحكم بالمضاف ين

أَوْ حُكْماً نَحْوُ أَكْرَمْتُ الْقَوْمَ

كُلَّهُمْ وَاشْتَرَيْتُ الْعَبْدَ

كُلَّهُ بِخِلَافِ جَاءَنِي زَيْدٌ كُلُّهُ

وإذا

وَإِذَا أُكِّدَ الْمُضْمَرُ الْمَرْفُوعُ

وإنما قيد المضمر بالمرفوع لجواز تأكيد المضمر المنصوب والمجرور بالنفس والعين بدون تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك ه من

الْمُتَّصِلُ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ

وإنما قيد المتصل لجواز تأكيد المضمر المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تأكيده بمنفصل آخر نحو أنت نفسك فاعل ه من

أي وجب تأكيد ذلك المرفوع المتصل بالضمير المنفصل

أُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ مِثْلُ ضَرَبْتَ

والسبب في ذلك أن هذا الضمير كالجزء من الفعل فلو جوزوا أن يؤكد والجزء الماس
كالمستقل من الظاهر لأن النفس والعين مستعملان لغير التأكيد يقال طابت نفسه
ودارت عينه بخلاف ما سواهما حيث لا يستعملان بدون التأكيد فإن قيل كلمة كل
يجيء لغير التأكيد أيضا كما في قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت قلنا وضع
كل للتأكيد ولكن جوزوا تقديمه حتى يصير الكلام مؤكدا من أوله
لتقديم همزة الاستفهام كذا في بعض الشروح ه

وإنما قال بالنفس والعين احترازا عن التأكيد بكل وأجمعين المرفوع المتصل
بكل وأجمعين بلا تأكيده بالمنفصل نحو القوم جاؤوا
كلهم أجمعون لعدم الالتباس بالفاعل هنا لأن
الكل والأجمعين لا يليان العوامل بخلاف النفس والعين
فإنهما يليان العوامل كما لا يخفى ه

أو لأنه لم يؤكد بالمضمر المرفوع بالنفس والعين
لأنه لو أكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس
والعين بلا تأكيده بالمضمر المرفوع المنفصل
أو لالتبس التأكيد بالفاعل في بعض المواضع
نحو زيد أكرمني هو بنفسه فإنه لولا المرفوع المنفصل
أو لالتبس التأكيد بالفاعل فحمل عليه ما لم
يلتبس التأكيد فيه بالفاعل نحو ضربت أنت نفسك
لاطراد الباب ه

أَنْتَ نَفْسُكَ وَأَكْتَعُ وَأَخَوَاهُ

أَتْبَاعُ لأَجْمَعَ فَلاَ تَتَقَدَّمُ

عَلَيْهِ وَذِكْرُهَا دُونَهُ ضَعِيفٌ

البلد

يخرج عنه النعت والتوكيد وعطف البيان
لانها ليست بمقصودة بما نسب الى المتبوع ٥ ف
اذ المقصودة فيما سوا الاول ع

البدل تابع مقصود

شامل لجميع التوابع ٥ ف

بما نسب الى المتبوع دونه

اي البدل باعتبار دلالة ودلالة
متبوعه اربعة اقسام ٥ ح

وهو بدل الكل والبعض

اي دون المتبوع ٥ش وقوله دونه يخرج المعطوف لانه وان كان مقصودا بالنسبة دون المتبوع
بخلاف البدل فانه مقصود بالنسبة دون متبوعه فاذا قلت اشتريت الجارية نصفها فالمشتري النصف واذا
قلت جاء زيد وعمرو فالمجيء منسوب الى التابع والمتبوع والبعض الحد كما قدم احد الاذين فانه وان كان
بالمراد بالنسبة ما هو اعم من ان يكون وجوديا او عدميا حتى يصح الحكم بان زيدا مقصود بالنسبة فلا
يدخل في الحد لان المتبوع مقصود في شيء من مواقع الاستثناء لان جهة هذا الكلام انما قام زيد الكذا
في بعض الربع وفيه تامل لانه لا يصح على ان هذا المعنى هل مقصود بدون ان يكون اصل الكلام
مقصودا ام لا ٥ ع

واعلم ان قوله مقصود دونه وقولهم انه في
حكم تنحية المبدل ايذان منهم باستقلاله بنفسه
ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما
يتبعانه لا ان تعنوا اهدار الاول واطراحه
الا تراك تقول زيد رايت غلامه رجلا صالحا
ولو ذهبت تهدر الاول لم يتم كلامك كذا ذكره
في المفصل وذكر الذي يدل على كونه مستقلا
بنفسه انه في حكم تكرير العامل بدليل مجيء ذلك
صريحا في قوله عز وجل للذين استضعفوا لمن آمن
وقوله لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا
من فضة وهذا من بدل الاشتمال ٥ س

وما قيل ان ههنا قسما خامسا وهو بدل الكل
من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه فهو
لان هذا من بدل الاشتمال لا من بدل البعض
في الحقيقة ٥ اي لان القمر بعض الفلك
بل هو شيء في الفلك فكان الفلك مشتملا عليه ع

اي بدل الاشتمال والمراد من الاشتمال الملابسة بكل وجه
سواء كان احدهما داخلا في الاخر او لم يكن وسواء
كان التابع متعلقا بالاول وبالعكس نحو
زيد علمه والدار حجرتها وسلب زيد
ثوبه ونظرت الى القمر فلكه ٥ ع

والاشتمال والغلط

فالاول مدلوله مدلول

الاول والثاني جزؤه والثالث

اي بدل البعض من

اي بدل [illegible] من

بينه

171

بَيْنَهُ وَبَيْنَ الأَوَّلِ مُلَابَسَةٌ

أي مخالطة تعلق من

اى بين البدل والمبدل منه ق

بِغَيْرِهِمَا وَالرَّابِعُ أَنْ تَقْصِدَ

أي بدل الغلط من

اى بغير الكلية والجزئية مثل اعجبني زيد حسنه وعلمه وسلب عمرو ثوبه ودار بكر غلامه فنظرت الى القمر فلكه

أي بغير البدل

إِلَيْهِ بَعْدَ أَنْ غَلِطْتَ بِغَيْرِهِ

أي الى البدل

نحو مررت برجل حمار اردت ان تقول بحمار فسبقك لسانك الى ان قلت برجل ثم انتدركه وقلت حمار والمراد من الغلط هو المبدل منه اذ البدل ليس بغلط بل الغلط هو المبدل منه فيكون معناه بدل الشئ من الغلط ق

وَيكونانِ معرفتين ونكرتين

ومختلفين اذا كان نكرة

من معرفة فالنعت مثل

بالناصبة

بالناصية ناصية كاذبة

ويكونان ظاهرين ومضمرين

ومختلفين ولا يبدل ظاهر

فان قلت لم تمثيل المصنف بهذا المثال يكون
اشارة الى اختيار مذهب ابي علي قلت لا يبعد
ذلك ولكن الظاهر انه انما اثر المثال لكونه متفقا
عليه والحكم الكلي لا ينتقض ايضا بالمثال الجزئي
وما تمسك به ابو علي من الشعر وهو قوله انا وجدنا
بني جزان كلهم كساعد الضب لا طول ولا قصر
لا طول وقصر بدلا عن ساعد الضب بغير توصيف
فهو ضعيف لان صفة لا طول ولا قصر محذوف
للعلم بها اي المقدر لا طول له ولا قصر له اذ لا بد
في الشمال من ضمير يعود الى المبدل منه مثل اعجبني
زيد حسنه فالحاصل ان النكرة اذا وقع بدلا
عن معرفة وجب نعته بنكرة اخرى ولكن لا يجب
ان يكون ذلك النعت ملفوظا به بل قد يكون ملفوظا
به كما في الاية وقد يكون محذوفا كما في الشعر المذكور
والملفوظ قد يكون مع الموصوف كما في الاية
وقد يكون بدون الموصوف مثل هذا زيد كريم
فكريم بدل من زيد والتقدير هذا زيد رجل كريم

اي الظاهر والمضمر فهذه اربعة اقسام ايضا واضربها في اربعة البدل يحصل لك ستة عشر
صورة ايضا الاربعة البدل في بدل الكل وهي زيد اخوه وضربته اياه وضربت
زيدا اياه وضربته واربعة في بدل البعض وهي راسه وراس زيد ضربته اياه
على ان يكون ضمير ضربته عائدا الى الراس وراس زيد ضربت زيدا اياه وزيد ضربته
راسه واربعة في بدل الاشتمال نحو زيد ثوبه وثوب زيد سلبته اياه على ان يكون
ضمير سلبته عائدا الى زيد واياه الى الثوب وثوب زيد سلبت زيدا اياه على ان يكون
الضمير عائدا الى الثوب وزيد سلبته ثوبه واربعة في بدل الغلط نحو زيد الحمار
والحمار زيد ركبته على ان يكون ضمير ركبته عائدا الى زيد واياه عائدا الى الحمار

مِنْ مُضْمَرٍ بَدَلُ الْكُلِّ اِلَّا

مِنَ الْغَائِبِ نَحْوُ ضَرَبْتُهُ زَيْدًا

عَطْفُ الْبَيَانِ تَابِعٌ غَيْرُ

اما جعله مضافا فلعطف في اللغة الرد تقول عطفت
عنان فرسي اي رددته وفي الصحاح عطفت اي ملت
وعطفت الوسادة ثنيتها والبيان هو الكشف والاظهار
واما جعلهما لقبا لما ذكر في المتن فالاسم عن معنى اللغة
منه مرعي للتسمية العرف موضح لما قبله ه من

173

صِفَةٍ تُوَضِّحُ مَتْبُوعَهُ بِنَحْوِ

احترز عن قبل لان الصفة ...منتفقة غالبا من معنى
بو جليه في الموصوف فانه لا يكون منتفعا والبدل
على معنى في المتبوع اصلا وقيل لان عطف البيان
يدل على المقصود عند مغارة المتبوع والصفة
لا يدل عليه كالت فيه المغارقة ه س

اَقْسَمَ بِاللّٰهِ اَبُو حَفْصٍ عُمَرْ

نظر عطف البيان على ما ذكر من
التعريف فقال المعرف ما ...
باسم ابو حفص عمر ...
الثاني فاشتغا ...
قال ... اكبر
زيد ...
مثال ابو حفص عمر ه س

وَفَصْلُهُ مِنَ الْبَدَلِ لَفْظًا

في مثل انا ابن التارك

البكري بشر المبني ما

ناسب مبني الاصل او وقع

قوله مبني الاصل وللقايل ان يقول ان التعريف المبني بمبني الاصل تعريف الشي بما هو مثله في المعرفة والجهالة او بما هو اخفى لان المعرفة مبني الاصل موقوفة على معرفة المبني ضرورة توقف الكل على معرفة الجزء وجوابه ان يقول انه ما ذكر من قبل ان المراد من مبني الاصل هو امر المخاطب والماضي والحروف واذا كان كذلك كان حاصل هذا التعريف ان المبني هو الذي ناسب امر المخاطب او الماضي او الحروف او وقع غير مركب وللقايل ان يقول ان امر المخاطب او الماضي او الحروف المناسب لنفسها الامتناع مناسبة الشي لنفسه فلا يلزم ان ...

ولما كان المعرب معربا بشرطين التركيب وعدم مشابهة مبني الاصل فالمبني هو الذي لا يوجد فيه احدهما او كلاهما المبني هو قول شاعر من شعر الحماسة ... فان قلت فالاحرى ان يقول للمبني ما شابه لان المعرب لم يشبه قلت لم يقل ذلك لان المناسب اعم من المشابه كما يجيء عن قريب فلو قيل ما شابه يخرج بعض المبنيات ... ولم يشبه ... ولذا قلنا في الحد المعرب ان مراده من قوله لم يشبه ما يشبه ليخرج ... غير

قوله او وقع قال المصنف رح وليست اوهذه بالتي يفيد الحد بها الان المراد ههنا ماكان على احد هذين الوصفين وانما يفسد الحد بها اذا كان المراد بها انفسهما وحينئذ يكون معناه المبني ما وجد فيه احد المذكورين سواء كان مفردا منفردا اما ادخل في ضمن المجموع فلا يكون او للشك المنافي للتعريف على ما تقدم ذكره في تعريف المبتدا ٥ من

قوله مبنى الاصل هذا الحد في الحاص تعريف الشي بما هو سبب لوجود ما به هو هو فيه اذ مناسبة مبني الاصل وعدم التركيب سبب لحدوث البناء في المبني وقال الزمخشري وسبب بنائه مناسبة ما لا تمكن له ... قريب او بعيد وجمع ذلك ... الاول مضمر مع عدم التركيب ... وكيف فانها يتضمن معنى همزة الاستفهام وامس فانه يتضمن معنى لام التعريف اذا اريد به امس يومك والثاني شبه ما لم يتمكن له كاسماء الاشارات والموصولات اذ لا بد ان يفتقر الى الصفات والثانية الى الصلات والثالث وقوعه موقع انزل مما لا يمكن كنزال فانه وقع موقع انزل والرابع المشاكلة للواقع موقع ما لا يمكن له كفعال تحار عنفه من ابري انه في تضمنه معنى تاء التانيث فهما مشاكلان لنزال الواقع موقع انزل والخامس وقوعه موقع ما اشبه ما لا تمكن له كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب في ادعوك وهو اسم يشبه كاف التشبيه وهو حرف والسادس الاضافة الى غير المتمكن او الى ما اشبه غير المتمكن كقوله تعالى يومئذ وهذا يوم لا ينطقون فيمن قراءهما بفتح الميمين فان قلت كلمة اي شرطا او استفهاما او موصولا معها تاسيس الاصل وليس بمبني قلت ذلك لوجهين احدهما ابتنه على ان الاصل في الاسماء الاعراب كما بنوا يفعلن ابدانا بان الاصل في الافعال البناء والثاني الحمل على ما هو نظيره في المعنى وهو الجزء والبعض وعلى ما نقيضه فيه وهو الكل ٥ من

174

غيْرُ مُرَكَّبٍ وَكَلِمَةُ أَوْ لا

لمانع في حكم المبني ٥ ق وخاصه ٥ من

يَخْتَلِفُ اٰخِرُهُ لاخْتِلَافِ

الْعَوَامِلِ وَأَلْقَابُهُ ضَمٌّ

حكم واحد للبنا يتعاور عليها على ... الاول وانما ... في البناء ... من

وانما قال في البنا القابه وفي الاعراب انواعه لان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة للدالة واحد منها على معنى بخلاف القاب البنا فانه ليس المراد منها الا على الالفاظ لازمة كانت او عارضة وذكره في شرح المصنف رح وهذا الاصطلاح للبصريين واما الكوفيون فيجيزون ... لكل واحد من المعنيين ويخرجون عند البصريين اطلاق الضم على الرفع مجاز الا انه وضع العام موضع الخاص والا ...

[illegible]

وَفَتْحٌ وَكَسْرٌ وَوَقْفٌ

والفتح اللازم في اين وكيف والعارض في لا رجل ه ش

والكسر اللازم في نحو هؤلاء والعارض في نحو غلامي عند البعض

وَهِيَ الْمُضْمَرَاتُ وَأَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ

عائد الى المضمرات المبنى وتانيث لموافقة الخبر او هو عائد الى معنى ذهني وهو اقسام المبنيات وابو ايمان

وَالْمَوْصُولَاتُ وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ

وَالْأَصْوَاتُ

والاصوات والمركبات

بجهة دفع الاصوات لكونها
معطوفة على اسماء الافعال
لا على الافعال لا انها
ليست باسماء بل لانها يطلق
عليها انها الاصوات ش

والكنايات وبعض الظروف

المضمر ما وضع لمتكلم

مأخوذ من قولهم اضمرت الشيء اذا استرته وقيل انه مأخوذ من الضمور وهو الهزال لقلة اللحم ونقصانه
والغرض من الاضمار الاختصار انما ستار لاختصار في اللفظ بل نوى وطوي في القلب وذلك
نهاية الاختصار ومنها ما هو على حرف واحد ولا شك ان قام زيد وقام كان اخصر مما كثر ووقع كراهة
التكرار ودفع اللبس الحاصل في ضمنه الا ترى انك لو قلت جاء زيد وزيد جاء احتمال ان يكون الثاني
غير الثاني ولو قلت جاء زيد اكرمته لم يحتمل ذلك ش وانما بنيت لعدم احتياجها الى الاعراب التي
ليس فيها معاني موجبة الاختلاف كما كان في الاسماء المعربة وصول المرفوع لفظا والمنصوب والمجرور
لذلك او نقول انها بنيت لمشابهتها الحروف في الافتقار الى الغير لكونها يحتاج الى المرجع الله او نقول
انما بنيت لانها قد يمنع مجتمع الحروف وذلك لانها تدل على معنى وعلى الاعراب المستفاد من الكلام او ...

[illegible]

أو مخاطب أو غائب تقدّم

[illegible]

ذكره لفظاً أو معنًى أو

[illegible]

حكماً وهو متصل أو

[illegible]

منفصل

[illegible]

منفصل فالمتصل غير

المستقل بنفسه والمنفصل

في حق اللفظ لا يقال تعريف المصنف فاسد في المعنى فان اكثر الضماير المنفصلة لا يستقل بنفسه بل يحتاج
الى الفاظ تبين المراد بها كالكاف والهاء في اياك
واياه الى اخرهما فان ا راسم المضمر وقبل الكاف
والهاء والتاء في انت للمخاطب والاسم سوا ولا ينطق
شي من هذه الضماير بدون هذه الحروف فلم يكن
مستقلا بنفسه والمتصل في حق التلفظ لكامة
افتقار الجز فلم يكن قوله فالمنفصل المستقل بنفسه
والمتصل ما لم يستقل صحيحا بحسب اللفظ الا ان يقال
المراد من المستقل بنفسه في التلفظ
الى التلفظ بحسب فيه العامل المعنوي
واذا كان المراد منه فقال
في تبيين المراد على انا لا نسلم احتياج
المراد بها نفسه اذ هي لواحق للدلالة على احوال
اليه من المتكلم والخطاب والغيبة والتذكير والتانيث
والجمع على المعنى المراد بالضمير بنفسه

هو المستقل بنفسه وهو

اي الضمير المستقل بنفسه في التلفظ اي غير
المحتاج الى كلمة قبله يكون متصلا بها

مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ وَ

اي كل واحد من المرفوع والمنصوب

مَجْرُورٌ فَالْاَوَّلُ مُتَّصِلٌ

وَمُنْفَصِلٌ وَالثَّالِثُ مُتَّصِلٌ

فقط

177

فقط وذلك خمسة انواع

الاول ضربت وضربت

الثاني الي ضربن وضربن

اي لا اذا كان لتلك قد ال الضمير باعتبار صيغة الفعل والفصل باعتبار الاحوال الثلث من الرفع والنصب والجر حسب الرفع وان كان من حيث الحاصل من الاعتبار الاول وانما الاول الثلث تقتضي ان يكون من الاعتبار الثاني اي ان القسمة العقلية يقتضي ان يكون العرب الوجود ثلثة للاسم ... ففي المجرور الى ... الرابع المتصل ... وفات ... المتصل

اي المرفوع والمنصوب والمجرور المتصل ...

مثالين لصيغ الماضي والثاني لكلاهما للمتكلم كما هو دابه في الابتداء بالمتكلم في بناء الامثلة لان غرضه التنبيه على ان هذه الضماير بهذه الصورة تتصل الا بالماضي المبني للفاعل والمبني للمفعول اما غيره من المضارع والصفات فلا تتصل بها لان لتلك الالفاظ تختص بها كما سيجيء وعني بالاول المرفوع المتصل وهو اثنا عشر ضميرا وكان حق المرفوع المتصل ان يكون ثمانية عشر قسما لان الخطاب والغيبة والحكاية ثلثة وكل منها مذكر ومؤنث فيصير ستة فاضرب الستة في ثلثة المفرد والتثنية والجمع فيحصل ثمانية عشر قسما الا انه اكتفى في ضربت وضربنا للمذكر والمؤنث على صورة واحدة لان المتكلم يرى غالبا ويعلم بالصوت انه مذكر او مؤنث فيحصل الفرق وكذلك في التثنية لقلة الحاجة الى استعمال التثنية ۞ ثم لما كان الامر كما ذكر سقط عن المتكلم اربعة وعن الخطاب واحد وعن الغيبة واحد فبقي اثنا عشر قسما ۞ مج

اي مثال النوع الثاني من الخمسة المذكورة وهو الضمير المرفوع المنفصل ۞ من وهو اثنا عشر ضميرا ايضا انا ونحن انت انتما انتم انت انتما انتن وضمير التثنية مشترك كما مر هو هما هم هي هما هن وانما سوى في الغيبة بين هذا الضمير الا ان يقع ... التثنية ومؤنثها لان هذا الضمير اما ان يقع مثل ... نحو هم فعلا او فعلتا فيستغني بتانيث الجزء عن تانيثه او فاعلا نحو الرجلان ماضرب الا هما و المرأتان ماضربت الا هما فيستغني بتانيث الفعل عن تانيث ۞ مج

انا الي هن الثالث ضربني

ليس مثال النوع الثالث
من الخمسة وهي الضمير الموصول
المنفصل س

الي ضربهن واني الي اباهن

الرابع اياي الي اياهن

الخامس

الخَامِسُ غُلَامِيْ وَلِيْ إِلَيَّ

غُلَامُهُنَّ وَلَهُنَّ وَالْمَرْفُوْعُ

اي الضمير المرفوع

الْمُتَّصِلُ خَاصَّةً يَسْتَتِرُ

اي للواحد الغائب نحو ضرب

في الماضي للغائب والغائبة

في الفعل الماضي

اي للواحد الغائبة نحو هند ضربت

وفي المضارع للمتكلم

اي الضمير المرفوع المتصل خاصة يستتر اذا في المضارع اذا كان للمتكلم الى اخره

مطلقا والمخاطب والغائب

والغائبة

والغائبة وفي الصفة مطلقا

ولا يسوغ المنفصل الا

يعني لا يجوز ان يستعمل الضمير المنفصل الا لتعذر الاتيان بالضمير المتصل فحينئذ يجوز ان يستعمل المنفصل وذلك لان الغرض من الاضمار الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل

لتعذر المتصل وذلك

قوله ثم اعلم ان المتكلم ان الضمير قد يكون واجبا وقد يكون جائزا اما الوجوب ففي اربعة مواضع وهي افعل ونفعل وافعل امر المخاطب وتفعل اذا كان للمخاطب المفرد وهذا هو المشهور ولكنه ليس كذلك لان فعل التعجب نحو ما افعله مستتر فيه فاعله والافعال المستعملة في الاستثناء واسماء الافعال التي بمعنى الامر كذلك واما الجواز ففي ثمانية عشر مواضع احدها فعل الواحد الغايب الماضي وثانيها الفعل المضارع الغايب المفرد المذكور وثالثها الغايبة وقد مر ذكرها ورابعها اسم الفاعل وخامسها اسم المفعول وسادسها الصفة المشبهة وسابعها افعل التفضيل وثامنها اسماء الافعال التي لم يكن بمعنى الامر وحق الوجوب في الاول ان هذه الافعال لا يكون البتة الا مظهرا ولا جائزا بل الا مستترا ومعنى الجواز في الثاني انه يكون هذه الافعال والصفات الا مظهرا ومضمرا مستترا

بالتقدم على عامله أو

الأول بسبب تقدم الضمير على
عامله نحو أنا أنا نحمده الامتناع
اتصال المقدم ه س

بالفصل لغرض أو بالحذف

أو يكون العامل معنويا

أو

180

أَوْ حَرْفًا وَالضَّمِيرُ مَرْفُوعٌ

وانما قيل الضمير

راجع الى المتصل فاما ان يستتر واستتاره اسم

في الحروف الحمول واما ان يبرز وقيل

قايما على ما انت فاما وذا انتم يجيء في الضمير

الحال هكذا

أَوْ بِكَوْنِهِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ

صِفَةٌ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ مَنْ

بالرفع اقيمت مقام فاعل مسند اليه لان التقدير يسند اليه صفه والمعنى ان التعليل يكون بسبب ان يسند الى الضمير صفة يكون من حيث اللفظ صفة لشئ ومن حيث المعنى لشئ اخر هذا هو المراد بقوله صفه جرت على غير من هي له كقولك هند زيد ضاربته هي فلقولك هي ضمير يسند ضاربته اليه وضاربته صفه لزيد من جهة اللفظ اى مجرى عليه لان المراد هي الصفه الاصطلاحية وللضمير من حيث المعنى وانما تعذر اتصاله في هذا المثال لانهم جعلوا انفصال الضمير في مثل الى عمر ضاربه مع امكان الاتصال على وجه المشاكلة على عوده الى الحاجب الملكي وهو زيد وكان من حق الضمير ان يرجع الى اقرب المذكورين وانما فعلوا ذلك دفع للالتباس لانه لو لم يفصل الضمير لم يعلم ان الضارب زيد ام عمرو فاذا عبر الضمير عن العود الى اقرب معنى غير وللفظه عن الاتصال لتكون بغير اللفظ دالا على تغير المعنى ولما اوجبوا ذلك الصنيع في تلك الصورة رفعا للالتباس اوجبوه في مثل هند زيد ضاربته هي وان كان الالتباس مطردا للباب ولا يلزم من ذلك وجوب الابراز في نحو زيد عمرو ضربه ونحو هند زيد تضربه الا ان وان حصل الالتباس

مثال فرع من مواقع وجوب الفصل
فيما اوردنا هنا على ...
فالاول للتقدم

هي له مثل اياك ضربت

تمثيل لما ذكر من مواقع وجوب الفصل على
صفة اللف والنشر المرتب الاول للاول
ثم الى اخره كما بينتك انفاه س

وماضربك الا انا واياك

والثاني للفصل
والثالث لحذف
العامل

والشر وانا زيد وما انت

والرابع لكون العامل معنويا

فاما

قائماً وهندٌ زيدٌ ضاربتُه

والسادس لكون الصفة جارية
على غير من هي له ك

هي وإذا اجتمع ضميران

اراد بالاجتماع ان يلي
احدهما الاخر

وليس أحدهما مرفوعاً

فَاِنْ كَانَ اَحَدُهُمَا اَعْرَفَ

اعطيتكه ولا تقول
اعطيتك اياه الا في الانفصال

وَقَدَّمْتَهُ فَلَكَ الْخِيَارُ فِي

الثَّانِي نَحْوُ الدِّرْهَمُ اَعْطَيْتُكَهُ

واعطيتك

182

وَاَعْطَيْتُكَ اِيَّاهُ وَضَرْبِيكَ

ودفع الشارع ما عين ان الوصلة [illegible]
صحح ذلك الضمير [illegible]
[illegible] ان الضمير [illegible]
[illegible] والثاني [illegible]
[illegible] من ذلك [illegible]
[illegible] على [illegible]

وَضَرْبِي اِيَّاكَ قَبِيحٌ وَاللّٰه

فان قيل لم جاز ضربنيك ولم يجز ضربتيك مع ان الضمير الاول
في كليهما فاعل والضمير الثاني مفعول قلنا ان اتصال
الفاعل بالمفعول اشد من اتصاله بالمصدر لان فاعل المصدر
يحذف وفاعل الفعل لا يحذف وجعل اتصال المفعول نحو لا يجعلهما
بمثابة كلمة واحدة واذا لم يكن اتصال فاعل المصدر قبيله لم يجب

فَهُوَ مُنْفَصِلٌ نَحْوُ اَعْطَيْتُهُ

اي فالضمير الثاني منفصل اي وجب انفصاله عن الاول والحال ذلك حيث لكراهتهم تقديم احد
المتساويين من غير مرجح على الآخر وتقديم الاضعف على الاقوى فيما هو كالكلمة
الواحدة وتقدمه في نحو ضربتك وضربتك وضربك بتقوية متوغل في الجزئية من كونه
فاعلا صار اولى بالتقديم هذا عند سيبويه فانه شرط في اتصال الضميرين تقديم الاعرف
والاعرف من المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب واما المبرد فانه اشترط ذلك فيه وجعل
المتكلم والمخاطب والغايب في التقديم والتأخير على السواء فيجوز اعطاهوك واعطاهوني

اي وان لم يكن [illegible]
فان لم يكن احدهما [illegible]
اعطيتك اياه او [illegible]
[illegible]

اتصال المفعول [illegible]

[illegible]

إِيَّاكَ أَوْ إِيَّاهُ وَالْمُخْتَارُ فِي

[illegible]

خَبَرِ بَابِ كَانَ وَأَخَوَاتِهَا

[illegible]

الْانْفِصَالُ وَالْأَكْثَرُ لَوْلَا

[illegible]

أَنْتَ

أَنْتَ إِلَى آخِرِهَا وَعَسَيْتَ إِلَى

أي إلى آخر الضماير الواقعة بعد لولا
في أكثر استعمالهم وهي اثنا عشر أنت
أنتما أنتم أنتِ أنتما أنتن هو هما هم
هي هما هن أنا نحن

آخِرِهَا وَجَا لَوْلَاكَ وَعَسَاكَ

أي إلى آخر الضماير الواقعة بعد عسى في أكثر استعمالهم
وهي ثلثة عشر عسى عسيا عسوا عست عسنا
عسين عسيت عسيتما عسيتم عسيتِ
عسيتما عسيتن عسيت عسينا

إِلَى آخِرِهَا وَنُونُ الْوِقَايَةِ

[illegible]

مَعَ اليَا الأزِمَةٌ في المَاضِي

اي مع ياء المتكلم احترازا عن ياء المخاطبة اضربي لان هذه الياء ضمير الفاعلة فكانت كالجزء من الفعل فاشبهت ياء يرمي فلا يتصل بنون الوقاية ثم ان اتيانا بعلة النون اما اللازم او جايز او مختار او ضعيف ه ع

وَالمُضَارِعِ عَرِيًّا عَنْ

نُونِ الإعْرَابِ وَأنْتَ مَعَ

اي مقارنا النون الاعراب كتكرمان وتكرمون وتكرمين ه ش

[illegible]

النون

184

النون فيه ولكن وان

اي جنة العقل للصانع من

واخواتها مخير ويختار

في ليت ومن وعن وقد

اي فيختار اثبات النون في من وعن بالمثال مع الاولوية
فلان الحرف اعم في البنا فوالواجب عليه فابقاؤه على ما
كان عليه اولى لحفظ سكونهما وان
المشبهة المذيلة بالنون للتضعيف واما الحذف فيما
اي لكونهما حرفا وجواز اتصال اليا بالحرف عن نون الوقاية
نحو ليتي

وقط وعكسها لعلّ

ويتوسط بين المبتدأ والخبر

قبل العوامل صيغة مرفوع

منفصل

[illegible]

[illegible]

مُنْفَصِلٍ مُطَابِقٍ لِلْمُبْتَدَاءِ

احترازعن المنصوب المنفصل نحو علمتنا اياه الكريم لان اياه هيهنا بدل من الضمير المنصوب في علمتنا وليس بفصل وانما تعين صيغة المرفوع للفصل لانه دال على الخبر ان مرفوعية الخبر كثيرة في كلامهم ٥ عح

احترازعن الخبر الرابط بالموصول دون المبتدا فشرط بالموصول مطابقة اي موافق للمبتدا

يُسَمَّى فَصْلًا لِيَفْصِلَ بَيْنَ

صفة اخرى لمرفوع بينهما اى متوسط بينهما صفته مرفوع يسمى ذلك المرفوع فصلا عند البصريين ٥ ر

اى بين كون مابعدها نعتا لما قبلها وخبرا عنه ٥ ف

كَوْنِهِ نَعْتًا وَخَبَرًا وَشَرْطُهُ

اي ان لا يكون مطابقا نحو صيغة المطابق لزيد وجميعه لكن معنى بين الصفة والموصول لامتناع الفصل بين الصفة والموصول مثل ذلك الصبر ٥ ح

أنْ يَكُونَ الخَبَرُ مَعْرِفَةً

أوْ أفْعَلَ مِنْ كَذا نَحْوُ

كانَ زَيْدٌ هُوَ أفْضَلُ مِنْ

عَمْرٍو

186

عمرو ولا موضع له عند

الخليل وبعض العرب

يجعله مبتدأ او ما بعده

خَبَرُهُ وَيَتَقَدَّمُ قَبْلَ

والمجموع خبر المبتدأ الماقبل فيقول عليه كان زيد هو المنطلق وظننت زيد هو الفاضل وقوله غير البيعة ولكن هم الظالمين وان ترن انا اقل برفع المنطلق والفاضل برفع لقال ح

الْجُمْلَةِ ضَمِيرٌ غَائِبٌ يُسَمَّى

احترازا عن الضمير في نعم رجلا او بئس رجلا فان فيهما تقدم ضمير الغايب على معنى مفرد وليس للضمير فيهما للشان ش

ضَمِيرَ الشَّأْنِ يُفَسَّرُ بِالْجُمْلَةِ

بَعْدَهُ

187

بعده ويكون منفصلا او

اي ضمير الشان على ثلثة اقسام منفصل
ومتصل بارز ومستتر لما فرغ من الاحتياج
بوجود ضمير صفة كيف كمت شرع في بيان
اقسام الحاصلة بحسب العوامل ه ش

متصلا مستترا او بارزا

اي ويكون هذا الضمير متصلا مستترا ان كان عامله فعلا وهو مرفوع
نحو كان زيد قايم لوجوب استتار الضمير الغايب المرفوع المفرد
في الفعل

على حسب العوامل نحو هو

اي بعدد اقسام العوامل كان كان العامل مما يمتنع اتصال معموله به مظهرا كان او مضمرا كالمبتدا حيث انه عامل
عامل معنوي فالضمير يكون منفصلا مثل هو زيد قايم لتعذر الاتصال اللفظ بالمعنوي كما تقدم وان كان مما يجب اتصال
معموله مستترا فيه كالفعل مع الفاعل المضمر الغايب ضمير الشان ايضا يكون مستترا فيه مثل كان زيد قايم وان كان مما يجب اتصاله وورد
منه كان في ان وظننت فيكون بارزا مثاله انه زيد قايم وظننته زيد قايم واما التذكير والتانيث فبحسب وجود المذكر والمونث في الكلام
وعدمه بحسب ارادة القصة دون الامر من المضمر مثلا اذا كان في الكلام مونث جاز التذكير بحسب ارادة الامر والشان من الضمير
والتانيث بحسب ارادة القصة لكن التانيث اولى لوجود المونث في الكلام فاذا لم يكن في الكلام مونث جاز الامر
لما ذكرنا لكن التذكير اولى لعدم المونث في الكلام ومثال الثاني قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار ه

زَيْدٌ قَائِمٌ وَإِنَّهُ هُوَ قَائِمٌ

وَكَانَ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَاحِدَةٌ

مَنْصُوبًا ضَعِيفٌ إِلَّا مَعَ أَنَّ

أن

إذا خففت فانه لازم

اسما الاشارة ما وضع

لمشار اليه وهي ذا

ولما عرف شرع في تعدادها اشارة الى معانيها ه ش

اي للمشار اليه الموحد المذكر بلا نزاع ذا وغيره ه ش

للمذكر وللمثناة ذان

اي لمثنى المذكر ش — في الرفع ش

الي المونث او الاشارة المونث

وذين وللمؤنث تا وتي

وذي وته وذه ولمثناه

اي لمثنى المونث ش
عائدا دغيره

قوله: وذه بسكون الهاء وبالوصل بالياء
والاول هو الفصيح لان الهاء بدل
من ياء المونث في ذي وذكره
وفصل التاء بالهاء الهاء والياء
لكنه وذه خفيف لقربها من البدل
والبدل وهو بعيد ش

تان

تان وتين وللجمع هما أولاء

حالة الرفع ش — حالة الجر والنصب ش

اي لجمع المذكر والمؤنث فصارت اسماء الاشارة بسبب اشتراك الجمع خمسة ولذا كان مدلولها ستة ع

وتكتب انما تاكوا اولاء ممدودا ومقصورا وان كان المبنيات لا يوصف بالمد والقصر بالنظر الى اللفظ فان لفظ اولا مقصور من [illegible]

اي حال كونه ممدودا او مقصورا ش

مدا أو قصرا ويلحقها

حرف التنبيه ويتصل

مبنية على الكسر في الاحوال الثلث مستو فيه ذكر الكل اولو العقل وغيرهم فتلك ايضا كان مشتركا بين القبيلتين كما ان الذين مختص باولي العقل [illegible]

[illegible]

بها حروف الخطاب وهي

خمسة فيكون خمسة

اي اسماء الاشارة مع
الفاظ الخطاب ش

وعشرين وهي ذاك

الى

إلى ذا كن وذانك إلى

ذانكن وكذلك البواقي

ويقال ذا للقريب وذلك

أي للمشار إليه القريب ه ن

اشارة إلى أن المقصود من تقرير هذا التفاوت بيان أنه من زعم قوم إلى أنه مذهب كما أشار إليه في الشرح حيث قال ونوع كثير من النحويين أن ذا للقريب إلى آخره ه ش

لِلْبَعِيدِ وَذَلِكَ لِلْمُتَوَسِّطِ

أي للشاذ إليه البعيد

وَتِلْكَ وَذَانِّكَ وَتَانِّكَ مُشَدَّدَتَيْنِ

واعلم انهم قد اختلفوا في تشديد نون ذانك فقيل التشديد عوض عن الالف الساقطة لانه قد اجتمع الفان احدهما الف ذا والثانية الف التثنية فحذف الف ذا وعوضت عنها نونا وقيل شددت هذه النون ليفرق بين التثنية اسماء الاشارة وبين تثنية الاسماء الظاهرة وقيل الاصل ذان لك فزادوا الكاف في المثنى كما زادوها في

وَأُولَالِكَ مِثْلُ ذَلِكَ وَأَمَّا

ومع الكاف دون اللام وبهما للمتوسط كذا لك ش

قيل هي جمع ذلك واللام فيها كاللام في ذلك و ذكر المحققون ان اولا لك لغة في اولئك وليست اللام للبعيد ش

اي اذا كان الاسماء

ثُمَّ وهُنا وهَنّا فلِلْمَكانِ

خاصَّةُ الْمَوصُولِ ما لا

يَتِمُّ جُزْءًا اِلّا بِصِلَةٍ

وهو اعم من قولهم ما لا يتم الا بجملة فانّ الالف واللام موصولان ولا يوصلان بالجملة و يوصلان بصلة فالصّلة اعم ويسمى هذه الجملة صلة لانها مما يتوصل به الذي في تمامه جزءا ش

وَعَائِدٍ وَصِلَتُهُ جُمْلَةٌ

خَبَرِيَّةٌ وَالعَائِدُ ضَمِيرٌ لَهُ

وَصِلَةُ الأَلِفِ وَاللَّامِ

بمعنى الذي او التي

اِسْمُ فَاعِلٍ اَوْ مَفْعُوْلٍ

وَهِيَ الَّذِي وَالَّتِي

وَاللَّذَانِ وَاللَّتَانِ بِالْاَلِفِ

وَالْيَاءُ وَالْأُولَى وَالَّذِينَ

وَاللَّائِي وَاللَّاءِ وَاللَّايِ

وَاللَّاتِي وَاللَّوَاتِي وَمَنْ

وما

وَمَا وَأَيٌّ وَأَيَّةٌ وَذُو

الطَّائِيَّةِ وَذَا بَعْدَ مَا

لِلاسْتِفْهَامِ وَالأَلِفُ وَاللَّامُ

في اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الذي والتي ٥ ف

و اما ذا فهي من الموصولات بالاتفاق و لكن اذا وقع بعد ما للاستفهام ميتة عند سيبويه واصحابنا البصريين نحو ماذا صنعت لانها بنا نقلت من الاشارة بها الى الحاضر الى معنى الذي ومن غائب فاحتيج الى تقويته بصلة والخبر ما لانها تزاد كثيرا عند نقل الشيء من باب الى باب كما تزاد في حيث ونحوه للمجازاة وعن الكوفيين ان اسم الاشارة ذا وغيرها قد يكون بمعنى الذي من غير الشريطة المذكورة وحجتهم قوله تعالى ثم انتم هولاء تقتلون انفسكم وها انتم هولاء جادلتم اي انتم الذين والبصريون على ان هولاء ههنا على اصلها ومنصوب على الاختصاص اي اعني هولاء او تاكيد لانتم او منادى حرف ندائه محذوف ٥ ش

والعائدُ المفعولُ يجوزُ

حذفُهُ وإذا أخبرتَ

بالذي صدَّرتها وجعلتْ

أي إذا أخبرت باستعانة الذي
عن شيء معلوم من وجه غير معلوم
من وجه آخر ف ذي
النحو وأيضا المعنى إذا أردت أن
تخبر من هذا الاسم الذي من حيث
أو محدث عنه أو مفعول يشتبه
على السامع بعد ما علم باستعانة
الذي صدرت الذي غ

أي جعلت الذي في
صدر الجملة لكونه
مخبرا عنه وهو
إنما يجيء مقدما غ

موضع

194

مَوْضِعَ الْمُخْبَرِ عَنْهُ ضَمِيرًا

لَهَا وَأَخِّرْتَهُ خَبَرًا عَنْهُ

فَإِذَا أَخْبَرْتَ عَنْهُ عَنْ

وذكر في التحفة معناه
في قوله بالذي بمعنى عن تأولت عن
والمخبر عنه شيء واحد جاز لم يعبر عن احدهما
ضربته زيد هو الذي اي الذات المفهوم

زَيْدٌ مَنْ ضَرَبْتُ زَيْدًا قُلْتُ

الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدًا وَ

كَذَلِكَ الأَلِفُ وَاللَّامُ فِي

الجملة

الجملة الفعلية خاصة

ذكر في المفصل ومجال الذي في باب الاخبار اوسع من مجال اللام التي بمعناه حيث دخل في الجملتين الاسمية والفعلية جميعا ولم يكن للام مدخل الا في الفعلية وهذا قول المصنف رحمه الله وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة اي هما مثل الذي في جواز الاخبار بواسطتهما عن معلوم بوجه دون وجه بالطريقة الاولى ولكن في الجملة الفعلية خاصة

ليصح بناء اسم الفاعل

دليل على ذلك لان الالف واللام انما يدخل في اسم الفاعل او المفعول كما عرفت قبل ولا يمكن بناء اسم الفاعل او المفعول من الجملة الاسمية فان قلت هذا انما يكون اذا كانت الجملة الاسمية مثل زيد اخوك اما اذا كانت مثل زيد يقوم فلم لا يجوز بناء اسم الفاعل والمفعول من يقوم حتى يدخل الالف واللام في اسم الفاعل عند يدخل الالف واللام في اسناد تاخير زيد خبرا قلت هب انه يجوز بناؤه لكن لا يمكن دخول الالف واللام في اسم الفاعل هنا لان لا بد ان يقع موضع زيد ضميرا كما عرف فيدخل الالف واللام في اسم الفاعل غج

او المفعول فاذا تعذر

أَمْرٌ مِنْهَا تَعَذَّرَ الإِخْبَارُ

وَمِنْ ثَمَّ امْتَنَعَ فِي ضَمِيرِ الشَّأْنِ

وَالمَوْصُوفُ وَالصِّفَةِ

والمصدر

والمصدر العامل والحال

والضمير المستحق لغيرها

والاسم المشتمل عليه

اي وامتنع الاخبار عن الاسم المشتمل على الضمير المستحق لغير الموصول لانك لو اخبرت عن غلامه في زيد ضربت غلامه فقلت الذي زيد ضربته غلامه لجعلت الموصول او المبتدا بلا عائد كما مر هذا اذا اردت الاخبار عن المجموع الاسم مع الضمير فان اردت الاخبار عن الاسم دون الضمير فقلت الضمير الذي زيد ضربته هو غلام ليكون الاول وهو الضمير الاخباري عائدا الى الموصول والثاني وهو المضاف اليه في الاصل عائدا الى المبتدا لقدم من المضاف اليه على المضاف ٥ ع هذا تمام ما ذكر في المتن من التفريع نحو دار مرة فان الاخبار عنه تقتضي الرفع ولزوم الظرفية يقتضي النصب فلو يوخر خبرا عنها لزم اجتماع الضدين فيه وهو محال فلذا التاخير الذي هو شرط صحة الاخبار بالذي وكذا امتناع الاخبار به عن المضاف بدون المضاف اليه نحو ما عبد الله علما وصفة الامتناع تاخير المضاف عن المضاف اليه ولانه لا يجوز التاخير بدون اقامة المضمر مقامه فان الامر الثاني وهو ممتنع لاستلزامه الممتنع وهو اضافة المضمر بخلاف ما اخر عن المضاف اليه وهو مظهر لعدم لزوم هذا المحذور وكذا يمتنع الاخبار عن المضاف اليه لكن لا مطلقا بل اذا كان علما لامتناع تاخيره خبرا عنها حينئذ لامتناع فصل نعت الاسم عن البعض بالضمير بخلاف ما اذا كان صفة فانه حينئذ لا يعد بعضا فلا يمتنع التاخير خبرا فيجوز الاخبار عنه ش ٥

وما الاسمية موصولة

احتراز عن الحرفية فانها لم تكن موصولة بل هي لمعان ليس هذا موضعها ش

والاستفهامية وشرطية

وموصوفة وتامة بمعنى

النفوس شيئا وعلى هذا الايكون من قبيل ما نحن فيه والاول اولى لعدم لزوم الحذف ولان علم رب التي من كيفيا والحمل للغالب ولا يجوز ان يكون موصولة لدخول رب عليها ولا يليها الا اسم النكرة وهذه مبنية لشبهها كلها الموصولة ونحوها وقيل لكونها لازم الصفة ش

شيء وصفة ومن كذلك

اي يستعمل صفة لغيره مثل اضربن ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومنه قوله عليه الصلوة والسلام احبب حبيبك هونا ما عسى ان يكون بغيضك يوما ما اي احبب حبيبك حبا قليلا وابغض بغيضك بغضا قليلا فما هي زايدة للتاكيد والابهام وهو الاصح في بعض الشروح قيل حرف التقليل وهذه مبنية للمشاكلة ش

الا في التامة والصفة

فان من لم يكن تامة ولا صفة فليس موصولة ٥ وهي مبهمة بمعنى الذي وتعريفها الصلة كتعريف الذي غير انه مختص باولي العلم نحو جاءني من ابوه عالم ٥ ك وموصوفة بمفرد كقوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا على تقدير جر الغير او بجملة كهذا القول ايضا على تقدير الرفع وشرطية نحو من يكرمني اكرمه واستفهامية للسوال عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبريل بمعنى ابشر هو ام ملك ام جني او عما يعرف المتشخصات والمعينات ٥ مش وهي في جميع وجوهها تطلق على الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمونث ولفظه مذكر والحمل على اللفظ اكثر وقد يحمل على المعنى لقوله تعالى ومنهم من ينظر اليك ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا بتذكير الاول وتانيث الثاني وكقوله ومنهم من يستمعون اليك واعلم ان البصريين منعوا زيادة من بناء على انها اسم والاسماء لا تزاد عندهم واجاز الكوفيون زيادتها ٥ ك قال الزمخشري واذا استفهم بها الواقف عن نكرة فايك حركتها في لفظ الذاكر من حروف المد بما يجانسها تقول اذا قال جاءني رجل منو واذا قال رايت رجلا منا واذا قال مررت برجل مني وفي التثنية منان ومنين وفي الجمع منون ومنين وفي المونث منه ومنتان ومنتين ومنات والنون والتاء ساكنان واما الوصل فتقول في هذا كله من ياتي بغير علامة ٥ ش

وأي وأية كما الا في التمام

لكن

ولعل المصنف انما ترك قسما من اقسام اي وهو ان يكون صفة كقولك رايت رجلا اي رجل كما في الدخولية كما انه اشار في باب النعت فسقط اعتراض في بعض الشروح ٥

وَهِيَ مُعْرَبَةٌ وَخُذْهَا

من بين اخواتها غ

اي كلمة اي غ

الا اذا حُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا

دليل على ان ضمة هاء ضمة اعراب والقول بانه مبتدا والجار والمجرور مفعول لمنتزع خلاف الظاهر لان لمنتزع فعل يطلبه مفعولا به والحكم صالحة كذلك ه مك

وَفِي مَاذَا صَنَعْتَ وَجْهَانِ

احدهما

أَحَدُهُمَا الَّذِي وَجَوَابُهُ

رَفْعٌ وَالْإِعْرَابُ شَيْءٌ

جَوَابُهُ نَصْبٌ أَسْمَا

الأفعالِ ما كان بمعنى

الأمرِ والماضي مثلُ

رُوَيدَ زيداً أي أمهِلْهُ

بالزمان اقترانا اوليا وظاهر انه ليس كذلك لأنها
وضعت اولا اسماء الافعال اقترنت بالزمان فهي ايضا
يقترن بالزمان بواسطة اقتران مسماها بالزمان واذا
لم يكن اقترانها بالزمان اقترانا اوليا ولم يدخل في
حد الفعل لان المراد من الاقتران في حد الفعل وهو
الاقتران الاولي ٥ ك

بناء رويد على الفتح ونصب زيدا تمثيل للقسم الاول وهو اسم فعل الامر في رويد البعد
او وجه ... في احدها مبني وهو ما اذا كان اسما للفعل وهو فيما عداه معرب
وذلك لانه يقع صفة لقولك ساروا سيرا رويدا او حالا كقولك ساروا رويدا
اي مرودين او مصدرا في معنى ارواد امضافا كرويد زيد كضرب الرقاب وذلك
في رويد في الاصل مصدر ارود اروادا اي امهل حذف الزوايد لحمل التصغير
تعميل ثم صغر تصغير الترخيم وسمي به الفعل وجعل هذا التغير امارة على ان خلع عنه
معنى المصدرية لو توعر موقع امر المخاطب وهو امهل
وحرك لالتقاء الساكنين وفتح ليراعي حق المصدرية
لان المصدر منصوب ٥ مش

وَهَلُمَّ زَيْدًا أَيْ قَرِّبْهُ

وَهَاتِ الشَّيْءَ أَيْ أَعْطِنِيهِ

وَهَا زَيْدًا أَيْ خُذْهُ وَهَيْهَاتَ

بالالف في جميع الحال ويلحقها كاف الخطاب فيقال هاكَ هاكما الى آخره
وجاء هاءْ بهمزة ساكنة مطلقا وتصريفه تصريف خف وتصريف دع وهاءَ
بالالف والهمزة وتصريفه تصريف الكاف نحو هاءَ هاءما هاءموا الى آخره
وهاء كل بفتح الهمزة وتصريف الكاف وهاءِ على زنة رام من رامي
وتصريفه تصريفه

ذَلِكَ أَيْ بَعُدَ وَفَعَالِ

مبتدأ

بِمَعْنَى الأَمْرِ مِنَ الثُّلَاثِيِّ

قِيَاسٌ كَنَزَالِ بِمَعْنَى

خبر مبتدأ

نزال

المجلس السابع عشرون منه

200

انزل وفعال مصدراً معرفة

حال ش

حال من فعال

أي علماً للمعاني في نحو فجار علماً للفجرة ويسار للميسرة وجماد للجمدة

كفجار وصفة نحو يا فساق

مبني لمشابهته له عدلا

أي لمشابهته فعال مصدراً وصفة ش

أي لفعال الذي بمعنى الأمر ش

صفة علما

وزيّنته وعلما للأعيان مؤنثا

كقطام وغلاب مبني في

اي القسم الاخير مبني عند

الحجاز وفي تميم معرب الا ما

واذا لم يكن في هذا الباب علة موجبة البناء وجب اعراب ... فرق بين الراء وغيرها ... اللغة ... لم يثبت موجب البناء ...

في آخره راء نحو حضار

لاحد المحلفين ... كوكب طالع قبل سهيل

الأصوات كل لفظ

شروع في بيان القسم الخامس من المبنيات اي الاصوات الاصطلاحية التي هي من قبيل الكلمة واضرابها

حكي به صوت أو صوت

حكي به صوت او صوت من البهائم اصواتها وليس ... قلت انما يلزم ذلك ان لو كان في ... كل لفظ ... بل هو خبر مبتدا محذوف وهو الراجع الى الصوت الذي دل عليه الاصوات كما مر في ... ما اشتمل على كذا وعلى هذا ... هو لا يقال هذا باب الاصوات ... كل لفظ حكي به ... لفظ الى آخره ...

وانما بني الاصوات لعدم موجب الاعراب وهو التركيب الاسنادي

بِهِ البَهَائِمُ فالأوَّلُ كعَاقِ

والثاني كبخ المرَكَّبَاتُ

كُلُّ اسْمٍ مِنْ كَلِمَتَيْنِ لَيْسَ

بينهما

بلينهما نسبة فان تضمن

الثاني حرفا كخمسة عشر

وحادي عشر واخواتها

الا اثني عشر والا اعرب

استتثار احوات احد عشر ه ش

الثاني كبعلبك وبني الاول

اي الجزء الثاني منه ه ن

وليخرج اين واخواته لانها لا يعرب ها القبيلتين اصلا ع

في الافصح الكنايات كم

جمع الكناية مصدر كنيت

وكذا

203

وكذا للعدد وكيت

وذيت للحديث فكم

الاستفهامية مميزها

ای کنایتان عن العدد انما بنی کم الاستفهامية لتضمنها همزة الاستفهام و الخبرية لکونها مقابلة لها ... للعدد مثل ... الاستفهام ... والفتح ... مبني ... على ... مثل ... بمنزلة ثلثة ...

ای کنایتان عن الحدیث والخبر وذیت مخففتان ... الفصل وليت ... ودية ... الاصل ... وقد جاء فيهما الفتح والكسر والضم ... واعرب ... التاء ... الواو ... فيكون القايم مقامها مبنيا ... عند التخفيف اما عند التشديد فليس فيهما الا الفتح

لما باينت الاستفهامية الخبرية معنى ... الفرق ... صورة اللفظ ه ش

وانما احتاجت کم الى المميز لکونها اسم عدد مبهم فوجب ان يذكر بعدها ما يدل على الجنس المراد وانما وجب نصب مميز كم الاستفهامية لانها لما كانت للعدد جعل مميزها كمميز الاعداد المتوسطة وهي من احد عشر الى تسعة وتسعين لانه لو جعل مميزها كمميز احد طرفي الاعداد لكان تحكما ... والتنوين مقدر فيها والفرق بين الاستفهامية والخبرية ... ولم يفعلوا الامر بالعكس لكون الخبرية مشابهة لرب التي هي حرف الجر فكان الجر بكم الخبرية اولى وانما وجب ... مميزه مفرد ... المذكور ... المفرد ... ايراد الجمع ... ه

منصوب مفرد والخبرية

مجرور مفرد ومجموع

وانما جاز تمييزها بالتركيب
مفرد الاثنا للتكثير بمنزلة
المائة والالف وكان كم
رجل اكثر من كم رجال ع

وتدخل من فيهما ولهما صدر

الكلام

الكلام وكلاهما يقع مرفوعا

اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يقع مبتدا، ومفعولا
او مضافا اليه ولم يقع
فاعلا لاقتضائها
صدر الكلام ووجوب
تأخر الفاعل عن الفعل

ومجرورا أو منصوبا فكل

بيان ضابطة يكونان عنده منصوبين يعني كل موضع
يكون بعد كم فعل ولم يكن ذلك الفعل عاملا في ضمير
يعود الى كم وفي متعلق ذلك الضمير ع

ما بعده فعل غير مشتغل

وانما قال غير مشتغل عنه بضميره احترازا عن قولك كم رجلا ضربته لان كم فيه مبتدا
لشغل الفعل عنها بالضمير وفيه نظر لان اشتغال الفعل عنها لا يمنع تسليطه عليه حتى تنصب
ولو قيل المصنف قيد هذا القيد للنصب القطعي في هذا المثال يجوز الرفع ايضا كان محملا
وان كان لفظا قاصرا ه فتح

عَنْهُ كَانَ مَنْصُوبًا مَعْمُولَا

عَلَى حَسَبِهِ وَكُلُّ مَا قَبْلَهُ

حَرْفُ جَرٍّ أَوْ مُضَافٌ فَمَجْرُورُ

ولا فمرفوع

والاسم فوع مبتدأ ان لم

لان اذا لم يكن معه جار وليس بعده ما يعمل فيها

اشارة الى موضع كونهما مرفوعين ف

يكن ظرفا وخبر ان كان

ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام

اي واعراب اسمي الاستفهام والشرط نحو ما جاء من وما استفهاميتين وشرطيتين كاعراب كم فان كان بعدهما فعل غير مشتغل عنهما بنصب شيء اخر كان محلهما النصب بالمفعولية نحو من ضربت ٥ ش في الاستفهام ٥ ومن تضرب اضرب ٥ ش في الشرط ٥ ك والرفع على ما تقدم وكذا فيما صنعت وما تصنع اصنع وان كان قبلهما حرف جر او اسم مضاف فمحلهما الجر نحو بمن مررت فبمن تمرر امرر وغلام من ضربت وغلام من تضرب اضرب وقد مر حكم المضاف وكذا عما تسأل اون وفيما تقع اقع ومثل ما تسأل اسأل وان لم يكن كذلك ٥ اي ان لم يكن قبلهما جار ولا اسم تضاف اليهما ولا بعدهما فعل يمكن نصبهما به فمرفوع نحو من ضربته في الاستفهام ومن تضربه اضربه في الشرط ٥ ك وما تصنعته اصنعه ٥ ش

والشرط في مثل تميزكم

عمة لك يا جرير وخالة

ثلثة او جبه وقد يحذف

اي وقد يحذف مميز كم لقيام قرينة ه ش
وانا اذكر هذا الحكم عقيب قول الفرزدق
كم عمة البيت ليلا يستنكر كم رفع العمة
على تقدير حذف المميز ه ش

مثل

مِثلُ كَمْ مالكَ وكَمْ ضربْتَ

فكم هنا مبتداء، وما بعده وهو مالك ... ونحوه خبره ه ش

الظروفُ منها ما قُطِعَ عن

الإضافةِ كقبلُ وبعدُ وجرى

وفوق وتحت وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون ومن علُ وابداءً بهذا اول ذا في المفصّل والذي هو حد الكلام واصله ان يطلق هي مضافات فلما اقطع عنهن ما يضيف اليه ونكت عليهن جزن حدودًا وغايات في النطق نايبا عن غيره في افادة معناه وهو الذي حذف منويًا ه ش وأما بني هذا النوع من الاسماء للوشابهها للحروف من حيث احتياجها الى غيره وهو المضاف اليه المنوي المحذوف والمنوي في افادة معناه كاحتياج الحروف وانما بني على الحركة فرقا بين ما كان بناؤه عارضًا وبين ما كان بناؤه لازمًا وانما بني على الضم لتكون حركته حال البناء مخالفة لحركته حال الاعراب اما اذا لم ينو المضاف اليه المحذوف كان معربًا نحو قوله فساغ لي الشراب وكنت قبلًا اكاد اغص بالماء الفرات وقد قرئ لله الامر من قبلٍ ومن بعدٍ والفرق بينه وبين عربيته اذا بني مع ان معنى الحذف موجود في الحالين لفظاه ... انه لما اقطع من الاضافة ونوى فيه الاضافة صار في الاضافة التي هي من معاني الحرف ... المضاف ... بمنزلة ابن ... وفي تضمنه معنى الحرف الاستفهامية بني ... بخلاف قبلا فان المضاف اليه لما لم ينو لم ...

مجراه لا غير وليس غير

وحسب ومنها حيث ولا

تضاف الا الى جملة في الاكثر

ومنها

207

واذا جوزي بها اي استعمل للشرط سقط الوقت عنها كانها حرف شرط وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله عليه والاول قول صاحبيه رحمهما الله ٥ مش

ومنها اذا وهي للمستقبل

وفيها معنى الشرط ولذلك

اختير بعدها الفعل وقد

اي ولهذا المخصوص اضافتها الى الجملة الفعلية لاختصاص الشرط بالافعال والعامل في اذا ما هو جواب لها لان وضعها للوقت المعين وذلك لا يتعين الا بالشرط فيكون مضافا الى الشرط واذا صار مضافا اليه لزم ان يكون اذا عاملة فيما لم يجز لان بعمل الشرط فيه لزم ان يكون الشي عاملا ومعمولا من وجه واذا تعذر ان يكون الشرط عاملا تعين ان يكون الجواب عاملا فيه ولم يتقدم عاملة عليه لامتناع تقدم جواب الشرط عليه لكونه كالاستفهام في اقتضاء صدر الكلام ٥ واعلم ان العامل في اذا في قوله والنجم اذا هوى والليل اذا يغشى ونحوه ما تعلق الواو به تعالى انه غير جائز لامتناع عمل فعل الحال في المستقبل وذلك لان المعنى اقسم الان فنقول ان اذا قد تجرد عن معنى الاستقبال وصار للوقت المجرد ٥ مك

ائتني اذا احمر البسر

تكونُ للمُفاجاةِ قيلَ والمبتدأ

بَعدَها ومنها إذْ لما مضى

فيقعُ بعدَها الجملتانِ

الاحتياج الى الاستدلال بسطاء للوقت في الوضع دون الشرط في كلمة اذا دون اذ لعدم الخلاف المذكور في اذ او لكونها متأخرة لغيبة المؤنثة قبلها ش

ومنها أين وأنّى للمكان

استفهاماً وشرطاً ومتى

للزمان فيهما وأيّان للزمان

أي في الشرط والاستفهام نحو متى تأتني آتك ومتى القتال ووجه نيابتها ما مر والفرق بين متى وإذا
أن إذا للوقت المعين ولما تحقق وقوعه ومتى للوقت المبهم تقول آتيك إذا احمر البسر ولا تقول آتيك متى احمر
البسر والعامل في آتيك إذا كان شرطاً ما كان شرطاً له عند الأكثرين وما كان جواباً له عند طائفة منهم ولا يقال إن متى
عاملة فيما بعدها أي في الشرط فلو كان الشرط عاملاً فيها أيضاً لكان الشيء الواحد عاملاً ومعمولاً لأنا نقول إنما جاز
ذلك لتعدد جهة العمل وذلك أن متى عاملة في الشرط لتضمنها معنى إن وما بعده عامل فيه لكونه ظرفاً له فالوجه الذي عمل
به أحدهما غير الوجه الذي عمل به في الآخر ومثله قوله تعالى أيّاً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى

اسْتِفْهَامًا وَكَيْفَ لِلْحَالِ

اسْتِفْهَامًا وَمُذْ وَمُنْذُ

بِمَعْنَى أَوَّلِ الْمُدَّةِ فَيَلِيهِمَا

الْمُفْرَدُ

المفرد المعرفة وبمعنى الجمع

فليليهما المقصود بالعدد

وقد يقع المصدر او الفعل

يعني يقع بعد مذ ومنذ احد هذه الاشياء الثلاثة

نحو ما رايته منذ سفره

أَوْ إِنْ فَيُقَلْ زَمَانُ مُضَافٍ

وَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ مَا بَعْدَهُ

خِلَافاً لِلزَّجَّاجِ وَمِنْهَا لَدَى

أي من الظروف المبنية لدى ولدن وانما بنيت لدى مع لغاتها التي سيجي تقريرها لأن بعضها وضع وضع الحروف نحو لد ولد فاجرى نفس اللغات مجراها لاتفاقها معها في لفظها ومعناها ع غ

وَلَدُنْ

وَلَدُنْ وَقَدْ جَا لَدَنْ وَلُدْنِ

وَلُدْنِ وَلَدُ وَلَدْ لُدْ

وَقَطْ لِلْمَاضِي الْمَنْفِي وَعَوْضُ

للمستقبل المنفي والظرف

[illegible]

المضافة الى الجملة واذ

كـ يوم ينفع الصادقين ه

يومئذ

يجوز بناؤها على الفتح

وكذا

211

وكذلك مثل وغير مع ما

وان وان المعرفة ما وضع

لشيء بعينه وهي المضمرات

ديد

وَالْاَعْلَامُ وَالْمُبْهَمَاتُ وَمَا

عُرِّفَ بِالْاَلِفِ وَاللَّامِ اَوِ

النِّدَاۤءِ وَالْمُضَافُ اِلَى اَحَدِهَا

اي احد المعارف المذكورة ١٥ ش

معنى والعلم ما وضع لشيء

بعينه غير متناول غيره

بوضع واحد واعرفها

اعلم ان النحاة اختلفوا في ترتيب المعارف وفائدة الخلاف انما تظهر في الوصف فوط واما فيما
عدا ذلك من الاحكام والاخبار ومجيء الحال وغير ذلك فهي متساوية فقال المصنف اعرفها الضمائر ثم الاعلام
ثم المبهمات ثم الداخل عليه حرف التعريف ثم المضاف وعليه الاكثر وهو المشهور من مذهب سيبويه
واعرف انواع المضمرات المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب وقال ابو البواع ان اعرفها المضمرات
ثم الاعلام ثم المعرف بلام التعريف ثم المضاف وذهب ابو سعيد السيرافي وجماعة منهم
الى ان اعرف وهو العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم المعرف بلام التعريف ثم المضاف وقد ذهب
نسب هذا القول الى سيبويه وقيل ان سيبويه يسوي بين المضمر والعلم ثم المبهم بعدهما
وقيل ان المضاف الى المضمر اعرف من العلم وبعد هذا المضمر ثم المضاف اليه ثم
العلم ثم ما اضيف اليه الى اخره ولكل واحد منهم احتجاجات وابطالات
لا نشتغل بذكرها لقلة فايدتها

ايضاح

المضمر المتكلم ثم المخاطب

ثم الغايب النكرة ما وضع لشيء

لا بعينه أسماء العدد ما وضع

لِكَمِّيَّةِ آحَادِ الأشْيَا أُصُولُهَا

اي لبيان مقدار المعدودات ش

اثْنَا عَشَرَةَ كَلِمَةً وَاحِدٌ

الى عَشَرَةٍ وَمِائَةٍ وَأَلْفٌ

عطف على واحد لا على عشرة لانها تمام اثنتي عشرة كلمة ش

يقول واحد اثنان واحدة

شروع في تعليم استعمال الفاظ على القياس الظاهر المشهور ه ش

اثنان او ثنتان ثلثة الى

عشرة ثلث الى عشر احد

عشر

احدى عشر اثنا عشر

ثلثة عشرة اثنتا عشرة

ثلث عشر الى تسعة عشر

للمونث ٥ بسكون الشين عند
اهل الحجاز وكسرها عند بني تميم ٥
ن ك

عَشْرَةَ إلى تِسْعَ عَشْرَةَ

وَتَمِيمٌ تَكْسِرُ الشِّينَ عَشِرَةَ

وَأَخَوَاتُهَا فِيهِمَا أَحَدٌ

وعشرون

وَعِشْرُونَ اَحْدَى وَ

[illegible]

[illegible]

وانما غيروا واحدا الى احد وواحدة الى احدى هٰهنا بدون التركيب ان هذا المجموع هٰهنا في قوة المركب ثمة فاخذهم المركب في استعمال التخفيف ٥ ع

عِشْرُونَ ثُمَّ بِالعَطْفِ بِلَفْظِ

ثم تقول بعطف عشرين

واخواته على النيف

مطابقا بلفظ ما تقدم

ذكره شرح بدلس

مَا تَقَدَّمَ اِلَى تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ

من اسماء العدد ... فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان وعشرون في المؤنث ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين وتسع وتسعين

مائة والف وماتان والفان

فيهما ثم بالعطف على ما

ثم تقول قوله ملتبسا بعطف النيف على المائة والالف ونسبتهما جمعا او بالعكس واقعا على التابعية صفت تقدم من التذكير في المونث

تقدم وفي ثماني عشرة

فَتْحُ اليا وجا اسكانها

على الاكثر على القياس ٥ ع

اي اسكان يا ثماني عشرة ارادة لتخفيف المركب ٥ ش

عن القياس اذ هو مقتضى الفتح او للاستثقال [illegible] مع الكسر [illegible] الكسر [illegible] والكسر [illegible] [illegible] ٥ ش

وَشَذَّ حَذْفُهَا بِفَتْحِ النُّونْ

وَمُمَيِّزُ الثَّلٰثَةِ اِلَى الْعَشَرَةِ

لما فرغ من بيان كيفية استعمال الاعداد شرع في حال المميزات اي المعدودات وبدا من مميز الاحاد لكونها مقدمة على الكثر من الثلثة لعدم مجي المميز لاحادها على التصريح بر ٥ ش

تلك الكراهة فإن قيل لم يجوز ثلثمائة امرأة فيها جعل ثلاث كلمات بمنزلة كلمة واحدة قلنا جوزنا فيها ليطرد بمائة امرأة فإن قلت هلا قالوا في مميز خمسة عشر بالجمع ليطرد بمميز عشرة قلت لما اقتضى الدليل أن لا يطرد مميز في الإفراد والجمع لم يبق جانب الاطراد فيها منظورا إليه

مَخْفُوضٌ مَجْمُوعٌ لَفْظًا

إما لكونه مجموعا لفظا نحو ثلثة رجال وثلث نسوة أو معنى نحو ثلثة رهط وثلث ذود ليوافق العدد المعدود لكونه إياه في المعنى ولا ينتقض أيضا بمميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين لأنه لو جمع مميز أحد عشر ونحوه لزم أن يكون جمع كثرة ليحصل المطابقة وفيه كراهة أن الجمع بين جمعي كثرة أعني العدد والمعدود

أَوْ مَعْنًى إِلَّا فِي ثَلَثِمِائَةٍ إِلَى

تِسْعِمِائَةٍ وَكَانَ قِيَاسُهَا

مِيَاتٍ اَوْ مِئِينَ وَمِمَّنْ

اَحَدَ عَشَرَ اِلَى تِسْعَةٍ

وَتِسْعِينَ مَنْصُوبٌ مُفْرَدٌ

واما كونه مفردا فلان انصاد
كالفضلة بسبب حركة ط
النصب والافراد في الفضلة
اولى تختي تصير الفضلة
قليلا ٥ عج

ومميز مائة والف وتثنيتهما

اي مميز تثنية المائة والالف ٥ ن

وجمعه مخفوض مفرد واذا

اي مميز جمع الالف ٥ ن

وانما خفض هذه المميزات لامر انها مقصودة في الكلام والخفض اولى بالمقصود من النصب مع عدم الاحتياج الى الخفض ٥ ع

كان المعدود مؤنثا واللفظ

اي اللفظ الدال على ... ٥ ن

مذكرا

مُذَكَّرًا أَوْ بِالْعَكْسِ فَوَجْهَانِ

أي فيجوز فيه وجهان اي تذكير العدد وتانيثه فتقول ثلثة اشخاص وثلث اشخاص في الاول وثلثة انفس وثلث انفس في الثاني رعاية لجانب اللفظ والمعنى غير ان رعاية جانب اللفظ اولى عندهم كما ذكر في بعض الشروح وعليه قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة اذ المراد من النفس هنا المذكر وهو آدم عليه السلام ٥ ش

وَلَا يُمَيَّزُ وَاحِدٌ وَاثْنَانِ

اسْتِغْنَاءً بِلَفْظِ تَمْيِيزِهِمَا

اي مميزهما وهما رجل ورجلان مثلا ٥ غ وفي بعض الشروح صححت الرواية هكذا استغناء بلفظ تمييزه اي تمييز العدد عنهما اي عن الواحد والاثنين فانت تداولت الجماعة وما في نسخة سماعي الظهير ٥
واحد اثنان كه تميز نخواهند غ
واحد اثنان مميز ندارد

عنهما نحو رجل ورجلان

اي عن ذكر الواحد والاثنين ٥ ع

في بيان واحد من جنس الرجل ٥ ش

لافادته النص المقصود

اي الافادة لفظ تمييز وهو المعدود ٥ ش

بالعدد وتقول في للمفرد

اي للواحد ٥ ف

من

من المتعدد باعتبار تصيره

الثاني والثانية الى العاشر

للمؤنث ٥ نش — للمذكر ٥ نش

والعاشرة لا غير وباعتبار

وانما لم يتجاوز العاشر بهذا المعنى لعدم الفعل لما فوق العشرة بمعنى انه مصير عددا
مثل عدد نلا يقال ربعت ثلاثة عشر وما حكاه احد من العرب كما ذكر في بعض الشروح
بخلاف العشرة فما دونها فانه يوجد لها فعل فعل مشتق من العدد بهذا المعنى نحو
ثلثت الاثنين وربعت الثلاثة وعشرت التسعة وما حكى عن سيبويه انه
جاز رابع ثلثة عشر بمعنى انه صيرها اربعة عشر فالجمهور على ضعفه وهو مذهب الاخفش
والمبرد والاخفش لام الفاه ٥ ش

حالة الاول والثاني الى

العاشر والحادي عشر

والحادية عشرة الى التاسع

المصنفات [illegible] الحادي عشر الى التاسع عشر المؤنث وهو
غلط لانه اذا ذكر والاسمين في الحادي عشر والثالث عشر
لانه اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلث
عشرة وثلث عشر فانه للجماعة على ما تقدم ٥ ش

عشرة

220

عشر والتاسعة عشرة

عشرة ومن ثم قيل في الاول

ثالث اثنين اي مصيرهما

باضافة المفرد الى المتعدد الذي هو اقل
من ماخذ المفرد ليكن تصيرة اليه بانضمام
نفسه مع ذلك الاقل ولم يضاف الى الاكثر
او المساوي لما فيه من اثبات الثابت او
جعل الكثير قليلا وهو فاسد ولا بناء حينئذ
لعدم التركيب الوادي ٥ ش

ثُلْثَيْهِمَا وَفِي الثَّانِي ثَالِثُ

ثَلَثَةٍ أَيْ أَحَدُهَا وَتَقُولُ

أي أحد الثلثة ٥ ش

حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ

عَلَى

علي الثاني خاصة وان

شئت قلت حادي احد

اي حذفت ثانيا اوتخفيفا ه
لستغنا عنه بذكره ثانيا ه ف

عشر الي تاسع تسعة

الحاصل انه ثلث عبارات الاولى والثاني ماذكر في المتن وقدم ذكرهما انفا والعبارة الثالثة هو ان يوجد الجزء الاول من حادي عشر والجزء الثاني من احد عشر وتركب احدهما مع الآخر فيقال حادي عشر وهذا القسم مبني على الاكثر ه ش

عشر فيعرب المذكر

والمؤنث المؤنث ما فيه

علامة التأنيث لفظا و

تقديرًا والمذكر بخلافه

ولا عن الآخر المونث ـ
ای والمذکر بخلافه ه

ای بخلاف المونث وینبغی ان یحمل المخالفة
علی المخالفة من کل الوجوه لمعنی انه
لم یلحقه علامة التانیث لا لفظا ولا تقدیرا
او لا الداخل فیه المونث ه

وعلامة التأنيث التاء والألف

مقصورة أو ممدودة وهو

ای المونث علی ضربین ک

والابنیة التی یلحقها الف التانیث
ممدودة او مقصورة فعلاء وهی علی ضربین اسم وصفة فالاسم علی ثلثة اضرب اسم عین مفرد
کالصحراء والبیداء وجمع کالطرفاء والاشیاء ومصدر کالسراء والضراء والنعماء والباساء
والصفة علی ضربین ما هو تانیث افعل وما لیس کذلک فالاول نحو سوداء وبیضاء
والثانی نحو امراة حسناء ودیمة هطلاء وحلة شوكاء والعرب العرباء ونحو
رخصاء ونفساء وسیراء وسابیاء وکبریاء وعاشوراء وبروکاء وعقرباء وخنفساء
واصدقاء وکرماء ورمکاء ودامنعلاء ونعلا العلیا وحرماء
وسیساء وحوراء ومزاء وتوباء فالفها للالحاق ه ش

حقيقيٌّ ولفظيٌّ فالحقيقيُّ ما

بازائه ذكرٌ في الحيوان

كامرأةٍ وناقةٍ واللفظيُّ

بخلافه كظلمة وعين

وإذا أسند إليه الفعل

فالتاء وانت في ظاهر غير

امرأة تلك الفصل هاهنا قائم مقام التاء فكانه مع التاء

الحقيقي بالخيار وحكم

ظاهر الجمع مطلقا

غير المذكر السالم حكم

وانما قيد الجمع بغير المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه لا يقال جائت الزيدون ولم الزيدون جائت لمشابهته المفرد لوجود صيغة المفرد فيه وذلك هذا الجمع لما اختص بالعقلاء صار له نوع شرف من تفضل وفي التأنيث نوع نقص ولا يجتمع عليه وصفان متنافيان

ظاهر غير الحقيقي وضمير

لان تانيث الجمع غير حقيقي حيث انه ما جاز الشائعة بالمؤنث لوجهين احدهما ان الجمع فرع على
التوحيد كما ان التانيث فرع على التذكير والثاني ان التكسير فرع على التصحيح فاجتمع فيه فرعيتان واذا كان كذلك جاز في فعله الحاق العلامة
وتركه بخلاف الذكر السالم نحو الزيدون والمسلمون فلانه لم يشبه التانيث من الوجهين المذكورين بل يشبه التانيث من جهة
كونه جمعا ويشبه المفرد لسلامة المفرد فيه وعدم تغييره عن حاله فلما تعارض الشبهان في الاصل فيه التذكير رجح على ضده
لقوة الاصالة بخلاف المؤنث السالم نحو الهندات والمسلمات فان الاصل فيها التانيث وكل شيء يرجع الى اصله وان لبعض
افراده يشابه لوقوع التغيير فيه بحذف التاء عن مفرده عند الجمع نحو مسلمات وحال البواقي نحو هندات وزينبات

العاقلين غير المذكر

السالم فعلت وفعلوا

أو النسا والأيام فعلت

وفعلن المثنى ما لحق

آخره ألف ويا مفتوح ما

قبلها

ما قبلها ونونٌ مكسورة

ليدلّ على أنّ معه مثله

جاء الزيدان والضبيان والقاضيان
ورأيت الزيدين والظبيين والقاضيين
وهكذا تقول في الجر ويرد المحذوف
من المنقوص فتقول قاضيان وعميان
في قاضٍ وعمٍ لعدم موجب حذفه
ولم يذكر المصنف رحمه الله هذه
الانواع اتباعا للعلم بها من الحد الذي ذكره

من جنسه والمقصود ان

تنبيها على ان الاسم المشترك لا يثنى باعتبار ما اشترك وانما يثنى باعتبار مدلوله الواحد اذا اجتمع معه
واحد آخر معناه من جنسه فانك اذا قلت جونان تريد به السوادين او البياضين دون السواد والبياض
وهذا معلوم من استقراء كلام العرب وهو بعينه دالّ على انه لا يطلق الاسم المشترك بلفظ العموم على مدلولاتها
المختلفة لان حكم التثنية والجمع واحد لا يقال ما ذكرتم يقتضي ان لا يثنى العلم ولا يجمع لان نسبة العلم الى
مسمياته [illegible] يثنى العلم ويجمع فيقال الزيدان والزيدون فليثنّ الاسماء المشتركة ولتجمع باعتبار مدلولاتها
المختلفة لانا نقول لا نسلم ان نسبة العلم الى مسمياته كنسبة الاسماء المشتركة الى مسمياتها لان العلم انما وضع
باعتبار كونه علما للذات مشخصا من غير النظر الى كونه آدميا او غيره واذا كان كذلك صح تثنيته اذا
اجتمع معه آخر من هذه الاشخاص لكونه من جنسه كما يقال مضروبان لانسان وفرس لان النظر انما كان
لتشخص ووقع عليه الضرب دون كونه فرسا او غيره

كَانَتْ اَلِفُهُ عَنْ وَاوٍ وَهُوَ ثُلَاثِيٌّ

اي منقلبة عن واو ه ش — اي المقصور ه عر

قُلِبَتْ وَاوًا وَاِلَّا فَبِالْيَاءْ

وَالْمَمْدُودُ اِنْ كَانَتْ هَمْزَتُهُ

اي والاسم الواحد الممدود ه ش
يعني اذا كان في اخر الاسم همزة
يسبقها الف ه ع

اصلية

226

أَصْلِيَّةٌ تَثْبُتُ وَإِنْ كَانَتْ

لِلتَّانِيثِ قُلِبَتْ وَاوًا وَالْأَلِفُ وَالنُّونُ

وَيُحْذَفُ نُونُهُ بِالْإِضَافَةِ

أي بسبب إضافة إلى اسم آخر معنوية كانت أو لفظية لأنها بمنزلة التنوين في المفرد فيحذف مثلها عند الإضافة وعند التشبيه بالإضافة نحو لا غلامي لك وعند الضرورة نحو ... وعند كراهة الطول نحو ... ويحذف النون أيضاً لملاقاة ساكن آخر ولكن لفظاً لا خطاً كقولهم في اشتداد الأمر التفت حلقتا البطان ه وأما الياء فلا يحذف بل يحرك لأن الياء يقبل الحركة ه بديع

وَحُذِفَتْ تَا أُلتَّانِيثِ فِي

خُصْيَانٍ وَأَلْيَانِ الْمَجْمُوعِ

مَا دَلَّ عَلَي آحَادٍ مَقْصُودَةٍ

بِحُرُوفِ

بحروف مفردة بتغيير

اي لفظي كرجال او تقديري كفلك وههنا اذا اريد به الجمع فانه وجد تغيير في الهيئة تقديرا لان الضم في ذلك عند الافراد كضمة برد و في الجمع كضمة أُسْدٍ وكذا الكسرة في هجان ٥ ثم هذا التعريف شامل للمكسر والمصحح لان التغيير امر عام تارة يكون بتغيير البناء واخرى يكون بزيادة حرف من غير تغيير البناء وذلك في الجمع الصحيح ٥ ش

ما فنحو تمر وركب لبس

شروع في بيان ما يلزم تعريف المجموع اي ويلزم من تعريف المذكور لزوما ان لا يكون نحو تمر وركب جمعا لانه ولو اطلق على احاد فليست مقصودة بحروف مفردة كما قصد في نحو رجال بل كان وضعها كوضع رهط ونفر وعسل وماء لصحة اطلاقه على القليل والكثير فيكون جنسا لا جمعا الا ان لفظه يوافق لفظا يطلق

بجمع على الاصح ونحو

التمر جمع تمرة والركب جمع راكب ٥ ف

اي ويلزم من تعريف الجمع المذكور انه ان يكون فلك
وهو ايضا جمع للدلالة على احاد مقصودة
بتغيير ومن التغيير التقديري كما تقول في
الفلك المفرد على وزن اسد وفي الجمع ...
امراة مثل اسما في جمع اسم ... الصوت والسما
مختلفا في التقدير وزن الاول فعلاء والهمزة
... بدل من الواو ... اذ اصل
والهمزة الثانية بدل من الف التانيث ووزن
الثاني افعال والهمزة الاولى ... والثانية
بدل من الواو ...

فلك جمع وهو صحيح

اي الجمع الصحيح

مكسر الصحيح للمذكر

اي جمع المذكر كزيدون

ومؤنث المذكر كالحق

اي جمع المذكر كالحارث

228

آخره واو مضموم ما قبلها

حالة الرفع ۝

قد خرج بهذا القيد جمع المؤنث السالم وجمع المكسر ايضا ۝ مح

أو يا مكسور ما قبلها

بعد كل واحد من الواو والياء ۝ من

في حالتي النصب والجر ۝

عوض عن الحركة والتنوين في الاسم المفرد ۝

ونون مفتوحة ليدل على

أنْ مَعًا كَثُرَ منه فانْ

كانَ آخِرَهُ يا قَبْلَها الكَسْرَة

حُذِفَتْ مثلُ قاضٍ وانْ

كان

كَانَ مَقْصُوراً حُذِفَتِ

من ذلك المقصور ه س

اي وقيل بالالف ه ص

الْأَلِفُ وَبَقِيَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحاً

اي ما كان من على حاله العلم ما يغيره عن ذلك ه ج

[illegible]

مِثْلُ مُصْطَفَوْنَ وَشَرْطُه

اي شرط تصحيح جمع المذكر من

في الرفع ومصطفون ومصطفين في النصب والجر بفتح
الفاء والنون في الكل واصله مصطفيون ومصطفيين
تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا والتقى ساكنان
الالف وحرف الاعراب فحذفت الالف لالتقاء الساكنين
وبقي ما قبلها على حاله لعدم ما يوجب تغييره ه من وفي بعض
الشروح لم لا يضم ما قبل الواو كما في قاضون قلنا لا يجوز
فتح ما قبل الواو كما في قول قائل انه الضم ولا يجوز كسر
ما قبل الواو فضم للحاجة ه ع

[illegible]

إِنْ كَانَ اسْمًا فَمُذَكَّرٌ عَلَمٌ

يَعْقِلُ وَإِنْ كَانَ صِفَةً فَمُذَكَّرٌ

يَعْقِلُ وَأَنْ لَا يَكُونَ أَفْعَلَ

[illegible]

نحو المسلمون وجه بيان الشرطين بأمر غير انه
سقط شرط العلمية بالوصفية اذ بينهما
تضاد كما مر في اول الكتاب فلا يقال
النساء قائمون ولا الافراس قائمون

فَعْلَا

230

والثالث ان لا يكون ... الموصوف
المذكر على فعلان وفعلان الذي مؤنثه فعلى
نحو سكران وسكارى وسكرى فلا يقال سكرانون
... وقال ... وبين فعلان
الذي مؤنثه فعلانة نحو ندمان وندمانة
فانه يجمع على ندمانون ...

فعلى ولا فعلان فعلى

عطف على قوله افعل فعلاء ق

اي وشرط اخر لما جمع هذا الجمع اذا كان صفة منح

ما لابد ان لا يكون ذلك المذكر متعلقا الصيغة مع المؤنث ف

اي ع لفظ الموصوف

ولا مستويا فيه مع المؤنث

عطف على فعلان ف وشرط اخر
اي ينبغي ان لا يكون هذه الصيغة
بحيث استوى فيها المذكر والمؤنث ع

فانه لا يجمع جمع السلامة الا بالواو والنون ولا بالالف
والتاء اذ من مخصصا بما يقع على اصله
ومنه الذي وضع عليه وصبور بمعنى
صابر وجريح بمعنى مجروح فعل

ای المذكر والمؤنث
عطف على ما وضعا ما
عليه بل يجعل بالمعنيين
على صبور وجريح

مثل جريح وصبور ولا

فانه يقال فيهما رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور ع
ونحو جريح بمعنى مفعول وصبور بمعنى فاعل فانه لا يجمع جمع السلامة
لانه لو جمع هذا الجمع لقال جريحون في المذكر وجريحات في
المؤنث فلزم الاختلاف بين صيغتي الجمع الواحدين المفردين
المجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتي الواحدين المفردين
في المذكر والمؤنث فلزم مزية الفرع على الاصل وانما قلنا في
فعيل بمعنى مفعول وفي فعول بمعنى فاعل لانه لو كان الاول
بمعنى فاعل لجاز جمعه هذا الجمع لعدم المانع وكذا القول في مفعال
ومفعيل ومن بمعنى فاعل شرح

وان كانت تاءه للمبالغة في الوصف

بتا تأنيث مثل علامة و

ونسابة و

يحذف نون بالاضافة

بضم التاء وتخفيف ... وهي الجماعة

وقد شذ نحو سنين وارضين

والمؤنث

231

اي جمع المؤنث الصحيح على
تقدير حذف المضاف من
عطف على قول المذكر س
اي اسم مؤنث

وَالْمُؤَنَّثُ مَا لَحِقَ آخِرَهُ أَلِفٌ

اي جمع المونث السالم وهو من

اي الاسم المونث الذي جمع هذا الجمع
اما صفة واما غير صفة فان كان غير صفة
صفة فاما ان يكون له مذكر او لا فان
وان كان له ... ان يكون له مذكر وان

... ...
... ...

وَتَا وَشَرْطُهُ أَنْ كَانَ صِفَةً

نحو مسلمات وقايمات وانما سمي سالما مع كون التا محذوفة لكونها
للتانيث لا من نفس الكلمة وكان قد سلم بنية الواحد فيه
قبل الالف والتا في مسلمات بمنزلة الواو وحدها في المذكر
لان الالف والتا يفيد لان الجمع في التكسير وانما زادوا الالف
لانه يفيد الجمع في التكسير نحو دراهم فزادوها هاهنا مع التا

اذ كلاهما يفهم الجمع والتانيث وقيل لما
كان هذا الجمع لا يشبه جمع التكسير من جهة
اعرابه بالحركات زادوا فيه الالف التي
يرد بها في جمع التكسير ولما كان مونثا
زادوا معها التا وقيل الالف يفهم من التا
والجمع من الالف والتا جميعا لا ذلك انتهى

وَلَهُ مُذَكَّرٌ فَإِنْ يَكُنْ مُذَكَّرُهُ

جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ وَإِنْ

لَمْ يَكُنْ لَهُ مُذَكَّرٌ فَإِنْ

لَا يَكُونُ مُجَرَّدَ الْحَائِضِ وَإِلَّا

٤٣٩

[illegible]

جمع مطلقا جمع التكسير

فان قلت الجمع الصحيح الجمع عن العقلاء في المذكر فلم يجي في المؤنث في غير العقلاء نحو ثمرات قلنا الاحتياج المؤنث الخ المؤنث لكثرة الزينة ٥ ع

جمع التكسير ماخوذ من تكسر الاناء وهو زوال التيام اجزائه لان جمع التكسير ما تغير ما واحده اي التكسير هو الذي لم يسلم فيه بنا واحده واعلم ان مثل فلك جمع التكسير وليس بجمع السلامة لان الحركات والسكنات الموجودة فيه ليست ما كان في الواحد كما ذكرنا ٥ ك

ما تغير بناء واحده كرجال

وافراس وجمع القلة

هذه تسمية الجمع باعتبار احزاء جمع القلة وجمع الكثرة وجمع القلة هو الجمع الذي يطلق على العشرة فما دونها وصيغ جمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة وصيغ جمع الصحيح كلها ٥ ع

أَفْعُلٌ وَأَفْعَالٌ وَأَفْعِلَةٌ

وَفِعْلَةٌ وَالصَّحِيحُ وَمَا

عَدَا ذَلِكَ جَمْعُ كَثْرَةٍ

انما احتاج الى تعريف المصدر هنا مع انه عرف المفعول المطلق اذ ان المراد بالمصدر هنا [illegible] المفعول المطلق [illegible] مصدرا [illegible] ولكن [illegible] والمفعول المطلق اعم [illegible] المصدر فهو [illegible] اسم الحدث [illegible] ويقول الجاري على الفعل [illegible] الافعال [illegible]

والان ذكر المطلق بجنب المفعول [illegible] المصدر هنا بجنب العاملين

المصدر اسم الحدث

اى اللفظ الدال على الحدث على المعنى الحادث عن الذات

الجاري على الفعل

وهو من الثلاثي سماع

واراد بالجاري على الفعل الذي على انه فعل يصح ان يجري عليه اى على الفعل اي يكون بعده بيانا لمدلول دال الفعل مثل ضربت ضربا كذا في بعض الشروح المصنف فيكون معناه المصدر اسم للحادث الذي يكون بعد الفعل بيانا له فيخرج ما ليس كذلك نحو انواعا في قولك ضربته انواعا التي ليس لها فعل يجري عليه لانه اسم يقسم اقسام الشيء على اي صفة كان ولذلك [illegible] اذ لا فعل له يجري وبهذا يظهر الفرق بين المصدر والمفعول لان هذه الاسماء مفعول مطلق لها من المنصوبات ولم يعد مصادر لما ذكر آنفا

اي المصدر الثلاثي المجرد انما يعرف بالسماع لا بالقياس [illegible] ما ذكره سيبويه [illegible] الى [illegible] وهي معدودة في المفصل [illegible]

اي يرجع فيه الى اهل اللغة ولا مدخل للقياس فيه

وَمِنْ غَيْرِهِ قِيَاسٌ وَيَعْمَلُ

عَمَلَ فِعْلِهِ مَاضِيًا وَغَيْرَهُ

اِذَا لَمْ يَكُنْ مَفْعُولًا مُطْلَقًا

وَلَا يَتَقَدَّمُ

234

وَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُ عَلَيْهِ

اى الا ضمير معمول المصدر فاعل
فيه لانه لو اضمر فيه الفاعل لالتبس
في المثنى والجمع اذا اختلف
انواعه قياسا على الموصول ومجيئه

وَلَا يُضْمَرُ فِيهِ وَلَا يَلْزَمُهُ

ولا يلزمه اي ولا يلزم

اى فاعل المصدر

ذِكْرُ الْفَاعِلِ وَيَجُوزُ إِضَافَتُهُ

المصدر ذكر فاعله مفردا او مضافا كقولك عجبني
ضرب زيد وقوله تعالى او اطعام في يوم ذي
مسغبة يتيما لئلا يلزم الاضمار الممتنع فيه وقيل لانه
لا يقع فاعله احد جزئي الجملة فلم يحتج
اليه ههنا كما يحتاج اليه الفعل وقيل انه لو لزم ذكره
فلزم التسوية بين القوي والضعيف وهو فاسد
فكذا الملزوم وفيه نظر لانتقاضه باسم الفاعل والمفعول
تقول اسم الفاعل اقرب منزلة من الفعل وقيل لانه
لو لزم في اعمال العمل لكان يقوم مقامه في نحو زيد
ضارب فيا سامستتر او لبس ذلك المصدر لتعال
الم على ما وبلى ع

الى الفاعل وقد يضاف الى

مع ذكر المفعول وتركه نحو اعجبني دق القصار الثوب وضرب زيد على تقدير ان ضرب زيد ح

المفعول واعماله باللام

اي باللام ه

قليل فان كان مطلقا فالعمل

فان كان

للفعل

229

للفعل وان كان بدلا منه

يعني وان كان المصدر الذي ... من الفعل ...

يعني ان المصدر بدلا ... في حذف الفعل ...

فوجهان اسم الفاعل ما

اشتق من فعل لمن قام به

اي مصدر لان سيبويه يسمي المصدر الفعل او من اقرب يلحق
... منه الثلثة وهذا اولى لقرب الفعل بهذا المعنى من الصفات
اذ المصدر هو المادة البعيدة للصفة والفعل هو المادة القريبة
لها لان المصدر لها مادة ولو قال الاول اولى به لقوله لمن قام
حسنا فقد مر ثم من جنس يشتمل اسم المفعول المطلق والتفصيل
والصفة المشبهة وظرفي الزمان والمكان والالة ايضا اذ هي ما هو مشتق ...

بمعنى الحدوث وصيغته

اي وصيغة اسم الفاعل

اي من الفعل الثلاثي

من الثلاثي المجرد على

فاعل ومن غيره على

صيغة

صِيغَةُ الْمُضَارِعِ بِمِيمٍ

اي باتي على صيغة الفاعل
معروفا غير مضموم تاء اولى مكان
حرف المضارع وكسر ما قبل الاخر لفظا
او تقديرا نحو مخرج ومدحرج المضم
ما قبل اخره الصادر ... الحاء
في لفظ المشتق ... ونحو مختار
صيغ حروف المضارع ... ومضمومة
و... اللام الا الفا
او ... مضموم

مَضْمُومَةٍ وَكَسْرِ مَا قَبْلَ

اي وكسر ما قبل الحرف لفظا
مثل يكرم او تقديرا نحو مختار ومحمر
سواء كان ما قبل اخر المضارع مكسورا او لم
يكن نحو مدخل من ادخل يدخل ومتذكر من يتذكر
يتذكر الا ما مثل نحو اعتد المكان فهو عايد وادوس
للادس وادس فهو مباح ٥ و

الْآخِرِ مِثْلُ مُدْخِلٍ وَمُسْتَخْرِجٍ

ويعمل عمل فعله بشرط

معنى الحال او الاستقبال

والاعتماد على صاحبه

والشرط الثاني الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على احد الاشياء الثلاثة على صاحبه او على همزة الاستفهام او على ما النافية وذلك لان عمله لما كان بمشابهة الفعل اذا كان ضعيفا منحطا عن درجة الفعل كان محتاجا الى زيادة تقوية بالاعتماد من حيث نسبته واقعا موقعا هو بالفعل اولى منه بالاسم ويقوى بذلك على العمل وهذا عند سيبويه وساير البصريين واما الاخفش والكوفيين فيجوزون اعماله غير معتمد على شيء مما ذكرناه

أو الهمزة أو ما فإن كان

للماضي وجبت الإضافة

معنى خلافاً للكسائي

يعني إذا لم يكن معتمداً على صاحبه ينبغي أن يكون
بعد همزة الاستفهام بجدها النافية لأن اسم الفاعل
في هذين الموضعين نصير أخص بالفعل لأن النفي
والاستفهام معناهما يتعلق بالمحدثات دون الذوات
لأن الذوات ثابتة لا تتبع والاستفهام أخو النفي
إذ بها يظهران في واد واحد فيكتسي اعرابه اسم الفاعل
في هذين الموضعين لباس المناسبة للأفعال الوقع بعد
في حد سوما بالفعل أرجح واعلم أنه لو قال ولم يرد
عدم وصفه بصفة وبعدم تصغيره لكان أولى لخروجه
بالوصف والتصغير عن مشابهة الفعل أما خروجه
بالوصف فظاهر وأما التصغير فلأنه وصف في
المعنى ف

فمعناه لا تجب الإضافة بل يجوز كما إذا كان
بمعنى الحال والاستقبال وهو ضعيف لمخالفة ينصب
القياس المذكور واستعمال الفصحاء ٥ من

فَاِنْ كَانَ مَعْمُولٌ اٰخَرُ فَبِفِعْلٍ

اي وان كان لاسم الفاعل الذي بمعنى المضي معمول اخر غير الذي اضيف اليه نصب بفعل مقدر دل عليه اسم الفاعل وكذلك ان كان مفعولا ثانيا نحو معطي زيد درهما اي يعطي درهما وكذلك اذا كان سائر الفضلات

مُقَدَّرٍ فَاِنْ دَخَلَتِ اللَّامُ

اسْتَوَى الجَمِيعُ وَكَمَا وُضِعَ

238

مِنْهُ لِلْمُبَالَغَةِ كَضَرَّابٍ

اي من اسم الفاعل

وَضَرُوبٍ وَمِضْرَابٍ وَعَلِيمٍ

اي ومثل اسم الفاعل

وَحَذِرٍ مِثْلُهُ وَالْمُثَنَّى وَالْمَجْمُوعُ

اي مثل اسم الفاعل في العمل بشرطي معنى الحال والاستقبال والاعتماد على احد الامور المذكورة وفي وجوب الاضافة الى معموله اذا كان بمعنى الماضي وفي تقدير فعل ناصب لمفعول اخر سوى المضاف اليه وفي استواء الجميع عند دخول اللام عليه وانما عمل مع فوات المشابهة اللفظية بالفعل حيث المتوازنة في حركاته وسكناته لقيام المبالغة مقام الموازاة فتقول زيد ضراب ابوه عمرا الان او غدا وزيد الضراب ابوه عمرا الان او غدا او امس باستواء الجميع لاجل اللام هذا كله اذا كان مقدما وكذلك يعمل موخرا كما حكى سيبويه عن بعض العرب واما العسل فانا شراب وقيل ان هذه الصفات لما فيها من المبالغة تعمل عمل الفعل مطلقا كذا في التحفة

اي مثل اسم الفاعل في العمل تقول الزيدان ضاربان عمروا والزيدون ضاربون عمروا الان او غدا ومثلهما يفعلان ويفعلون وتقول الزيدان والزيدون هم الضاربون عمروا الان او غدا او امس لدخول اللام وانما احتاج الى ذكر المثنى والمجموع لانهما قد لا يكونان على وزن الفعل نحو ضاربين وضاربات ... على وزنه ... فوات الوزن ... المثنى والمجموع على ... واحدة ٥ س

مِثْلُهُ وَيَجُوزُ حَذْفُ النُّونِ

اي نون التثنية والجمع ... المعرفين بلام التعريف ... الفاعل ... تخفيفا ... [illegible]

مَعَ الْعَمَلِ وَالتَّعْرِيفِ تَخْفِيفًا

[illegible]

اِسْمُ الْمَفْعُولِ هُوَ مَا اشْتُقَّ

[illegible]

مِن

239

مِنْ فِعْلِ المَنْ وَقَعَ عَلَيهِ وَصِيغَتُهُ

اي صيغته

قوله لمن وقع عليه خرج سابق
من اسم الفاعل والصفة المشبهة
والزمان والمكان ٥٥

مِنَ الثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ عَلَى

مَفْعُولٍ وَمِنْ غَيرِهِ عَلَى

اي على صيغة اسم الفاعل بضم الميم وفتح ما قبل الاخر

اي على هذا الوزن كمضروب اي بزيادة الميم في اوله والواو
قبل اخره وكان قياسه ان يكون على زنة مضارعه المجهول
كاسم الفاعل حتى قالوا اصله مفعل لكنهم عدلوا عن ذلك فرقا
بينه وبين ما احد من الرباعي المجهول الاول كاكرم والمصدر الميمي
لانه لو جعل على مفعل بضم الميم وفتح ما قبل الاخر على مفعل بفتحهما
يلتبس بمفعل [illegible] فزادوا الواو في الثلاثي فرقا ولم ينعكس
[illegible] وانما سمي بما اشتق من الثلاثي للكثرة كما
تقدم ولكونه [illegible] اسم الفاعل ٥٥

صِيغَةُ الْفَاعِلِ بِفَتْحِ مَا

للفرق بينه وبين اسم الفاعل

قَبْلَ الْآخِرِ كَمُسْتَخْرَجٍ وَأَمْرُهُ

فِي الْعَمَلِ وَالْاشْتِرَاطِ كَأَمْرِ

الفاعل

[illegible]

الفاعل مثل زيدٌ مُعطي

غلامُه دِرْهماً الصِّفةُ

[illegible]

المُشبَّهةُ ما اشتُقَّ مِنْ

باسم الفاعل في كونها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع تقول حسن حسنان حسنون
حسنة حسنتان حسنات كما تقول ضارب ضاربان ضاربون ضاربة
ضاربتان ضاربات وانما اخرها عن الفاعل لتفرعها في العمل عليه
بتلك المشابهة وعن المفعول لكونه جاريا على فعله ومواخذ وكونه يوخذ
من اللازم والمتعدي بخلاف الصفة فانها توخذ من اللازم فقط
معطى رفع بتقدير

[illegible]

فعلٍ لازمٍ لمنْ قامَ به علَى

أي مقصور على تعلقه على الفاعل فيخرج الاسم المشتق من الفعل المتعدي
كاسم الفاعل والتفضيل والزمان والمكان والآلة من مثل ضرب
نحو زيد ضارب وهو أضرب ومضرب ومضربة ومضراب ويخرج أيضا اسم المفعول
الذي اشتق من فعل متعدي إلى مفعولين أو أكثر أما المشتق من متعد
إلى مفعول واحد فهو داخل بعد إلا أنه وإن كان متعديا في نفسه ولكن
ليس متعديا بالنسبة إليه إلا أنه أخذ منه إلى بعد جعله بمنزلة اللازم
حيث لم يتجاوز عما أسند إليه وهو المفعول القائم مقام الفاعل ه من

معنَى الثبوتِ وصيغتها

[illegible]

مُخالفةٌ لِصيغةِ الفاعلِ

أي اسم الفاعل [illegible] على
فعل [illegible] في الحركات والسكنات
[illegible]
[illegible]
فإن قلت [illegible] مخالف لصيغة الفاعل
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

فلو زاد على [illegible] وهو قولنا
[illegible] اسم التفضيل ه

[illegible]

على حسب السماع كحسن

اى على قدر ما يسمع من العرب ش

وصعب وشديد وتعمل

فان كل واحد يخالف اسم الفاعل صيغة
والاجارة انه لم يجامعها فاسر كان يخالف
بعضها بعضا في لزنة ابضاح اتفاق
افعالها في الصيغ وللتنبيه على هذا
والتوضيح له مثل في مثالة مختلفة اتفقت
في صيغ افعالها ش

عمل فعلها وتقسيم مسائلها

اى تقسيم صورة مسائل الصفة المشبهة ش

أَنْ يَكُونَ الصِّفَةُ بِاللَّامِ

أي بلام التعريف

عن لام التعريف لعدم الواسطة بين [illegible]

أي معمول الصفة المشبهة [illegible]

أَوْ مُجَرَّدَةً وَمَعْمُولُهَا

أي بغير اللام

وعلى التقديرين فمعمولها اما ان يكون مضافا او معرفا باللام او مجردا عنهما وهذه قسمة حاصرة ايضا لان الاسم اذا لم يكن مجردا لا يخلو عن احدهما البتة فحينئذ اذا كانت الصفة على قسمين ومعمولها على ثلاثة اقسام

مُضَافًا أَوْ بِاللَّامِ أَوْ مُجَرَّدًا

عنهما

عَنْهُمَا فَهٰذِهِ سِتَّةٌ وَالْمَعْمُولُ

فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَرْفُوعٌ

وَمَنْصُوبٌ وَمَجْرُورٌ فَصَارَتْ

على البدل من فاعل الواو بمعنى او او محمول على الجواز فانه من الواو على حقيقة

فاضرب الثلاثة في الستة ليصير القسمة ثمانية عشر فان قلت هذا اعتبرت اعراب الصفة لحصر القسمة اذ من قبل لم اعرابها في نفسها من احكام اعراب الصفات وما تقدم وانما الكلام هنا في احكامها لا في ابراد هيئة نفسها كذا في شرح المصنف

ثَمَانِيَةَ عَشَرَ فَالرَّفْعُ

عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ وَالنَّصْبُ عَلَى

التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ فِي الْمَعْرِفَةِ

وعلى

اى ويجب العمل الثلث بعين للصنف على مميز
ما ثبت ان تجوز ان يكون حالا او المحمد
المعرفة وظاهر او اما الثلث فلاان اعمال
ما بين هيئة الفاعل او المفعول به ومن فاعل
بعينه او المفعول اى الشيء كما مر

وَعَلَى التَّمْيِيزِ فِي النَّكِرَةِ

اى حيث صح مجيئها اى الحال جامدة
الى ان يكون على الحال ونسبت

وَالْجَرُّ عَلَى الْاِضَافَةِ

اى وتفصيل ما يسمى الصفة المشبهة
التي عشرة باعتبار كل
حسن جهة الى الاخر

ثمانية من الصفة ورفع المعمول
او نصبه او اضافته اليه

وَتَفْصِيلُهَا حَسَنٌ وَجْهُهُ

برفع وجهه ونصبه وجره ق

١٠١

ثلثة وكذلك حسن الوجه

اي في ثلثة الاحوال من الاعراب يعني لم يكون الصفة جرت والم نصبت او رفعت اما الرفع فهو الاصل اذا المفعول لهذه الصفة من

رفع الوجه ونصبه وجره

وحسن وجه الحسن

يريد التنكير الصفة ومعمولها جميعا في الثلثة من الاوجه المذكورة فهذه تسعة اوجه مع تنكير الصفة من

وجهه الحسن الوجه الحسن

ثلثة الوجه وضميره

تعريف الصفة الاضافة باللام

وجه

وجه اثنان منها ممتنعان

مثال الاول الحسن وجهه وجهه من

الحسن وجهه الحسن وجه

ولختلف في حسن وجهه

يعني امتنع من الاقسام الثمانية عشر ما كان الصفة معرفة واضفتها الى معمولها وهو مضاف كقولك الحسن وجهه وما كان معرفة واضفتها الى نكرة كقولك الحسن وجه اما امتناع المسألة الاولى فلان فائدة الاضافة وهي التخفيف بحذف التنوين فيها منتفية لسقوطها بلام التعريف فان قلت هذه الاضافة نقل من الرفع الى الجر وهو اخف دفعا لعثرة ما هذا التخفيف في الحسن الوجه كما مضيت في الاضافة وهذا اعتبره عنا قلت هذه الخفة صيغة فلا يتركها لاصل الجار والخفة التي في الحسن فان فيه تعاضد عدة من الخفة كما مر واما امتناع المسألة الثانية فلان فيها اضافة الى المعرفة الى النكرة وهي عكس ما ينبغي في المضافة فذكر كذلك فاطرح كذلك كذا ذكره المصنف ع

هذه المسألة مختلف فيها وهي ان يضاف الصفة نكرة الى ما هو مضاف الى معرفة فمنع قوم تلك المسألة لامتناعها اضافة الشيء الى نفسه لان الحسن هو الوجه اضافة الحسن الى الوجه وهي فاسدة وسيبويه والناس على جوازه هذه المسألة فافسدوا ما قاله المانعون بوجوه احدهما منع ان الحسن هو الوجه بل الحسن هو الشخص الذي له الوجه بدليل ان فيه ضمير الحسن وهو له كذلك يثنى ويجمع بحسب تثنيته وجمعه فيقال مررت برجلين وجهيهما وبرجال حسن وجوههم وثانيهما ان الحسن بعد اضافتها الى الوجه صار بمعنى الوجه فاما قبلها كان اعم من الوجه واضافة العام الى الخاص جائزة في كل الدراهم وعين الشيء وثالثها النقض بالحسن الوجه وهو اقوى المسائل ع

باضافة الصفة النكرة الى معمولها
وهو مضاف الى ضميره فقال الكوفيون
والمبرد ايضا لا يصح وسيبويه و
الناس على جوازه [illegible] حسن

244

والبواقي ما كان فيه

واراد بالبواقي الخمسة عشر بعد هذه الثلثة التي اثنان منها مستحسنات وواحد مختلف فيه وهي على ثلثة اقسام احسن وحسن وقبيح

ضمير واحد احسن وما

واما في الصفة لحسن الوجه وحسن وجها بتنوين الصفة نصب المعمول والحسن الوجه والحسن وجها بتعريف الصفة ونصب المعمول وحسن الوجه وحسن وجه والحسن الوجه بالمضافة او في المعمول لحسن وجهه برفع المعمول مع

كان فيه ضميران حسن

241

[illegible]

وما لا ضمير فيه قبيح

اشارة الى الفاعل الخ يعني ان الصفة اذا جرت على غير من هي له فلا بد ان يكون فيها ضمير يرجع الى الموصوف او فاعل ظاهر فيه ضمير ... على حسب ما سبق في الشرح

اي الصفة الى الظاهر

ومتى رفعت بها فلا ضمير

واعلم ان قوله رفعت وان كا [illegible]

ان خرطا ما خاصة الصورة كما هو حق الخطاب عام من حيث اللفظ كما في قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم وقول ابي الطيب اذا انت اكرمت الكريم ملكته وان انت اكرمت اللئيم تمردا وذلك انه لم يرد شخصا بعينه وكانه قال متى رفع المتكلم اسما ظاهرا من

اي وان لم ترفع الظاهر بها بل نصبته او جررته

اي في الصفة

فيها فهي كالفعل والا فثنها

اي فالصفة حينئذ تكون كالفعل اي بمنزلته في كونه اذا قدم وحد والتثنية والجمع وان استكن فيه ضمير الواحد الاثنان الى المظهر وحينئذ لا يخلو من ان يكون معمولها مضافا الى ضمير الموصوف او لا فان كان فهو احد القسمين من احسن المسائل لوجود ضمير واحد هو ضمير الصفة المعمول من غير زيادة وهو الضمير الصفة معه ومثاله جاءني زيد الحسن وجهه ورايته رجلا حسنا وجهه برفع الجميع الكل لا اسناد الصفة اليه فيه وان لم يكن فلا ضمير فيه لخلو الصفة والمعمول عنه حينئذ وهو القبيح من المسائل مثل جاء زيد الحسن الوجه معربهما ورايت رجلا حسنا وجها وجه تنكيرهما ومررت بزيد الحسن وجه بتعريف الاول وتنكير الثاني ومررت برجل حسن الوجه في جميع هذه الصور القبيحة لا اسناد الحسن اليه فيهما من

ضَمِيرَ المَوْصُوفِ فتُوَنَّثُ وتُثَنَّى

وَتُجْمَعُ وَاسْمَا الفَاعِلِ

وَالمَفْعُولِ غَيْرِ المُتَعَدِّيَيْنِ

مثل الصفة فيما ذكر

المشبهة من الوجوه المذكورة الثامنة عشرة ح

ومن تحو

اسم التفضيل ما اشتق

ولم يقل افعل التفضيل ليتناول خيرا وشرا والحاصل ان قوله اسم التفضيل احسن من قولهم افعل التفضيل لانه لا يدخل فيه فعل التعجب نحو ما افعله فان التعجب تفضيل في الحقيقة كما ذكر في بعض الشروح ويدخل فيه خير وشر والاثقال قولهم احسن من قوله وهو انه يدخل في تعريف المصنف زيد راكب على عمرو وفي الفصل ولا يدخل في قولهم افعل التفضيل لانا نقول المراد من قوله بزيادة

من فعل الموصوف بزيادة في ذلك الفعل

بغير

شامل لجميع ما هو عادم التفضيل من الفعل

على غيره ان ما يحصل مصدره الاصل بعد ما يصلح كالفضل في الاسم المتعدي

اي الحمل على موصوف يخرج اسم الزمان والمكان والآلة اذ ليس بثبت الموصوف ش

عَلَى غَيْرِهِ وَهُوَ أَفْعَلُ

اي اسم التفضيل على وزن افعل

وَشَرْطُهُ أَنْ يُبْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ

اي بناء اسم التفضيل

اي وشرط اخذ اسم التفضيل من

مُجَرَّدٍ لَمْ يَكُنْ لَيْسَ بِلَوْنٍ

اي من اللون والعيب قد يصاغ افعل لغيره
كاحمر واعور فلو بني منهما التفضيل التبس احدهما
بالاخر ولا يعلم حينئذ ان مراد المتكلم من مثل احمر
مثلا ذو حمرة ام زايد على غيره في الحمرة اما قولهم
زيد اجهل من عمرو فهو راجع الى زيادة العلم و
نقصانه فانه لا يستعمل الا اذا كان لكل واحد منهما
ولكن علم احدهما اكثر من علم الاخر وكانهم قالوا
زيد انقص علما من عمرو وكذا اوله سيبويه او نقول
المراد من العيوب الظاهرة وعلى نحو قولهم هو احمق
من هبنقة وقد عده سيبويه من الشواذ انتهى

ولا عيب لأن منهما أفعل

اي لغير التفضيل على غيره من

اى لغير معنى التفضيل نحو
اسود واعوج واعور

لغيره مثل زيد أفضل

مثال لما بني من ثلاثي مجرد
ليس بلون ولا عيب من

الناس فإن قصد غيره

اى تفضيل غير الثلاثي المذكورة وهو
الرباعي نحو دحرج وغير المجرد من الرباعي
نحو انحرج وذا اللون والعيوب نحو الحمرة
والعور من

[illegible]

توصل اليه بمثل اشد

اي تفضيله

وكيفية ما لم يبن منه فعل تركيب مناسب للمقصود دون خصوصية هو عام التفضيل

تقول اشد منه استخراجا

اي تقول في غير المجرد هو اشد استخراجا من

[illegible]

وبياضا وعمي وقياسه

اي تقول في الالوان هو اكثر بياضا منه

للفاعل

الجزء الثالث والثلثون منه

248

اي وقد يأتي افعل التفضيل الذي بني للفاعل دون المفعول [illegible]

للفاعل وقد جا للمفعول

اي لتفضيل المفعول على غيره وهذا على حذف القياس ذكره في المفصل وقد مثل نحو هو ليم اعذار لي اخره كش

نحو اعذر والوم واشغل

وزيد الام ملوم وعمرو الوم منه اي هو ملوم اكثر لومه على لوم عمرو مثل

من ذات النحيين ابي عن صاحبة ذات النحيين وقصتها مع خوات بن جبير في سوق عكاظ معروفة

[illegible]

واشهر ويستعمل على احد

[illegible]

ثلثة اوجه مضافا او

وهو ان يكون مضافا اي
المفضل عليه نحو زيد افضل

من او معرفا باللام فلا

اي او مصحوبا مصحوبا بلام الداخلة
على المفضل عليه نحو زيد افضل من عمرو

يجوز زيد الافضل من عمرو

وما

وَلَا زَيْدٌ أَفْضَلُ إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ

اي ولا يجوز لفظا زيد افضل بدون من

يعني لا يجوز استعماله مجردا عن واحد من تلك الثلثة لعدم الدلالة على التعيين ه من

فَإِذَا أُضِيفَ فَلَهُ مَعْنَيَانِ

يعني اذا اضيف الاسم الذي يصلح ان يكون في نفسه للتفضيل ع

أَحَدُهُمَا وَهُوَ الْأَكْثَرُ أَنْ

اي احدهما ان يكون المقصود اثبات الزيادة لموصوف اسم على ما اضيف اسم التفضيل اليه وهو المراد بقوله ان تقصد به الزيادة ع

قوله الا مثتنا من قوله الا بمن ع اي لا يستعمل اسم التفضيل فيما الظاهر في شيء من الصور الا في صورة التي كان اسم التفضيل فيها للشيء ه من

قوله اذا كان اسم التفضيل صفة لشيء من حيث اللفظ وذلك لشيء احد في مثالنا رجلا ه ع

249

تُقْصَدُ بِهِ الزِّيَادَةُ عَلَى مَنْ

اي زيادة اسم التفضيل يعني بيان زيادة موصوف على من اضيف اليه اسم التفضيل اليه فيما من فهم بركا فيه من اصل المعنى الذي اشتق اسم التفضيل من لفظه ش

أُضِيفَ إِلَيْهِ فَيُشْتَرَطُ أَنْ

يَكُونَ مِنْهُمْ مِثْلُ زَيْدٌ أَفْضَلُ

النَّاسِ

[illegible]

الناس فلا يجوز يوسف

اى واذا تحقق وجوب اضافة
الى ما هو بعضه امتنع يوسف

احسن اخوته لخروجه

ذكر المفصل انك لما اضفت الاخوة الى ضميره
فقد اخرجته من جملة من قبل ان المضاف خرج ان
يكون غير المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت هؤلاء
اخوة زيد لم يكن زيد في اعداد المضافين الى
زيد واذا اخرج من جملتهم لم يجز اضافة افعل الذي
هو هو اليهم لان من شرطه اضافته الى جملة من بعضهم
وهذا معنى قوله لخروجه عنهم

عنهم باضافتهم اليه

اى بسبب اضافة الاخوة من
وقد علم هذا التعويز ان امتناعه
لفوات شرط الذي هو كونه منهم

والثاني ان تقصد زيادة

مطلقة وتضاف للتوضيح

فيجوز يوسف احسن اخوته

فيجوز

[illegible]

ويجوز في الاول الافراد

اراد بالاول اسم التفضيل على ما يضاف اليه بالقصد ان يكون موصوفه زايد عليه في الفضل ع

والتثنية والجمع نحو افضل اسم التفضيل القوم الزيدان افضل القوم الزيدون افضل القوم هند فضلى الناس الهندان فضليا الناس الهندات فضليات الناس لكونه مخالفا لافعل المستعمل بمن لوجوه الاضافة فيه [illegible] في افعل معنا ومنه قوله تعالى اكابر مجرميها

اي ويجوز ايضا المطابقة اي

والمطابقة لمن هو له واما

وانما جاز المطابقة ليكون مطابقا للموصوف وهو الاصل في الباب كذا في بعض الشروح

[illegible]

الثاني والمعرف باللام فلا بد

اي وفي الاضافة التي يقصد بها اثبات مجرد الفضل يجب المطابقة بين اسم التفضيل وموصوفه نحو هند فضلى النساء والهندات فضليات النساء لان اسم التفضيل لما كان لبيان مجرد الفضل كان بمعنى الفاضل نص عليه الامام عبد القاهر وفي الفاضل يجب المطابقة فكذلك في افعل الذي بمعناه ع

اي ذكر افعل المعرف باللام لا بد من المطابقة لعدم المشابهة المذكورة وهو ذكر المفضل عليه ووجود اللحوق اقيما لكونه صفتين وحقها المطابقة ش

[illegible]

من المطابقة والذي بمن

اي اسم التفضيل الذي استعمل بمن

مفرد مذكر لا غير ولا يعمل

في مظهر الا اذا كان صفة

لشيء وهو في المعنى لمسبب

مفضل باعتبار الاول على

استثناء من قوله على احد وفي الحاصل استثناء من استثناء كانه قال لا يستعمل الا على احد الاوجه الثلثة

لقوله تعالى نعلم السر واخفى اي واخفى من السر والمراد حصول العلم وقد حصل بالغرض ولا حاجة الى ذكر

المفضل ومما حذفت منه من وهي مقدرة قول الشاعر وهو الفرزدق ان الذي سمك السماء بنى لنا

بيتا دعائمه اعز واطول اي اعز من كل شيء واعز من سائر الدعائم واطولها وقيل اعز من ان يوصف

واما اخراه افعل التفضيل لكن لما كثر استعماله استعمال الاسماء التي لا تفضيل فيها فلهذا

يستعمل مجردا من هذه الثلثة واعلم انه يستعمل جلى ودنيا مجردين من هذه الثلثة

ان حقهما ان يكون مع احدها لان الدنيا تانيث الادنى وجلى تانيث الاجل الا ان الدنيا

لكثرة استعمالها فاجريت مجرى الاسماء فقلبت الواو فيها فرقا بين الاسم والصفة وان جلى

غلبت على الدعوى المخصوصة تجري مجرى الاسماء التي لا تفضيل فيها ولهذا جنح وبنى

لشيء وهو في المعنى

اي لمتعلق ذلك الشيء للذي يكون اسم التفضيل صفة له من جهة اللفظ
اللفظ وذلك المتعلق هو الكحل في امثالنا ع
اي يكون ذلك المتعلق مفضلا ع
من حيث المفضل ع حال من المستكن في العامل الحي مسببه ه س

لمسبب مفضل باعتبار الأول

اي الموصوف اللفظي ع وهو الرجل في مثالنا ع

على نفسه باعتبار غيره

اي ذلك الحال ان اسم التفضيل صفة لمسبب ذلك الشيء المتصف به

اي يكون ذلك المتعلق المفضل مفضلا عليه باعتبار غيره وهو زيد في مثالنا ه

حال من قوله على نفسه الذي هو المستكن في مفضل من جهة المعنى ولما كان نفسه مفعولا بواسطة صح مجيء الحال
منه والباء في للملابسة وتقدير لمسبب مفضل حال كونه باعتبار الأول على نفسه باعتبارين مختلفين وقد اعمله
بعض العرب في الاسم الظاهر مطلقا اجراء له مجرى اسم الفاعل وقد حكاه سيبويه اذا عرفت هذا فنقول انما اشترط
جريان افعل التفضيل على شيء لانه لو وقع في أول الكلام يضعف الوصفية ولا يعمل ولهذا اسم التفضيل كالصفة
الواقعة بعد حرف النفي لانه ضعيف عمله وانما اشترط ان يكون في المعنى لمسبب لما جرى عليه في الظاهر لانه
لو لم يكن عاملا في الفاعل الظاهر لوجود علة في المضمر حينئذ والى المفعول الظاهر قطعا لجواز ان يكون اسم
التفضيل مشتقا من اللازم وانما اشترط كون المسبب مفضلا ضرورة كون اسم التفضيل في المعنى وانما ذكر مفضلا
ليتوصل الى قوله على نفسه وانما اشترط تفضيله على نفسه ليبقى المسبب المفضل ضرورة كون اذا قلت بفعله

يعني اذا وقع اسم التفضيل بعد النفي ...

قوله في مظهر انما قيد بالمظهر ليخرج الضمير ...

252

[illegible]

مَنْفِيًّا مِثْلُ مَا رَأَيْتُ رَجُلًا

اي حال كونه هذا التفضيل منفيا وقيل حال كونه افعل التفضيل منفيا س

[illegible]

أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ

[illegible]

فِي عَيْنِ زَيْدٍ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى حَسَنٍ

[illegible]

مع انهم لو رفعوا فصلوا

يعني لو لم يعملوا اسم التفضيل في

بين الحسن وبين معموله

باجنبي وهو الكحل ولكان

الكحل مبتدأ لكان الكحل مبتدأ انتفا احمال الشيء
اخر وهو مقدم واحسن الكحل ذلك والمراد لكان قبل
صلوحه للابتداء بتقديم الخبر لان الكحل كون خبرا
حينئذ وهو مقدم على صحح كون الحسن مبتدأ وهو
منه فوجب رفع الحسن لكون خبرا عن الكحل الانتفا
مصحح للابتداء سواه ولو رفعوا الحسن لفصلوا بين الحسن
ومعموله اي متعلقه الذي هو متمم لمعناه بمنزلة جزئه
وهو منه باجنبي اي بمبتدأ لا يكون بمنزلة الحسن وهو الكحل
وهذا اشارة الى سؤال وجواب ووجهه ان يقال
على تقدير نصب الحسن يلزم ايضا الفصل بين الحسن
ومتعلقه بالفاعل وهو الكحل فاشار الى الجواب بقوله
باجنبي يعني المبتدأ اجنبي من حيث انه لا يكون كالجزء
من الخبر ولهذا يحتاج الى الرابط بينهما بضمير بخلاف
الفاعل فانه كالجزء من الخبر ولهذا يحتاج الى الرابط
بينهما بضمير بخلاف الفاعل فانه كالجزء من عامله
فالفصل به كلا الفصل وكذلك جاز مررت بزيد قائما عمرو
فان قلت فليقدم منه على الكحل حتى لا يلزمه
المبتدأ الخبر قبل مصحح قلت اجاب المصنف عن ذلك
في شرحه بقوله ولو قدمت منه لرجع الضمير الى غير مذكور
في بعض الشروح خطئ قول المصنف بانه يجوز ان
يكون ضمير المبتدأ مقدما عليه كلمة قولك في داره زيد
والمصنف بانه يجوز ان يكون معرف بهذا اول الكلام

[illegible]

تَقُولُ اَحْسَنُ فِي عَيْنِهِ

الْكُحْلُ مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ فَاِنْ

قَدَّمْتَ ذِكْرَ الْعَيْنِ قُلْتَ مَا

رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ الْحُسْنُ فِيهَا

يعني ما رأيت كعين زيد الحسن فيها الكحل

الْكُحْلُ مِثْلُ وَلَا أَرَى كَوَادِ

لما وقع في العبارة الثالثة التغيير

السِّبَاعِ حِينَ يُظْلِمُ وَادِيًا

وحين جملة ظرفية حال عن وادي السباع ه‍ س

تعلقه كوادي السباع في حيز النصب

مررت على وادي السباع

الكثير من الحذف والتقديم حتى يوهم بما عليه
حاجة احتاج الى تمثيله بما جاء من العرب بالحاديثه
ومن قوله مررت اي على وادي السباع ولا ادري
كوادي السباع حين يظلم واديا ،، اقل به ركب اتوه
تابة ،، واخوف الا ما وقى الله ساريا ،، ولما كان الشهاد
يتأتى ببعض كل من البيتين اكتفى بذلك القدر ولم يحتط
الى ذكر الزيادة لارتباط هذا القدر على ما ذكر من
العبارة الثالثة ه‍ س

لشدة الخوف وذلك مصدر لان اللبث نوع من الاثبات وقيل
حال اي اتوه متوقفين ماكثين
وقيل والوجه من الاول لان
المعنى ان سير الركب وادي
السباع اقل من ثبوته عشرة
من وادي وبره ه س

عطف على اقل ه س

اَقَلُّ بِهِ رَكْبٌ الفِعْلُ مَا

افعل التفضيل هنا و ... جانب اللفظ
على وادي ويسوق المعنى لمسبة ...
مفضل باعتبار الاول ... العابد
الى الوادي على نفسه اي على
نفس الركب باعتبار من وادي السباع ه م

دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهِ مُقْتَرِن

وينبغي ان يراد بما الكلمة وبالدلالة الدلالة الاولية
بالاقتران ... ان بحسب اصل الوضع حتى ...
النقوض المذكورة في حد الاسم ه ق
قوله ما دل على معنى شامل للكلم الثلث ...

بِاَحَدِ الازْمِنَةِ الثَّلٰثَة

ومن

ومن خواصه دخول قد

اى خواص الفعل تردفا له ما لعلامة اللفظية بعد تعريفه بالامور المعنوية ليسهل على المبتدى دركه ويمتنع كما في تعريف الاسم اى من علامات اللفظية دخول قد ه ش

والسين وسوف والجوازم

عطف على قد فيجر لان قد مجرور باضافة الدخول اليه وسوف عطف على السين ولم يظهر فيه الجر لانه حرف بخلاف السين فانه اسم للاول من حروف سوف واللام في السين بدل الاضافة ه ش

ولحوق نحو تا فعلت وتا

المراد الضماير المرفوعة المتصلة البارزة وهي الالف المثنية نحو فعلا ويفعلان والواو لجمع المذكر نحو فعلوا ويفعلون والنون لجمع المؤنث نحو فعلن ويفعلن والتا للمخاطبة نحو تفعلين والنون للمتكلم مع غيره نحو فعلنا والتا المتحركة مفتوحة للمخاطب المذكر نحو فعلت ومكسورة للمخاطبة نحو فعلت وبضم هذه التاء في تثنيتهما او جمعهما نحو فعلتما وفعلتم

سنة ٩٦ هجري

التَّانيثْ سَاكِنَةً

وانما تختص تاء التانيث الساكنة بالفعل لان وضعها لتدل على ان فاعل الفعل مونث وهذا المعنى الموجب لها في الفعل وانما قال ساكنة لانها لو كانت متحركة لم تدخل في الفعل بل تختص بالاسم نحو ضاربة وقايمة ولانها انما وضعت ساكنة ليكون فرقا بين تاء الاسماء وتاء الافعال ولا يلتبس الامر لان المتحركة لغويتها بالاسم ○

اَلْمَاضِي مَا دَلَّ عَلَى زَمَانٍ

اي الفعل الماضي ○

اي فعل فهم منه بالوضع زمان فقوله ما دل زمان شامل لجميع الافعال ○

قَبْلَ زَمَانِكَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ

خبر لمحذوف اي الماضي مبني

[illegible]

الجزء الرابع ثلثون

216

مَعَ غَيْرِ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ

الْمُتَحَرِّكِ وَالْوَاوِ وَالْمُضَارِعُ

ما اشبه الاسم باحد

اي الفعل المضارع

اي مع غير الواو ... وانما قال مع غير الواو ... دون الفتح نحو ضربوا للمجانسة

اي بسبب سكون احد حروف نايت في اوله فخرج نحو الماضي لعدم مشابهة الاسم نحو جمع كامر و الفعل الماضي لاشتراكه مشابه باحد حروف نايت وعلى هذا لكان الاسم عرفيا مرعيا فيه المعنى اللغوي لان المضارعة في اللغة هي المشابهة والمشتقة من الضرع وهو الثدي لان كل واحد من الضرعين مثلين الشبه الاخر

حُرُوفُ نائِبٍ لِوُقُوعِهِ مُشْتَرَكًا

وَتَخْصِيصُهُ بِالسِّينِ

أَوْ سَوْفَ فَالْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ مُفْرَدًا

وَالنُّونُ

او النون له مع غيره والتا

للمخاطب وللمونث وللمونثين

اي المخاطب المذكر المثناه وجمعه نحو ضربتما

غيبة والتا للغايب غيرهما

مصدر نصب على الحال من المونثين في تقدير غايبين والمصدر يستوي
فيه الموحد والمثنى لكانتا رفعا اي مرفوعتين وحقه ان يقال للمونث غيبة
وللمونثين غيبة ولكن اكتفى بذكره في موضع واحد اختصارا وتفاديا عن التكرار
ثم قوله هذا اولى من قول ساير النحويين التا للمخاطب وللمونث الغايبة قال
المصنف رحمه الله لانهم لا ارادوا بالمونث المونث مطلقا وهو باطل بقولهم
الناصرت لان هذا مونث من غير تاء وان ارادوا بالمونث المفرد فهو باطل
بقولهم المرتان ضربتا فانه بالتا ليس بمفرد ٥ من

وَحُرُوفُ الْمُضَارَعَةِ

لما فرغ من بيان معاني هذه الحروف شرع في بيان حركاتها منه

مَضْمُومٌ فِي الرُّبَاعِيِّ مَفْتُوحٌ

فِيمَا سِوَاهُ وَلَا يُعْرَبُ مِنَ

الْفِعْلِ

الفِعْلَ غيرهُ اِذا لَمْ يَتَّصِلْ

اي الفعل المضارع

يعني المعرب من الفعل غير الماضي وهو الفعل المضارع اذا لم يتصل به النونين فان عند اتصال احدهما يصير مبنيا

بِهِ نُونُ تاكيدٍ اَوْ نُونُ جَمْعِ

مُؤَنَّثٍ وَاِعْرابُهُ رَفْعُ

اما ما وقع اذا اتصل به نون جمع مونث فيبنيها بالماضي نحو تفعلن عند سيبويه وقال غيره لئلا نابان الاصل في الفعل البنا كما صحح الفتوى ايذانا على ان اصل باب يوب وقيل الانه لو اعرب بالحركات لزم خلاف القياس في اعراب التثنية و الجمع بالحروف ولو اعرب بالحروف لزم الجمع بين النونين اذا احرف للافعال الموصوف وقيل لان هذه النون اوجبت تسكين ما قبلها لان هذه النون قياسا على فعلن وعند حصول السكون يتعذر الاعراب ٥ من

ونصب وجزم فالصحيح المجرد

اعطى المضارع الاعراب الثلثة لفوط
مشابهتها بالاسم على هذا العدد لم يجعل
الجزم عوضا عن الجر لامتناع معنى عامل الجر
وهي الاضافة في الفعل ه عج

عن ضمير بارز مرفوع

للتثنية والجمع والمخاطب

المؤنث

اي لتثنية الفاعل مذكرا كان او مؤنثا مخاطبا او غايبا
نحو تفعلان بالياء والتاء ... ولقايل ان يقول ان
الضمير البارز المرفوع لا يكون الا للتثنية والجمع والمخاطب
المؤنث فيدل الاحتياج اليه ... قال المصنف رح
ولا يكون هذا الضمير البارز المرفوع
في المضارع الا للتثنية والجمع والمخاطب
والمخاطب المؤنث وانما ذكر مبينا للحالة
... ما ذكره الشيخ في بسيطه
من شبهة الا متدارك ه من

المؤنث بالضمة والفتحة

اي في الصحيح المجرد عن الضمير البارز المرفوع ... [illegible]

وبالفتحة حالة النصب ... [illegible]

والسكون مثل يضربن

والمتصل به ذلك بالنون

اي واعرب المضارع المتصل بالضمير البارز المرفوع للتثنية ... [illegible]

وانما اعربت بالنون لانه لو جعل بالحركة للزم جعل ... [illegible]

وَحَذْفُهَا مِثْلُ يَضْرِبَانِ

اي يعرب بحذف النون حالة النصب والجزم ٥ شر

وَتَضْرِبُونَ وَتَضْرِبِينَ

بالياء للجمع المذكر الغايب وبالتاء للجمع المذكر المخاطب ٥ شر

للمخاطب المونث ٥ شر

وَالْمُعْتَلُّ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ

بِالضَّمَّةِ

اما تقدير الضمة علي الواو فلان تلفظها يستلزم اجتماع اربع ضمات وفي تقدير ضمتين وضمها وضم ما قبلها واما تقديرها علي اليا فلثقلها عليها كما في الاسم المنقوص واذا حذفت الحركات من الاسم مع دلالتها علي الفاعلية فلان يحذف من الفعل مع عدم دلالتها علي معنى اولى ٥ ش

260

بالضمة تقديرًا والفتحة

اي اعرابه بالضمة تقديرا الذي بالضمة الكاينة علي الواو والياء في التقدير دون اللفظ حالة الرفع ٥ ش

وبالفتحة الملفوظة حالة النصب نحو لن يغزو ولن يرمي ٥ ش ولما كانت الفتحة اخف الحركات لم يحذف كما في المنقوص ايضا ٥ ش

لفظا والحذف والمعتل

اي بحذف الواو والياء الكاينة في اخر المعتل حالة الجزم نحو لم يغزو ولم يرم ٥ ش وانما حذفت الواو والياء في الجزم لانهم لو اقتصروا على حذف الضمة المقدرة والفتحة الملفوظة وابقوهما ساكنين لم يبق فرق بين الاعرابين وقد ثبت في كلامهم ان جعل الجزم في غير هذا المحل لطرف المدفوع كما حذفوا الحركة في يضرب والنون في يضربان ٥ ويضربون وتضربين

وهما فيما نحن فيه لطرف الكلمة فيحذفوها للفرق بين الاعرابين ولم يكونا اعرابين او نائبين عن الاعراب لمشابهتهما بالحركة لانهما غير متحركين كما ان الحركة غير متحركة فيه ايضا ٥ ش

اي المضارع المعتل الاخر بالالف ٥ ش

جزمًا

بالالف بالضمة والفتحة

صحيح ٥ س

اي اعرابه بالضمة تقديرًا حال الرفع ٥ ش

وبالفتحة تقديرا حال النصب ٥ ش

تقديرًا والحذف ويرتفع اذا

تجرد عن الناصب والجازم

مثل يقوم زيد وينتصبان

ولن

قوله ويرتفع لما فرغ من بيان انواع المضارع شرع ببيان العامل لكل نوع منها بقوله ويرتفع الخ
وهذا مذهب الكوفيين والفراء واستدلوا على صحته بانه ينتصب عند دخول الناصب وينجزم عند دخول
الجوازم واذا لم يدخلاه يرتفع فدل على انه يرتفع بتجرده عن النواصب والجوازم بدخولهما ولان المضارع
فرع الاسم في الاعراب فكما ان الاسم اذا تجرد عن العوامل اللفظية يرتفع فكذا المضارع تحقيقا للفرعية
وعورض بان التجرد عدمي فلا يؤثر في الامر الوجودي وهو الرفع وسكت تقرير المصنف عن اختياره هذا
المذهب مع ما فيه من الفساد المذهب وذهب الكسائي الى ان يرتفع باحد حروف اتين وذهب سيبويه
واصحابنا البصريون الى ان الرفع للمضارع هو وقوعه موقع الاسم لانه امر معنوي
فاشبه المبتدا وقد يحمل الرفع فلذا اهداه

٢٤١

وَلَنْ وَإِذَنْ وَكَيْ وَبِأَنْ مُقَدَّرَةً

يعني تنصب بأن واخواتها ملفوظة وبأن مقدرة خاصة اذا كانت بعد حتى الى اخره وانما عمل ان مقدرة لانها ام الباب كما تقدم

بَعْدَ حَتَّى وَلَامِ كَيْ وَلَامِ

الْجُحُودِ وَالْفَاءِ وَالْوَاوِ وَأَوْ

ذكر النواصب جملة ثم بتفصيلها فقال فان خصص ان وقدمها على غيرها وجعلها كالام للباب ولذلك عملت ظاهرة ومضمرة والباقيات منها عليها وفي غيرها خلاف فان زاد منهم من قال لن اصلها لا ان واذن ماخوذ من اذ وان وكي ناصبة بمقدر ان بعدها وفائدة المثالين للنصب في الاول بالفتحة وفي الثاني بحذف النون

فَأَنْ مِثْلُ أُرِيدُ أَنْ تُحْسِنَ

إِلَيَّ وَأَنْ تَصُومُوا وَالَّتِي تَقَعُ

بَعْدَ الْعِلْمِ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الْمُثَقَّلَةِ

وَلَيْسَتْ

[illegible]

اي الواقعة بعد العلم وكونه بيانا للمصدر
التي هي صادرة ويمتنع نصب المضارع بها ش

262

وَلَيْسَتْ هٰذِهِ مِثْلَ عَلِمْتُ

اي الناصبة للفعل المضارع وذلك لان الناصبة لكونها علم
الاستقبال اذ هي موضوعة لنقل المضارع من الحال الى الاستقبال
تكون دليلا على ان ما بعدها غير معلوم التحقق والعلم دال على
ان ما بعدها معلوم التحقق وفي ذلك تنافر وبين بخلاف المخففة
فانها للتحقيق فتناسب العلم وسائر تحقيقات من هذه الرابطة سنذكر
في موضعه ان شاء الله تعالى ع ح

اَنْ سَيَقُومُ وَاَنْ لَا تَقُومُ وَالَّتِي

اي وان التي تقع بعد الافعال الدالة
على الظن نحو ظننت وخلت وحسبت جاز ان
يكون مخففة من الثقيلة نحو ظننت ان يقوم وان
يكون ان الظن يجي للتحقيق في بعض المواد
الاستعمال ويجي بخلافها فبحسب ذلك تقع بعدها
ناصبة او مخففة ه ع ح

تَقَعُ بَعْدَ الظَّنِّ فَفِيهَا

الوجهان ولن مثل لن ابرح

اي مثال لن الناصبة في قوله تعالى فلن ابرح

ومعناه نفي المستقبل واذن

اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها

اعلم ان لن انها حرف نفي وضعت لجواب حرف التنفيس وهما سوف والسين فقولك لن يخرج جواب لمن قال سيخرج او سوف يخرج فالحاصل انه لا فارق في نفي المستقبل الا بالتاكيد وعدمه ذكره في المفصل ولن لتاكيد ما يعطيه لا من نفي المستقبل تقول لا ابرح اليوم مكاني فاذا اكدت وشددت قلت لن ابرح اليوم وعلى هذا كان معناه امتداد زمان الانتفاء وقد قيل لن تفيد التاكيد والاستغراق وبه تمسك نفاة رؤية الله تعالى في الآخرة في قوله تعالى لن تراني وليس بشيء ولهذا جاز تحديد الفعل بعده نحو لن فعل الى وقت كذا ونحو اجاز لقوله تعالى لن ابرح الارض حتى ياذن لي اي حتى الانتهاء الغاية والذي يدل عليه قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا ولو كان للتاكيد لكان لفظ الابد تكريرا ونحو قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا فلو كان للتاكيد لزم التناقض لان اليوم يدل على الحال دون الابد ولن يدل على التابيد فلزم بينهما جمع بين النقيضين وهو صعب ابدا

اذن انما ينصب الفعل المضارع بشرطين

263

مَا قَبْلَهَا وَكَانَ الْفِعْلُ

اي ما قبل اذن من العوامل اي لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها وجاز ان يكون مراد من الاعتماد هو الفصل ه ش

اي الفعل المضارع الداخل عليه اذن ه ش

اشرط الامر الثاني لان

زمانه

مُسْتَقْبَلًا مِثْلُ اِذَنْ تَدْخُلُ

لانها تعمل لمشابهة ان المصدرية في ملازمتها الفعل فلما دخل الحال وقع بينهما نوع مباينة فلا تعمل عملها لي علم ان المصنف قد ترك احد شروط ان لا يفصل بينهما نوع مباينة و بين معمولها شيء لضعفها فلا يقال اذن في الدار اكرمك بالرفع اللهم الا ان يكون الفاصل قسما نحو اذن والله اكرمك لان القسم بالكلام كذا ذكر اللبيب في بسيطه ويمكن ان يقال انما ترك ذكره لكونه غير مطرد على سنن واحد ه ش

الْجَنَّةَ وَاِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ الْوَاوِ

يعني اذا وقعت اذن بعد الواو والفاء كقولك مجيبا لمن قال انا اتيك فاذن اكرمك وكقوله تعالى واذا لا يلبثون جاز الرفع لان حرف العطف نائب من العامل الفوقي فيكون ما بعد اذن معتمدا عليه فبطل كلام وجاز النصب لان اذن عامل حقيقي والعامل الذي يضمر بعد حرف العطف تقديري واعطاء العمل للحقيقي اولى قال المصنف الا ان الالغاء اكثر لحصول الاعتماد وبجاء القران قال الله تعالى واذن لا يلبثون واذن لا يوتون وقد جاء واذن لا يلبثوا في غير السبعة ه ع

ان قال في هذا الباب ومن المصدرية وهي عملت النصب لشبيهتها بان الثقيلة العاملة لشبيهتها بالفعل ووجه شبه المصدرية بالثقيلة من حيث ان لفظهما كلفظهما بعد التخفيف ومن حيث ان كل منهما يجعل ما بعدها في تقدير المصدر نحو علمت انك قائم اي قيامك ولحب ان تقوم اي قيامك ووجب ان تقوم ثم اخواتها الثلث وهي لن وكي واذن لشبيهتهن بها في ملازمتهن الفعل وفي كون الفعل بعدها للاستقبال كما ان لن للاستقبال فلما فات كون الفعل عندها للاستقبال فان شبهها بها فيفوت العمل ه ع

احد همان ش

اي اذا سبقت اذن بعد

وَالْفَاءُ فَوَجْهَانِ وَكَيْ مِنْذُ

اَسْلَمْتُ كَيْ اَدْخُلَ الْجَنَّةَ

وَمَعْنَاهَا السَّبَبِيَّةُ وَحَتّٰى

264

إذا كان الفعل مستقبلاً

بالنظر إلى ما قبلها يعني

كي أو إلى أن مثل أسلمت حتى

ادخل الجنة وكنت سرت

حتى ادخل البلد واسير حتى

تغيب الشمس فازار دار الجار

269

تَحْقِيقًا اَوْ حِكَايَةً كَانَتْ

نحو سرت حتى ادخل البلد
وانت في حال الدخول مخبر
عن الدخول الرفع ١٥ ع

حَرْفَ اِبْتِدَاءٍ فَيُرْتَفَعُ وَيَجِبُ

يعني يقلد بعدها اسم يكون مبتدا، والفعل خبره كما تقول في سرت حتى ادخل البلد
حتى انا ادخل البلد وذلك لانه لما امتنع
تقدير ان لفوات شرط الاستقبال والابد من
ليصح يكون ما بعد حتى اسما لما مر وسعد من
ويصح المعنى مع انه اكثر دورا وتقدير
ثم لما كان الفعل يعد خبر المبتدا المحذوف وكان مرفوعا
لكونه مجردا عن الناصب والجازم وهذا هو المراد
بقوله فيرتفع ١٥ ع

السَّبَبِيَّةُ مِثْلُ مَرِضَ حَتَّى

اى اذا كانت حرف ابتداء وجب ان يكون ما قبلها سببا لما
بعدها لانه لما بطل الاتصال اللفظي بين ما بعدها
وما قبلها وجب تحقق الاتصال المعنوي ليتحقق الغاية
التي هي مدلول لفظ حتى ...
...

قال المرض سبب لقطع الرجاء ...

لا يرجونه ومن ثم امتنع

الرفع في كان سيري حتى

ادخلها في الناقصة واشترط

حتى تدخلها وجاز في

اي وجاز رفع المضارع الواقع
بعد حتى اذا وقع بعد كان
التامة نحو كان سيري حتى
ادخلها لعدم احتياجها الى الخبر

التامة كان سيري حتى

اي واذا كان تامة جاز ان يقال كان سيري
حتى ادخلها بالرفع لعدم المانع وهو لزوم
المحال وهو نقا. كان الناقصة بلا خبر

بالنصب والرفع في

ادخلها وايهم سار حتى

اي وكذا جاز رفعه في هذا المثال نحو ايهم سار حتى يدخلها لان ...
هو السير غير متعين حتى تنافيا شكا ويقينا بل المتعين هو السائر
فيجوز الرفع حينئذ على ارادة الحال والنصب على الاستقبال
بخلاف قوله اسير حتى ادخلها اذ الاستفهام ثم في السير الغير
فافترقا من

يدخلها ولام كي مثل اسلمت

اي من المواضع التي ينتصب الفعل فيها باضمار ان بعد لام كي

لادخل الجنة ولام الجحود

اي ولام الجحود ايضا تنصب المضارع باضمار ان المصدرية لكونها حرف جر

لام تاكيد بعد النفي لكان مثل

وما كان

267

وما كان الله ليعذبهم

اي ما كان الله مريدا لان يعذبهم ه من

اي ومن تلك المواضع تنصب الفعل فيما باضمار ان ما بعد الفاء عم اي الفاء تنصب المضارع باضمار ان عند البصريين لا بنفسها والمراد التحقيق الخلف النصب بتجوازهم فيها وقد يتخلف في غير المواضع المذكورة في المتن

فعلم ان النصب ... معلل والجمهور على ان الحذف ... ان النصب فخالف النصب الى ... ولكن الباطن من ... الكوفيين وذهب

ناصب الفعل ... نصبها على الخلاف ... عند الكوفيين ... ان ما بعد الفاء ...

اعلم ان الفاء ... الفعل ... تنصبه بالفاء ... ان ما بعد الفاء ... اي كون

الجرمي الى ان الفعل ... الكوفيون على ... ان ينصب ... على الخلاف ... وقال

باب العطف ... وما بعدها ... والنصب ... الكل

احد من ... الاول ... العطف ... على الاول

الفا ... الفعل ... ومعنى العطف ... بعدها ... الاضمار من

قال ... الفاء لذلك ... وماكان ...

الثالث ...

والفا بشرطين احدهما

اي ... ان تكون الفاء للسببية ... ه من

والباء متعلق بمحذوف اي ينصب مقرونا بشرطين ه من

السببية والثاني ان يكون

اي والشرط الثاني هو ان يكون قبل الفاء احد الامور المذكورة في الكتاب لان ما قبلها ليس بسبب لما بعدها عند تحقق احد هذه الامور ولهذا لم يجر في الموجب الا في الضرورة لقوله سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا واراد به ان الحق ... لذلك في الواقعة ويكون للكلام ما اشتغل عنه غرض لفقه فيه ه من

اي قصد الى السببية ... الكلام تعذر ... معنى الطلب ... الذي ... الطرد والعكس ... ولا الناصب ... على ان لا ... الى الجواب ... لان ... الصيغة ... وصورها ... ان يكون الاول سببا للثاني من

[illegible]

في اكرمك على تقدير لهو خبر امارة كونه سببا للزيادة فقصدوا الجمع بين ان قصدهم ان يجعلوا الزيادة سببا للاكرام فنزلوا فيهم زيد منزلة المصدر نحو المصدر لكن منك زيارة ولما نزل ذلك منزلة المصدر وجب اضمار ان ليعلم انه لكون عطف الاسم على الاسم لعبث ان لذلك لم يظهرها لم يقدر ناصبا لم لمكان العامل على تقدير ان مع حصول سببية الزيادة للاكرام صار تقديرات كانه علم لهذه السببية فلهذا شرطت السببية ولمكان الثناء والمذكور المقتضي للاضمار على التدريج الذي مر انما يتصور بين الجبار وما كالفه وسوى هذه الاشياء المذكورة فلذا شرط ان يكون قبلها احد تلك الاشياء ع ولكل واحد منها احكام كثيرة يلزم النصب على تقدير بعضها والرفع على تقدير البعض الاخر كالامتناف ه حرك

قبلها أمر أو نهي أو استفهام

ومثال النهي لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اي لا يكن منكم طغيان فحلول غضبي عليكم ه مع

او نفي او تمنٍّ او عرض

ومثال التمني ما ليتني كنت معهم فافوز فوزا عظيما اي ليت لي كونا معهم ففوزا عظيما ه ك

والواو بشرطين الجمعية

اي الواو ينصب المضارع لا بنفسها بل بتقدير ان المصدرية لا بنفسها والكلام فيه على نحو ما ذكر في الفاء ه

وان لا يكون

[illegible]

وأن يكون قبلها ذلك واو

بشرط معنى الى أن والعاطفة

إذا كان المعطوف عليه اسما

اى وكلمة تنصب المضارع بشرط معنى الى ان كذا
قال الاكثرون وقال سيبويه بمعنى الا ان والامر فى
ذلك قريب ومنهم من جعل المعنى حتى واما ما دان يجب
سببه تقدير ان الا ولنفسها الا نها فى الاصل من
حروف العطف والاعمل لها فى الفعل ولئن قلت
انها ليست ههنا للعطف الا انهم قروها بالى او حتى
والا فلت ليس شى من هذه الحروف المفروضة مما يعامل
فى الفعل ايضا فوجب اضمار ان بعدها حتى يكون
الفعل معها فى تقدير المصدر لاختصاص هذه الاشياء
بالاسم وانما اشترطوا ان يكون او بمعنى احد الامور
الثلثة المذكورة ليكون لما بعدها تعلق بما قبلها الذى
غاية الشى طرفه وطرف الشى متصل به وكذا المستثنى
متصل بما قبله وانما عينوا هذه الحروف وان كان
لغيرها من الحروف وان كان لغيرها من الحروف والجارة
دلالة على التعيين ايضا لبنوق مقتضى او من احد
الشيئين الذى معنى قولهم لالزمنك او تعطينى حقى
اى تعطينى وتقدير معنا الزمنك الى ما يكون بما بينه
وان اعطا او الى ان تعطينى وتقدير الا ان يمكن
فى جميع الاوان والازمنة الا فى زمان الاعطاء والجملة
تعود فى الحاصل الى ليكن الالزام او قضا او لا
انها لو كانت بمعنى الى ان لكان التقدير الى ان
تعطينى بتكرير ان وهذا خارج من القول ولهذا
الامام عبد القاهر هذه العبارة حيث قال واو
بمعنى الا او الى ويمكن ان يكون مرادهم الى ان مع تقديره
بعدها ثم تكلفوا به تسامحا الجمهور فيما بينهم
ثم اعلم ان للكلام فى جواز الرفع بعدها كالكلام
فى الفاء والواو [illegible]

ويجوز اظهار ان مع لام كي

والعاطفة ويجب مع لا

في اللام وينجزم بلم ولما ولام

الامر

دخولهما على غير الموجب ولم يحمل عليها الا في النفي وفرقا بينهما ولم يعكس لان ...

اي ويجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها لام كي لئلا يلتبس ... لا النافية ... حرف الجر حرف النفي ... صدر الكلام

اي وينجزم المضارع المجازاة ... القسم الثاني من القسمين المذكورين اعني جواب ... الفعلين

قوله وكلمة يعم الحروف والاسما. وقدم الحروف الاربعة على كلم المجازاة المرقوة بانها الاربعة في الفعل بالنسبة الى قوة تاثير كلم المجازاة كالبسيط بالنسبة الى المركب حيث لان الاولى يوثر بالجزم في فعلي الشرط والجزاء في فعل واحد و الثانية في فعلي الشرط والجزاء معا ولهذا ذكر الاربعة ادوات عطف عليها كلم المجازاة الجازم المضارع ايضا كلم المجازاة لما ترها فيه لما ذكر من النقل ولسلب عينيه الى ان يضا ليه جملة اخرى تجعلها كالجملة الواحدة المطلولة التي يقتضي غاية التخفيف بسقوط الحركة او الحرف ولذا يجازى الجملتين جميعا الشرطية والجزائية وفائدة تضمين هذه الاسماء معنى الشرط هو الاختصار فان قولهم في تعميم ذوي العقول من يمر امر به معناه ان يمر زيد امر به وان يمر عمرو امر به وهلم جرا وقولهم في تعميم غير ذوي العقول ما تصنع اصنع معناه ان تصنع الكتابة اصنعها وان تصنع الخياطة اصنعها وهلم جرا وكذلك المكان والزمان والحال نحو اين تجلس اجلس ومتى تقرا اقرا وانى ... فان تجلس في السوق اجلس فيه وان تجلس في المسجد اجلس فيه وان تقرا اليوم اقرا وان تقرا غدا اقرا بعد غد وان تقرا حتى اقرا الى ما لا نهاية له عادة

الأمْرِ وَلا في النَّهْيِ وَكَلِم

[illegible]

المُجازاةِ وَهِيَ إنْ وَمَهْما

وَإذْما وَحَيْثُما وَأيْنَ وَمَتَى

[illegible]

وَمَنْ وَمَا وَأَيٍّ وَأَنَّى وَإِذْمَا

مَعَ كَيْفَمَا وَإِذَا فَشَاذّ

اي تجزم كيفما واذا فشاذ في
مع تجزم المضارع الحروف والاسماء المذكورة
غير شاذ ولا نادر واما كيفما واذا بدون ما فشاذ

وَبِأَنْ مُقَدَّرَةٍ فَلَمْ لِقَلْب

اي وتجزم المضارع بلم ولما وحكم
المجازاة وتجزم المجازاة ايضا بان جازمة
مقدرة بعد الطلب اي ... تعالى
قرن الله ...

المضارع

٢٢٥

[illegible]

الْمُضَارِعَ مَاضِيًا وَنَفْيَهُ

ونفيه حرف لما مثل لم إلا أن
إذا كان اسما فهو مخصوص بالماضي ٥

أي مثل لم في كلتا لكونها للمضارع ماضيا
ونفيه قال الرضي ب لما نفي الأزكار
من فعل ٥ وج لم ٥ لما
فإذا قلت ... منفيا الذي
النفي وإذا ... ٥

وَلَمَّا مِثْلُهَا وَيَخْتَصُّ بِالاسْتِغْرَاقِ

أي باستمرار ... ٥ [illegible]

وَجَوَازِ حَذْفِ الْفِعْلِ

عطف على الاستغراق أي لما يفارق لم بسبب الاستغراق
وجواز حذف الفعل الداخل عليه في قولك خرجت ولما أي ولما
تخرج فتسكت عليها كما تسكت على قد في وكان ذلك لنيابة ما المزيدة
مناب الفعل وفي لم حذف الفعل ضعيف ... ٥ م

ومعنى الاستغراق هو استمرار انتفاء الفعل لحدوثها واتصاله بزمان الحدوث
الإخبار ... الذي يقول لم يضرب لم ينفع الندم ... وإذا قلت لما كان حدوثه
ثم ينفع الندم أما لو ... اللفظ والإخبار ... وإذا كان لما لا فلهذا ... ان
حصل ... الإثبات ... النفي فلذلك ... فهذا الحد الذي
... ثم ... الإثبات ... ولهم الان ... الفاعل
الحصول ... الموجد ... الاتصال ... والنفي ٥ ...

أي باستمرار نفي الفعل من الماضي إلى وقت الإخبار
فإنك إذا قلت ندم زيد ولما ينفعه الندم كان معناه
استمرار انتفاء نفع الندم كان معناه إلى وقت
التكلم وإذا قلت ندم ولم ينفعه الندم لم يفد
ذلك الاستمرار ٥ ع

تقول خرجت ولما أي ولما تخرج ولا تقول
ولم كأنهم جعلوا ما زاد عليها سببا لزيادة
الاستمرار له ونائبا مناب المحذوف ٥ ع

ولام الأمر اللام المطلوب

اي هي اللام التي يطلب بها نقول

بها الفعل ولا للنهي يجي

من الفاعل المتكلم او الغائب

المطلوب بها الترك وكلم

المجازاة

المجازاة تدخل على الفعلين

اي الحروف الجازمة

لسببية الاول ومسببية

اي تدل على ان الفعل الاول سبب والثاني مسبب

الثاني ويسميان شرطا وجزاء

اي وضع الاول شرطا لكونه علامة على وجود الثاني

فَإِنْ كَانَا مُضَارِعَيْنِ أَوِ الْأَوَّلُ

اي الفعلان المتوقل او السبب والمسبب والثاني او الشرط والجزاء من

فَالْجَزْمُ وَإِنْ كَانَ الثَّانِي

اي فوجب المضارع في الصورتين ورفعه شاذ لقبول المحل ووجود العامل وعدم المانع لحلول عين المضارع فانه لا يقبل الجزم وقبول المحل للاثر شرط التاثير والموثر فيه من

فَالْوَجْهَانِ وَإِنْ كَانَ

272

الْجَزاءُ مَاضِيًا بِغَيْرِ قَدْ

لَفْظًا وَمَعْنًى لَمْ يَجُزْ

الْفَاءُ وَإِنْ كَانَ مُضَارِعًا

مُثْبَتًا أَوْ مَنْفِيًّا بِلا

فَالوَجْهَانِ وَإِلّا فَالفَا

وَيَجِي إِذَا مَعَ الجُمْلَةِ

الاسمية

الاسمية موضع

الفاء وان مقدرة

يعني بتقدير ان بعد افعال
الخمسة فينجزم الفعل المضارع
الواقع بعدها بها اذا قصد
ان لاول سبب للثاني ٥ ع

بعد الامر والنهي

كذا وقع في بعض النسخ ونسخة الوافية والبسيط ذكر
في شرح المصنف في قوله وان مقدرة بعد الامر والنهي
والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية فهذه النسخة
اولى بالقبول من لا في البناء منقول عن المصنف ره

والاستفهام والعرض

والتمني إذا قصد

يعني صحة تقدير حرف الشرط مربوطة
بأن يقصد أن الأول سبب للثاني ليصير
الكلام من ربط الشرط والجزاء

السببية مثل أسلم

تدخل

274

تَدْخُلِ الجَنَّةَ وَامْتَنَعَ

لَا تَكْفُرْ تَدْخُلِ النَّارَ

خِلَافًا لِلْكِسَائِيِّ

لِاَنَّ التَّقْدِيرَ اَنْ لَا

تَكُفَّ الْاَمْرُ صِيْغَةٌ

يُطْلَبُ بِهَا الْفِعْلُ مِنَ

الْفَاعِلِ

الْفَاعِلِ الْمُخَاطَبِ بِحَذْفِ

حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ

وَحُكْمُ آخِرِهِ حُكْمُ

الْمَجْزُومِ فَإِنْ كَانْ

بَعْدَهُ سَاكِنٌ وَلَيْسَ

بِرُبَاعِي زِدْتَ هَمْزَةً

وصل

٢٧٦

[illegible]

وَصْلٍ مَضْمُومَةً

[illegible]

اِنْ كَانَ بَعْدَهُ ضَمَّةٌ

[illegible]

وَمَكْسُورَةً فِيمَا

سواه نحو اقتل واضرب

اي وان لم يكن بعد الساكن ضمة وجب كسر الهمزة ه سواء كان بعد الساكن كسرة نحو اضرب من يضرب او فتحة نحو اعلم من يعلم لتعذر الضم والفتح لحصول الالتباس الا ترى انك لو قلت اضرب بضم الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي المبني للمفعول وبمضارع الرباعي للمتكلم ولو قلت اضرب بفتح الهمزة لالتبس بماضي الرباعي نحو اكرم ولو قلت اعلم بضم الهمزة لالتبس بمضارع المتكلم للمفعول ولو قلت اعلم بفتح الهمزة لالتبس بالماضي الرباعي ه ف

واعلم وان كان رباعيا

فمفتوحة مقطوعة

اي فهمزته مفتوحة مقطوعة ه غ

فعل

فِعْلُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

هُوَ مَا حُذِفَ فَاعِلُهُ

فَإِنْ كَانَ مَاضِيًا

ضُمَّ أَوَّلُهُ وَكُسِرَ مَا

قَبْلَ آخِرِهِ وَيُضَمُّ

الثَّالِثُ مَعَ هَمْزَةِ.

الوصل

الْوَصْلِ وَالثَّانِي

مَعَ التَّأخُوفِ لِلَّبْسِ

اي افصح من اللغات الباقية

وَمُعْتَلُّ الْعَيْنِ الْأَفْصَحُ

اراد بالمعتل العين هنا ما كان من الثلاثي المجرد وان اطراد تلك اللغات انما يكثر فيه بخلاف غيره فانه على التفصيل الذي سياتي ثم في البناء المبني للمفعول من الماضي المعتل العين ثلاثة مذاهب احدها وهو الافصح قيل وبيع وذلك لان القياس هذا البناء ان يأتي مضموم الفاء مكسور العين فقيل قول وبيع فاستثقلت الكسرة عليها فنقلت الى ما قبلها بعد طرح حركته ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ثم نحو قيل وبيع ففي قيل خفتان خفة الاركان في القلب وفي بيع خفة الاركان وابدال الضمة بالكسرة وقد خرج عنها قول وبوع مع زيادة ثقل اخر يعني البيان اذ اواخر بيع فكان اضعف والقول الاول افصح واكثر والاشمام وان كان كالاول في الحقيقة ولكن حطط رتبته عنه لميل اي الثاني في صورة رعاية لحق الضمة بعقد الاركان فصار فصيحا لا ضعيفا والثالث علامة الدليلين جميعا منه

قِيلَ وَبِيعَ وَجَازَ الْاِشْمَامُ

وَالْوَاوُ وَمِثْلُهُ بَابُ

اُخْتِيرَ وَانْقِيدَ

اي الجيد نحوها سوى الثلاثي الناقص
فلا يدخل الملفي ٥ مح

دُونَ اسْتُجِيزَ وَأُقِيمْ

اي دون مجهول ماضي السداسي والرباعي فانه ليس كمثاله في الوجوه المذكورة ان ما قبل حرف العلة فيهما ساكن كان احدهما استجيز واقوم بالياء والمذكورين فيهما لياء مثل بيع وقول ٥ ونقل الضمة والكسرة بعدها على الياء والواو فلا يكن فيهما وجه واحد وهو الكسر الصريح اذ القياس فيها اذا سكن ما قبلها نقل الحركة الى ما قبلها فقط فتعين فيها الكسر الصريح اذ لا ضمة قبلها ليجوز الواو والاشمام رعاية للضمة ٥ مش

وَإنْ كَانَ مُضَارِعًا

يعني ان كان الفعل الذي يصاغ منه صيغة المبني للمفعول مضارعا ٥ مح

اي وان كان الفعل الذي ... صيغة

ضُمَّ أَوَّلُهُ وَفُتِحَ مَا

قَبْلَ آخِرِهِ وَمُعْتَلُّ

لتميّز عن بناء الفاعل ولم يجز الاقتصار على احدهما
اذ الاقتصار على فتح ما قبل الآخر لم يفد في مثل يعلم
وعلى الضم في مثل يخرج فعلم انه لا بد
من التغيير من كلا الطرفين كيضرب ويعلم

اي كلما كان المضارع الذي
سمي منه ما لم يسم فاعله معتلا في
العين

اي ينقلب العين المتحركة
في المضارع [illegible]

الْعَيْنِ يَنْقَلِبُ فِيهِ

[illegible]

اعلم ان التعدي في اللغة هو التجاوز [illegible]
[illegible] الفاعل الى المفعول

الْعَيْنُ أَلِفاً الْمُتَعَدِّي

المعتدى ن غير المعتلى

[illegible]

ما يتوقف

ما يتوقف فهمه

على متعلق كضرب

فيخرج بقوله على متعلق الفاعل فانه يتوقف فهم الفاعل على جهة الاسناد ونسبة الى المفعول على جهة التعلق ولذا تعددت المفاعيل اعني المفعول به وفيه ونحوهما دون الفاعل الا ان جهة الاسناد غير متعدي الى الصدور وغيره لها بالتطفل بخلاف المفعول فان جهة التعلق متعدية الى التعلق به وفيه وله ومعه غير ان التعلق على وجه يتوقف فهم المعنى على المتعلق مخصوص بالمتعدي فلذا اخذ التوقف في تعريفه والاولى ان يقال في تعريفه ما يتوقف فهمه بعد فاعله على متعلق فان ضرب كما لا يفهم معناه بدون مضروب كذلك لا يفهم بدون ضارب وهذا يمكن ان يكون مراده

وغير المتعدي بخلافه

كقعد والمتعدي

يكون الى واحد

واثنين كأعطى

وعلم

وعلم والى ثلثة

كاعلم وارى وانبا

انما قدم اعلم و ارى على اخواتها
لانهما متعديان الى ثلثة مفاعيل
اصالة من غير خلاف ٥ من

وانبا واخبر وخبر

وحدث وهذه مفعولها

الاول كمفعول اعطيت

والثاني والثالث كمفعولي

علمت

عَلِمْتُ أَفْعَالُ الْقُلُوْبِ

ظَنَنْتُ وَحَسِبْتُ وَخِلْتُ

وَزَعَمْتُ وَعَلِمْتُ وَرَأَيْتُ

وَوُجِدَتْ تَدْخُلُ

ثم هذه الافعال السبعة متفق عليها وقد اضيفت الى هذه السبعة ورايت وتعرف
وادخل بعضهم فيها سميت وكنيت والحذت وجعلت في احد اقسامها كقوله تعالى وجعلكم
ملوكا تجعل هنا من جزئها تعالى ان الثاني ... واما الحذ فكقوله تعالى واتخذ الله
ابراهيم خليلا وقيل ليس اتخذ منها ولذلك تعدى الى الثاني بحرف الجر كقوله تعالى
لو شئت لاتخذت عليه اجرا وقد تاول قوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا بانه تعدى
الى احدهما بحرف الجر ثم حذف وكذا تقول في ... الاستفهام خاصة نحو متى تقول زيدا منطلقا
بمعنى ... وبنو سليم يجعلونها ... قلت اجمع ... وان كان ... مختلفا فيه
غير متفق عليه لكن المصنف ... على ذكر السبعة المذكورة ولم يتجاوز الى غيرها ...

عَلَى الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ

لِبَيَانِ مَا هِيَ عَنْهُ

يجوز فيخبر

فَيَنْصِبُ الْجُزْئَيْنِ

فاذا دخلت علي الجملة المركبة عن الجزئين المبتدا والخبر واثرت في النسبة القبلية بينهما بالتغيير عن الاحتمال الي القطع علي احد محتمليها نصبت الجزئين معا علي المفعولية ثم ان النصب وغيره من الاعراب اثر وهو بتاثير العامل تاثيره في اللفظ علي قدر تاثيره في المعني وقد اثرت فيهما من حيث المعني فكذا تؤثر فيهما من حيث اللفظ فتنصب الجزئين علي المفعولين وصلا علي تركيبها واحوالهما كما ذكر في الفصل من ش

في النجم هي جمة في تجميم تجوعتم ١٤٠٦

وَمِنْ خَصَايِصِهَا أَنْ

اي خواصها وانما ذكر الخواص جمعا بلفظة في مبالغة ودليل علي الدوام في ان عدم الاقتصار في الفعل عن وجود هذه الافعال بخلاف خواص الاسم فانها قد تنفك عن وجود الاسم وقد ثبت اي لهذه الافعال خصايص لعينت تميزها من الافعال ومر

اي احد مفعوليها عن عن الافعال

لَا يُقْتَصَرَ عَلَى اَحَدِهِمَا

قوله من خصايصها اي من خصايص افعال القلوب انه لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليها وانما جاز حذفهما كما في قوله تعالى
يوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم اي زعمتم شركائي وكقولهم من يسمع يخل اي يخل المسموع صحيحا اذا انما لا يجوز الاقتصار على
احدهما لان الغرض في قولك علمت زيدا فاضلا ليس علمك مقصورا على زيد بل الغرض فيه علمك بصفة زيد وكان ذكر زيد [illegible]
فلو اقتصرت على زيد صيغت معرى كما ذكر ولو اقتصرت على ذكر الفاضل لاضعت الزايد مع احتياجك اليها ه عح وقد قالوا ايضا ان هذه الافعال عاملة في المبتدا
والخبر فكما انه لا بد للمبتدا من الخبر وبالعكس لا بد لاحد المفعولين من الاخر بخلاف باب اعطيت كذا قال السيد وفيه نظر لان هذا الحكم غير متحقق في الاصل لجواز حذف
كل واحد من المبتدا والخبر اذا دل عليه قرينة ويمكن ان يقال هذا غير وارد عليه لان المصنف رح انما ذكره طريق الفرق بين البابين من قوله بخلاف باب
اعطيت لا طريق القياس ولكن قال الفرق هو ان بينهما في افعال القلوب ارتباطا قيد للاحوال والاحد منهما لم يرتبط بعرض عدم الانفكاك بخلاف ذلك
والكذلك في باب اعطيت فافترقا ه وفيه ان الاولى ان يقال لا تتوقف على احدهما في الافعال القلوب لانها مشتركة بين المعنيين الذي يتميز احدهما عن الاخر بذكر
المفعولين وعدمه فلو اقتصر التبس احدهما بالاخر مثلا اذا قلت زيدا فقط لم يعلم ان المراد اعرفه بصفة او بصرته بعين الباصرة وكذلك اذا قلت ظننت
او وجدت الى اخرها وقد اختلف في نحو علمت ان زيدا منطلق فالاكثر على انها باسمها وخبرها سدت مسد المفعولين لانه تقتضي العلم من المنسوب
والمنسوب اليه حاصل وقال بعضهم المفعول الثاني محذوف والتقدير علمت انطلاق زيد حاصلا لكنه حذف للعلم به لتمام طول صلة ان المقام والاول صحيح ه منه

بخلافِ بابِ أعْطيْتُ

وَمِنْهَا جَوازُ الإلْغَاءِ

إذا تَوَسَّطتْ وتأخَّرتْ

لاستقلال

لاستقلال الجزئين

كلاهما ومنها انها

تعلق قبل الاستفهام

قوله

وَالنَّفْيِ وَاللَّامِ مِثْلُ

اي او بعد المنفي لتؤكد
علمت ما زيد منطلق ح

عَلِمْتُ اَزَيْدٌ عِنْدَكَ

اي خارج عن صدر الانفعال ح

اَمْ عَمْرٌو وَمِنْهَا اَنَّهُ

يجوز

289

يَجُوزُ اَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا

وَمَفْعُولُهَا ضَمِيرَيْنِ

لِشَيْءٍ وَاحِدٍ مِثْلُ

[illegible]

علمتني منطلقا

بمعنى علمت انا نفسي وعلمتك بمعنى علمت انت نفسك قال الله تعالى ان الانسان ليطغى ان راه استغنى ففي راه ضمير مستكن للانسان و البارز ايضا له ولم يجز في ساير الافعال فلا يقال ضربتني لان الغالب في ساير الافعال تعلق فعل الفاعل بغيره فان الانسان على ما عليه الغالب المتعارف انما يضرب غيره لا نفسه واذا كان كذلك فلو جمع بينهما فيها لتبادر الفهم الى ان المفعول غير الفاعل والتبس فلو كان ضربتني انا نفسي او انت فلرفع هذا الوهم عدل الى التغاير بينهما بايراد النفس كقولك ضربت نفسي لئلا يحصل عرض المتكلم من يتوهم السامع ولهذا لا يرد هذه البحث الا في افعال القلوب ... لعدم ...

ولبعضها معنى آخر

اي ولبعض هذه الافعال في ... اي ولبعض افعال القلوب وهو ظننت وعلمت ورايت ووجدت ...

[illegible]

يتعدى الى واحد

وظننت

وَظَنَنْتُ بِمَعْنَى اتَّهَمْتُ

وظننت من الظنة بمعنى التهمة لا يقتضي إلا مفعولا واحدا ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين أي بمتهم وفيه نظر لأنه لا يقال اتهمته على كذا وإنما يقال اتهمته بكذا وجوابه أن على وضعت موضع الباء على حد قولهم اجلس على اسم الله في موضع اجلس باسم الله وقد يكون بمعنى تيقنت ومتعلقها الجملة نحو قولك ظننت أن الأمر كذا أي تيقنت قال الله تعالى إني ظننت أني ملاق حسابيه أي تيقنت إنه في صفة المؤمنين ٥

وَعَلِمْتُ بِمَعْنَى عَرَفْتُ

وذلك إذا قصدت بها علم الشيء في نفسه لا في [illegible] قصورة [illegible] من غير أن يكون [illegible] ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت أي عرفتم ٥

ورأيت من رؤية البصر [illegible] إلى مفعول واحد [illegible] ٥

وَرَأَيْتُ بِمَعْنَى أَبْصَرْتُ

ترد أصبت بمعنى [illegible]

[illegible]

وَوَجَدْتُ بِمَعْنَى

ووجدت بمعنى الواجد والموجدة لا يتعدى إلا بحرف نحو وجدت عليه ووجدت به ويكون من وجدان الضالة بمعنى أصبت فيتعدى إلى مفعول واحد فتقول وجدت زيدا أي صادفته وهو من الأفعال [illegible] أنه إنما يكون [illegible] للمصدر واعلم أنه يظهر مما ذكرنا أنه لو تم وليس لها معنى آخر متعدية إلى واحد لكان أصوب ه‍ ك

أَصَبْتُ الأَفْعَالُ

وإنما سميت هذه الأفعال ناقصة لنقصانها [illegible]

النَّاقِصَةُ مَا وُضِعَ

لتقرير

لتقرير الفاعل على

اي لتبيين اتصافه على صفة من الصفات كالعلم والجهل والقيام والقعود ونحوها فانك اذا قلت كان زيد عالما كان معناه وجد زيد عالما في الزمان الماضي دائما او منقطعا ولهذا كان محتاجا الى الخبر مع اسمها ولا يتم بالمرفوع المجرد ٥ فان قلت ان سائر الافعال يقرر الفاعل على صفة فان ضرب مثلا في ضرب زيد يقرر زيدا على صفة المضاربة ٥ وجوابه ان المراد تقرير فاعله على صفة غير صفة مصدره فان كان في قولنا كان زيد قائم قرر زيدا على صفة

صفة وهي كان وصار

[illegible]

فاضرب مثلا غير موضوع لان التقدير [illegible] من ايراد هذا السؤال والجواب

وأصبح وأمسى وأضحى

وظلّ وبات وأضحى وعاد

وغدا وراح ومازال

وما انفكّ وما فتئ وما

برح وما دام وليس

يعني قد استعمل جاء في حصول الفاعل على صفة وان كان له معنى في نفسه غير ذلك وهذا لجهة تخصيصه بالذكر شرح ذكر في المفصل وقد جاء بمعنى صارت في قول العرب ما جاءت حاجتك ونظيره قعدت في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة ص

وقد جاء ما جاءت

بنصب حاجتك شرح

قال ابو سعيد السيرافي جاء بمعنى صار ولم يستعمل الا في هذه الكلمة وهي اول كلمة قالها الخوارج لابن عباس رضي الله عنه حين ارسله علي رضي الله عنه الى الخوارج يدعوهم الى الطاعة ص

حاجتك وقعدت

يعني قد يستعمل ايضا قعدت بمعنى تقدير الفاعل على صفة وهو قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي حادة سكينة الكبيرة حتى صارت على صفة الحربة وجه تخصيصه بالذكر بارد ص

فما استفهامية وهي مبتداء وجاءت بمعنى صارت واسمها ضمير فيه راجع الى ما وحاجتك خبره وكذلك في شرح المغني وانما انث ضمير ما لانها هي الحاجة [illegible]

كأنّها حربة تدخل

على الجملة الاسميّة

لإعطاء الخبر حكم

معناها

من استمرار او انتقال او صيرورة او حصول في زمان على حسب معنى ذلك
الفعل وفي بعض الشروح اعلم انا لم اعرف فائدة الحكم وقوله حكم معناها
قلت بعد هذا القيد انما الحاجة اليه لئلا يتوهم ان كان مثلا لو تقيد في الخبر
معناها ثم الحكم معناها لكان ينبغي ان يكون الخبر كان اسم وخبر انقص ثم ان
كان انما يقتضي الاسم والخبر ما عينا معناها وقد اعطيت الخبر معناها فقيد
بقوله حكم معناها يعني تفيد الخبر نفس الاستمرار والانتقال وغير ذلك في ثم ان
ان معنى كان من حيث هو هو موجود في الخبر دفعا لهذا الوهم ٥ مح

مَعْنَاهَا فَتَرْفَعُ

بيان لنتيجة الدخول عليهما فان الزمخشري بعد ذكر حده
الافعال يدخلن دخول افعال القلوب على المبتدا والخبر
ويسمى المرفوع اسما والمنصوب خبرا وحال الاسم والخبر تشبيها
بباب المبتدا من ان يكون المعرفة اسما والنكرة خبرا
وفي قوله يدخلن دخول افعال القلوب اشارة الى [illegible]
عملهما في الطرفين عند دخولهما عليهما مقتضية اياهما
والافعال الناقصة يدخلن عليهما مقتضية اياهما للنصب
تماما لنما المقدر يبني على حذف ولهذا شبه دخولها
بدخول افعال القلوب واذا كان كذلك تعمل فيهما
جميعا عملا بالدخول مع الاقتضاء واما تخصيص
الرفع للاول والنصب للثاني فللتشبيه للفاعل والمفعول
لوقوعهما فاعلا في الحقيقة وتعلق الخبر بحصول الفعل

الْأَوَّلَ وَتَنْصِبُ الثَّانِي

بالمفعول تنصبهما جميعا فان قلت لما كان من الفعلية منظورة فيها لم سمي
الاول اسما والثاني خبرا ولم يسم بالفاعل والمفعول كما لو ارتفع بعدكما من الافعال
قلت لنقصان فعليتها لعدم دلالتها على الحدث فانما نظرا الى هذا
النقصان تنزل منزلة الحروف منه

وانما اقتصر في التمثيل على كان لكونها كثيرة الاستعمال وهي ام الباب حتى قيل
باب كان منه

مِثْلُ كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا

فكان تكون ناقصة

لما كان ذكر اوّلاً انها تدخل على الجملة لاعطاء الخبر حكم معناها
شرع في بيان معانيها باعتبار اتصافها فيما وضعت له وهي
الناقصة فصدد عنه كالتامة والزائدة بطريق الاستطراد
لموافقة المقصودة في الصورة وقال بلفظ التصيير فكان من

لثبوت خبرها ماضيا

اي هي تكون ناقصة اذا احتملت لبيان
ان الخبر ثابت للمبتدأ في الزمان الماضي
على الدوام او على الانقطاع كقولك
التعظيم كان في ماله من

اي التقدير المبتدأ على صفة
الخبر في الزمان الماضي فقط
سواء كان دايماً او منقطعاً

[illegible]

دايما او منقطعا

ومعنى

وبمعنى صار ويكون

اي ولذا يكون ناقصة اذا استعملت بمعنى صار الناقصة وهو الانتقال
من حقيقة او صفة الى اخرى كما يأتي بعده وعليه
اي وصار الى بعض الا فاويل وقول الشاعر قد كانت فراخا بيوضها اي قد صارت
على ما قيل ان البيضة الكبيرة فراخ بدل الربع بمعنى صارت ٥

اي وكذا لكن الناقصة ٥
وهو قول الشاعر اذا انت
كان الناس صنفان
شامت واخر مثن بالذي كنت اصنع
فانها [illegible] ضمير الشان
جزء واسم كان
ضمير فيها ٥

فيها ضمير الشان

[illegible]

وتكون تامة بمعنى

مستحان قلت كيف يتغير

لما فرغ من ذكر ما هو مقصوده بالذات في هذا المقام من كان المعدودة في الافعال الناقصة
وبين موادها شرع في بيان ما هو ضدها توضيحها للاثر
مرفا وتبيينا لما بين له من المعنى وبضدها تتبين الاشياء

الى ناقصة فاسدة فلذا قدم [illegible] في المقصود

[illegible] على قول من كان ناقصة [illegible]

ثبت وزائدة وصار

والنوع الثالث ان يكون زائدة ...

[illegible]

للانتقال واصبح

اي لبيان المرفوع انتقل من حقيقة الى اخرى كصار الطين خزفا والعنب
زجاجا او من صفة الى اخرى كصار زيد عالما اي انتقل من صفة
الجهل الى صفة العلم وهي بهذين الوجهين ناقصة لتقرير الفاعل على صفة
اما اذا كانت للانتقال من مكان الى اخر نحو صار زيد الى عمرو اي انتقل
من مكان الى مكان فيه عمرو فهي تامة كذهب وانتقل ... ش

[illegible]

وامسى واضحى

لا فتران

لاقتران مضمون

اي لمجرد ان نسبة الخبر الى الاسم حاصل في هذه الاوقات التي هي الصباح
والمساء والضحى وعلى هذا المعنى تكون ناقصة لانها تفيد تقرير الفاعل على صفة
ثابتة له في الاوقات المذكورة نحو اصبح زيد قائما واضحى صائما وكلها ناقصة

[illegible]

الجملة باوقاتها

[illegible]

وبمعنى صار وقد

نحو اصبح زيد غنيا [illegible]
[illegible]

تكون تامةً وظلَّ وبات

والمعنى الثالث هو ان يكون تامة وهى حينئذ تفيد معنى الدخول فى هذه الاوقات الخاصة فيحصل بها توقيت الدخول فيها لمن اسند اليه ويدل كالظهر والعتمة اى دخل فى الظهر والعتمة فلا يحتاج الى منصوب بل يكتفى بمرفوعها كقولك اصبح زيد وامسى عمرو واضحى بكر حصل فى هذه الاوقات

لاقتران مضمون

الناقصة ضمير الشان وهو هو او القصة وهى هى على حسب القصد والارادة وبعدها جملة مفسرة له كقولك كان زيد قائم اى كان الشان مضمون هذه الجملة وكان هذه ناقصة ايضا وقد نص عليه المصنف رح كلمة افرده بالذكر لجواز ان يتحقق مع كل واحد من الافعال المذكورين كما تقدم ولكونها منفردة بصفات خاصة وهى لن خبرها الكين الجملة وان الكين ضمير لعود الى المبتدا او ان لا يجوز اظهاره فيه وان لا يجوز العطف عليه وان الكين بدل وان لا يجوز تقديم الخبر عليه كما ذكر فى البسيط فعلى ان كان الناقصة قسم واحد من اقسام كان ليستعمل على وجه شيء هذا غاية التحقيق هذا المقام ومنه يعلم سقوط ما ذكر فى الوافية من السؤال وحيث قال اذا كان الامر كذلك كان الواجب عليه ان يقول وكان يكون ناقصة وتامة وزائدة فقد الناقصة ثلاثة امتناع كون اقسام الشيء قسيمة له فاقهم

الجملة بوقتيهما

وبمعنى صار وما

[illegible]

زال وما برح وما فتئ

[illegible]

وما انفك لاستمرار

اي للدلالة على استمرار

من كل الشيء اذا تفرق اجزاؤه وفيه معنى النفي فيفيد معنى زال

خبرها لفاعلها مذ

اي في زمان يمكن قبوله في المعتاد نحو ما زال زيد اميرا مذ كان قابلا للامارة اي حال كونه طفلا او اية اول وجوده ٥ مف

اي الح منها ف

قبله ويلزمها النفي

اي ويلزم هذه الافعال الاربعة حرف النفي لفظا وصلو كثيرا او بمعنى لمجاهلية الكلام الفصحا محذوفا منهما حرف النفي تلك الحركة بزال حيان مبرما زاعدها فيما اى ازال ورّال الفوق فعلت فيما والله ابرح قاعدا الى لا ابرح وذلك تنفك تميع بابها لكرحرف تكون اي املك تميع بها ما دام حبا حتى تموت ما كالضا وفي التنزيل تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وانما لزمها النفي لفظا ومعنى او فقط ليفيد الايجاب المستمر على ما تقدم ٥ حرما

اي معنى اذ قد يحذف حرف النفي في القسم لفظا ويراد معنى كقوله تعالى تالله تفتؤ اي لا تفتؤ ٥ ص

وما دام للتوقيت

اي كلمة ما دام تتقدير كون مصدرية تكون للدلالة على ان الفعل المذكور قبلها ما دام اي امتداده وبقاؤه موقت بزمان ثبوت خبر ما دام لفاعلها فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالسا فمعناه توقيت جلوسك بزمان ثبوت جلوس زيد وتقدير زمانه اي مدة دوام جلوسه كقولهم اتيتك خفوق النجم ومقدم الحاج اي وقت خفوق ووقت مقدم ثم حذف المضاف الذي هو المدة فبقي اجلس دوام جلوسه ثم اقيم ما دام مقام الدوام هذا اذا كان ما مصدرية اما اذا كانت نافية فدلم تكون تامة ولم تكون من اخوات كان الناقصة كما ذكر في بعض الشروح وحينئذ تكون بمنزلة ما حصل في ظانيتر وكونها من الافعال الحقيقية ٥ س

اي فعله ح

من البهسنيه س ٢ الهم

هف

الى كلام لانه ظرف

اى جملة فعلية كامر او اسمية كزيد ضارب عمرا ما دام صوبا يا له ٥ مس

اى ان ما ادام ظرف على المعنى المذكور والظرف ابدا له مما يقع فيه من الشعار فهكذا الذا ذكر معه جملة وبالاول الظرف فضلة فهو الى الا بد المسند والمسند اليه فيحتاج قبل ذكر جملة لفظا او تقدير اكسائر الفضلات ٥ مس

لفاعلها ومن ثم احتاج

اي الاسميه ٥ ف

اى ولاجل ان ما دام لتوقيت امر بمدة ٥ مح

اي احتاج لفظ ما دام في صحة التلفظ به ٥ مس

بمدة وثبوت خبرها

الباء في بمدة متعلق بتوقيت فعل ٥ مس

والظاهر ان في خبرها وفاعلها مساعد لم ٥ مس

وليس لنفي مضمون

الجملة حالا وقيل

مطلقا ويجوز تقديم

اَخْبَارُهَا كُلُّهَا عَلَى

دون اسمائها كان ينبغي ان يقول مالم يمنع
مانع كما اذا كان اسمها ضمير الشان نحو
كان زيد قائم او ضمير متصلا نحو كنتُ الّا ان
المصنف قد ذكر في اجراء المضمرات ما يدل
على انه مستغني عن هذه القاعدة حيث قال
واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا فقدم
قبل الجملة ضمير غائب مسمى ضمير الشان ٥ ش

اَسْمَائِهَا وَهِيَ فِي

اي الافعال الناقصة في جواز
تقديم اخبارها على انفسها
فلا يشترك للمبالغة في ذلك على
ثلثة اقسام ٥ س

تَقْدِيْمِهَا عَلَيْهَا عَلَى

اي على الافعال الناقصة ٥ س

ثلثة اقسام قسم

يجوز تقديم اخبارها

وهو من كان الى رائح

وقسم

اي يمتنع تقديم خبره على نفسه ش

اي ذلك القسم ش

وقسم لا يجوز وهو

اي ما النافيه كما زال وما برح وما فتئ وما انفك والمصدرية كما دام زيد لامتناع تقديم ما في خبر النفي والصلة على النافيه والمصدريه ش

الافعال ش

ما في اوله ما خلافا

ولم يقل اوله النافيه [illegible]

لابن عند سيبويه ولا

عن ابن كيسان انه اجاز التقديم عليها في النافية ولم يجوزه في ما دام لان من مذهبه ايضا انه لا يجوز تقديم معمول المصدر على المصدر وما في ما دام مصدرية وحجة ابن كيسان في ما النافية ان نفي النفي اثبات وفي الفعل المثبت يجوز تقديم خبره على نفسه لكان واخواتها فكذا ههنا والوجه ما عليه العامة [illegible]

[illegible]

ضَمِيرٌ فِي أَفْعِلْ

مَفْعُولٌ عِنْدَ الأَخْفَشِ

وَالبَا لِلتَّعْدِيَةِ أَوْ زَائِدَةٌ

296

فَفِيهِ ضَمِيرٌ أَفْعَالُ المَدْحِ

وَالذَّمِّ مَا وُضِعَ لِإِنْشَاءِ

مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ فَمِنْهَا نِعْمَ

[illegible]

وبئس وشرطهما ان يكون

الفاعل معرفا باللام

او مضافا الي المعرفة

اي مثل الكلام الذي مر في المعرف باللام

او

أَوْ مُضْمَرًا مُمَيَّزًا بِنَكِرَةٍ

يعني الفاعل اذا لم يكن معرفا باللام ولم يكن مضافا الى المعرف باللام وجب ان يكون مضمرا في نعم وبئس مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية مثل نعم رجلا زيد ونعم غلام رجل زيد ونعم ضارب زيد عمرو لان النكرة اخف من المعرفة والاصل نعم الرجل ولكن لما اضمر الفاعل قبل الذكر وفي تمييزه بنكرة بعض الاجمال والتفصيل الموجب للمبالغة والتاكيد الذي هو المرام من هذا الكلام ٥ ش

مَنْصُوبَةٍ أَوْ بِمَا مِثْلُ

اي او مميز في ذلك الضمير بما الذي بمعنى شيء فهو نكرة منصوبة من حيث المعنى ٥ ح

فَنِعِمَّا هِيَ وَبَعْدَ ذَلِكَ

اي بعد فاعلهم ٥ ش

المخصوص فهو مبتدأ أما

قبله خبره أو خبر مبتدأ محذوف

مثل نعم الرجل وشرطه

مطابقة

اي مطابقة المخصوص للفاعل في الجنس والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو نعم الرجل الزيدان
ونعم الرجال الزيدان ونعم الرجل الزيدون ونعم المراة
هند لكون عبارة عن الفاعل معنى الا ان المخصوص
في المعنى نفس الفاعل بحسب الصدق ان الفاعل
المراد اداء مرة الفاعل المراد به الجنس ...

مُطَابَقَةُ الْفَاعِلِ وَبِئْسَ

مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ وَشِبْهُهُ

اي وجه الجواب لبينا في نادل
وجهان احدهما ان تقدير الكلام
بئس مثل القوم الذين مثل الذين
والثاني ان يكون الذين كذبوا
صفة للقوم ويكون المخصوص بالذم
محذوفا اي بئس مثل القوم المكذبين
مثلهم واذا كان كذلك

مُتَأَوَّلٌ وَقَدْ يُحْذَفُ

جواب سوال مقدر وهو ان مطابقة الفاعل
في الجنس لو كان شرطا لما تخلف عنه وقد تخلف
في قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا
باياتنا لان المكذبين ليس من جنس المثل
وهذه الشبهة على وهم انه الذين نفس هو
المخصوص بالذم

الْمَخْصُوصُ اِذْ عُلِمْ مِثْلُ

نِعْمَ الْعَبْدُ وَسَاءَ مِثْلُ

بِئْسَ وَمِنْهَا حَبَّذَا وَفَاعِلُهُ

ذا لا يتغير وبعده المخصوص

اشارة الى اعراب ذا ايضا يعني حبذا اذا ركب من حب وذا للإشارة فحب فعل للفعل الماضي وذا فاعله لان الفعل اذا ركب من مسند اليه فيكون الاول مبنيا على الفتح كسائر الافعال الماضية والثاني مرفوع المحل بانه فاعله كسائر الاسماء اذا اسند اليه الفعل وشبهه وفيه رد من يقول ان المجموع بعد التركيب اسم واحد تغليبا للجزء الثاني فانه اسم وهو اقوى حتى صار بمنزلة الذي ضم بمجموعه في قولك حبذا زيد مرفوع المحل بانه مبتدا خبره

واعرابه كاعراب المخصوص

اي بعد ذا المخصوص حبذا

ويجوز ان يقع قبل المخصوص

وَبَعْدَهُ تَمْيِيزًا أَوْ حَالًا عَلَى

وَقْفٍ مَخْصُوصَةِ الْحَرْفُ

مَا دَلَّ عَلَى مَعْنًى فِي

غَيْرِهِ

ذكر في الحد ان الحرف ما دل على معنى في غيره ...

٥٥٥

غيره ومن ثمّ احتاج في

اي من اجل ان دلالته باعتبار الموضع يتوقف على متعلقه لم يكن بدّ من ذكر ذلك المتعلق وذكر المتعلق اما اسم كقولك ان زيدا قائم او فعل نحو قد قام

دلالته على معنى

جزئيّة الى اسم او فعل

شروع في بيان اصناف الحروف وذكر حروف الجر على غيرها لاختصاصها بما هو مقدم على غيره للقوة التي تقدم ذكرها في صدر الكتاب من وصوا اختصاص الجار

بعد فراغه عن تعريفها الى حروف الجر من وضعها واحد منها للافتقار

حروف الجرّ ما وضع

وانما سميت هذه الحروف حروف الاضافة لان وضعها على ان تفضي معاني الافعال الى الاسماء وانما سميت حروف الجر ايضا تسمية لها باعتبار عملها كما سميت حروف النفي وحروف الاستفهام وذكر في بعض الشروح وسميت حروف الجر ايضا لانها تجر معاني الافعال القاصرة بنفسها الى الاسماء اي توصلها اليها وذا في الاقليد ...

للافضا بفعلٍ او معناه

الى ما يليه وهي من والى

وحتى وفي والبا واللام

ورب

301

وَرُبَّ وَاوُهَا وَوَاوُ الْقَسَمِ

وَتَاؤُهُ وَعَنْ وَعَلَى

وَالْكَافُ وَمُذْ وَمُنْذُ وَحَاشَا

وعدا وخلا فمن للابتداء

والتبيين والتبعيض

وزائدة في غير الموجب

خلافاً

خلافاً للكوفيين والأخفش

وقد كان من مطر وشبهه

متأول والى لانتها وبمعنى

والى للانتهاء اي لانتهاء المذكور سابقا فهو على ضده من الابتدائية لوجهين احدهما ان من للابتداء والى للانتهاء
والثاني ان من مختص بالمكان على الاصح كما تقدم والى غير مختص به فقد يكون كقوله سرت الى البغداد الى هو
منقطع سيري ومنتهى سفري نحو لكل انا منتهى الكل معناه انتهى غاية قال الله تعالى فلينظر الى آثار رحمة الله
اي اجعل الآثار غاية النظر ونهايته وقال اليه يصعد الكلم الطيب ومنتهاه وقد يكون الزمان كقولك صمت الى الليل ثم
الى النهار وقال الله تعالى ثم اتموا الصيام الى الليل امر

مع قليلا وحتى كذلك

[illegible]

وبمعنى مع كثيرا ويختص

[illegible]

بالظاهر خلافا للمبرد

[illegible]

وفي للظرفية وبمعنى

اي لبيان ان ما بعدها ظرف لما قبلها والمعنى بالظرفية ان يكون محل الوقوع الشيء اما حقيقة نحو زيد في الدار والركض في الميدان او تقديرا نحو نظرت في الكتاب وسعيت في الحاجة ٥ مج ان الكتاب لم يشتمل على نظر والحاجة لم يشتمل على السعي بحيث يعرف فيكون بالمجرى صوتي مقدر ٥ ش

[illegible]

على قليلا والباء للالصاق

قد ذكر ستة معان سوى الزيادة الاول الالصاق حقيقة نحو به داء اي التصق به وخالطه او اتساعا كقولك مررت بزيد اي التصق مروري بموضع يقرب منه وهذا المعنى هو الاصل لشموله موارد هي كلها ولهذا كان احدا قدم في الذكر على غيره من المعاني ٥ ش

والاستعانة والمصاحبة

نحو كتبت بالقلم اي باستعانة القلم ٥ فو ك

ويجري بالعذوم وبتوفيق الله نجحت وبعلام اصبت الموضع ٥

[illegible]

وَالْمُقَابَلَةِ وَالتَّعْدِيَةِ

وَالظَّرْفِيَّةِ وَزَائِدَةً فِي

الْخَبَرِ فِي الْاِسْتِفْهَامِ وَالنَّفْيِ

قِيَاسًا

قياسا وفي غيره سماعا

مثل يحسبك زيد ولقي

بيده واللام للاختصاص

والتَّعْلِيلِ وَزَائِدَةٍ وَبِمَعْنَى

اي اذا كانت علة للاقدام على الفعل كقولك جئتك للاكرام وضربته للتاديب ش

عَنْ مَعَ الْقَوْلِ وَبِمَعْنَى الْوَاوِ

فِي الْقَسَمِ لِلتَّعَجُّبِ وَرُبَّ لِلتَّقْلِيلِ

لَهَا صَدْرُ الكَلَامِ مُخْتَصَّةٌ

بِنَكِرَةٍ مَوْصُوفَةٍ عَلَى الأَصَحِّ

وَفِعْلُهَا مَاضٍ مَحْذُوفٌ

أي فعل ماض لرب المجرور غيره فنقول رب رجل كريم قد لقيت ولا الجوز بالغي واا العين او وضعها على تقليل المتحقق فلا يكون الا ماضيا. بان فكان لرب معناها التقليل فهو حرم في نحو القليل ان كان الموضع محتملا للكثرة ومنه الكمو الا التحقق الحال وزبا الحال ... بين طرفي الماضي الذي هو منتهاها وبين طرف الاتي الذي هو مبداه والمتوقع معدوم ولا الحكم للانسان على المعدوم لانه غير معلوم الكيفية وقوعه لولا انها تقع جوابا للنفي ماض ...

غَالِبًا وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى مُضْمَرٍ

مُبْهَمٍ مُمَيَّزٍ بِنَكِرَةٍ مَوْصُوفَةٍ

وَالضَّمِيرُ مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ خِلَافًا

للكوفيين

للكوفيين في مطابقة

التمييز وتلحقها ما فتدخل

على الجمل وواوها وواو

عطف على قوله رب للتقليل اي رب للتقليل وواوها اي واو رب ايضا للتقليل قال المصنف
رح وهي الواو التي يبتدأ بها في اول الكلام بمعنى رب ولهذا لا يدخل حرف على الواو وتدخل على
النكرة وتحتاج الى جملة مذكورة او محذوفة ماض كقوله تعالى وبلدة ليس بها انيس على معنى رب
بلدة واعلم ان الواو هذه يفهم منه معنى رب وتستعمل افادة التقليل وانما تسمى لذلك
واو رب بالاتفاق وانما الخلاف في انها تفيد معنى رب وتجر الاسم بنفسها او باضمار رب بعدها
فذهب الكوفيون الى الاول واختاره المصنف ايضا في هذا الكتاب حيث عدها من الحروف
الجارة وذهب المحققون من اصحاب البصريين الى الثاني ش

القسم انما يكون عند

حذف الفعل لغير السؤال

مختصة بالظاهر والتا

مثلها

مِثْلُهَا مُخْتَصَّةٌ بِاسْمِ اللّٰهِ

تَعَالَى وَالبَا أَعَمُّ مِنْهُمَا فِي

الجَمِيعِ وَيَتَلَقَّى القَسَمُ

والمراد استقبال شيء النافي

تبيين لكيفية عمومها والمراد به نفي الاقتصار على احد قسمي القسم يعني كونها تجيء داخل على المظهر والمضمر وبذكر مع الفعل المذكور والمحذوف غير مقصور على قسم واحد وهي غير السؤال مثلا هو مطرد في الجميع اي السؤال وغير السؤال كما مر في تقدير الزمخشري ٥ ولا يكون الواو والتا كذلك كذا الهداية احد وما زعم عن كما مر ٥ مح

بِاللَّامِ وَإِنَّ وَحَرْفِ النَّفْيِ

وَيُحْذَفُ جَوَابُهُ إِذَا اعْتَرَضْ

أَوْ تَقَدَّمَهُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ

اي وكذا يحذف جواب القسم اذا تقدم ما يدل على الجواب نحو زيد قائم والله وان
يعمل احمد والله ان المقسم عليه في المعنى ما تقدم فاستغني عن اعادته
هذا القدر زاد في المتن وقد يحذف الجملة القسمية لدلالة الكلام عليه نحو لايمانهم
والعوض ذلك عوض العائضين اي العوض ... القسم

وعن

وعن للمجاوزة وعلى

للاستعلا وقد تكونان

اسمين بدخول من والكاف

دائما قال بدخول من لان اسميتهما لم تعرف بها وصاحبه من
عليه الحرفية فيهما قلت طرق كثيرة لتعلمها بابه الحرفية وتلك شرع من
اتيا لمعنى الفعل واذا كان كذلك فلم تذكرها منا فلنذكر
في الحرف وهي الاصل لانها فافترضها وكذلك انه لا في

للتشبيه وزائدة وقد

تكون اسما ومذ ومنذ للزمان

كقول كل فصيح عن كالبرد اي اسنان مثل البرد والذي يدل على كون كاف اسماها هنا دخول عن عليها فالحاصل انها اذا وقعت صلة تعينت للحرفية واذا دخل عليه الجار تعينت للاسمية واما في غير هذين الموضعين يحتمل الامرين

للابتداء في الماضي والظرفية

في الحاضر مثل ما رأيته مذ

شهرنا ومنذ يومنا وحاشا

وعدا وخلا للاستثنا

الحروف المشبهة بالفعل

انّ وانّ وكانّ ولكنّ

وليت ولعلّ لها صدر

الكلام

[illegible]

الكلام سوى أنّ فهي بعكسها

[illegible]

ويلحقها ما فتلغى على الأفصح

[illegible]

وتدخل حينئذ على الأفعال

أي يدخل الحروف المشبهة على الأفعال عند لحوق ما الكافة بها لزوال اختصاصها
بالاسم وزوال مشابهتها بالأفعال الموجبة لذلك الاختصاص على ما ذكرنا من قبل
[illegible] المشابهة بسبب كونها مفتوحة الأواخر كما [illegible] وقد زال هذا [illegible] عند
[illegible] فكذا المسبب وهو المشابهة ومسبب المسبب وهو الاختصاص فإذا
[illegible] الاختصاص والأصل في الكلام هو التشوف والتوقع فيدخل حينئذ على
الأفعال [illegible] إفادة معانيها في الجملة الخارجة عنها بالاختصاص
وعليه قوله تعالى إنما [illegible] الله [illegible]

310

فإنّ لا يغيّر معنى الجملة وأنّ

أي انّ المكسورة

مع جملتها في حكم المفرد

ومن ثمّ وجب الكسر في موضع

وما بينهما من التضاد في المعنى ثم قال وانما ترك الاحتراز

الجملة والفتح في موضع المفرد

فكسرت ابتدا وبعد القول

وبعد الموصول وفتحت فاعلة

تبيين المحال التي تقع فيها المفرد فتقتضي ان تقع فيها ان المفتوحة ٥ صح

اي وجب فتح همزة ان المفتوحة حال كونها فاعلة اي اذا وقعت هي مع معموليها اسمها وخبرها فاعلة لما قبلها من الضمير كقولك بلغني ان زيدا منطلق اي بلغني انطلاقه ٥ لوجوب كون الفاعل مفردا ٥

311

ومفعولة ومبتداة ومضافا

اليها وقالوا لولا انك لانه مبتدا

ولو انك لانه فاعل فانجاز

لتقدير ان

اي وكذا قالوا لو انك بفتح الهمزة ايضا لانه بعد لو لا فاعل فعل محذوف واعيد
جواب لو لا ولما وجب ان يكون بعد لو لا فاعلا لاقتضائها الفعل لكونها للشرط
سيجي وذكر في المفصل لان تقديره لو ثبت انطلاقك لا انطلقت لو وقع انطلاقك اي
لو وقع انطلاقك وكذا يكون كونها منسبكا في حكم المفرد
دون المكسورة الثاني وقوعها للتقرير المفعولين
على قول سيبويه وحذف المفعول الثاني على قول الاخفش
ومفعولها الثاني محذوف وصح ما صار الى المفعول مقدرا واصل
كان او اشتراك من

التقدير ان جاز الامر مثله

اي تقدير كل وكما من المفرد والجمع

من يكرمني فاني اكرمه واذا

انه عبد القفا واللهازم

جمع اللهزمة قيل لي رضا ن من جانب الحنك الاسفل
واللهازم انهما عضوان يصفعهما الاحرار بيدهما العبيد
عبد القفا واللهازم انه لئيم يستعمل العبد بمعنى اللئيم
كما تقول الناس

وشبهه ولذلك جاز العطف

أي ما جاز فيه الأمران [illegible] من المتأخرين كنحو ذلك أول ما أقول إني أحمد الله إن جعلتها خبر المبتدأ فتعين الكسر كأنك قلت أول مقولي حمد الله وإن قدرت الخبر محذوفا كسرت حاكيا كما ذكر في بعض الشروح ص من

على اسم المكسورة لفظا أو

أي العطف على محل [illegible]

حكما بالرفع دون المفتوحة

313

ويشترط مضي الخبر لفظا

أي في جواز العطف على محل اسم المكسورة ○ والا فيكون قد جاز العطف على محل

أي ان زيدا لعمرو من حيث اللفظ ومن حيث التقدير ○

أو تقديرا خلافا للكوفيين

ومثال مضي الخبر تقديرا ان زيدا عمرو فان عمرو قايم فان عمرو هاهنا

ولا اثر لكونه مبنيا خلافا

اي في اشتراط العطف المذكور بمضي الخبر فعندهم يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان بتثنية الخبر بعد زيدا ان جرا الخبر مرفوع عندهم كان او تقع بين فيه دخول ان فلا يلزم عمل عاملين مختلفين في معمول واحد وهو صحيح لان نسبة ان الى المسند والمسند اليه على السوا فلو عمل في احدهما دون الآخر لزم الترجيح من غير مرجح ... حولا مثل ان الذين والعمرون ذاهبون لانه لمضي الخبر هنا تقديرا كما تقدم ○

[illegible]

للمبرد والكسائي في مثل

[illegible]

انّك وزيد ذاهبان ولكن كذلك

[illegible]

ولذلك دخلت اللام مع المكسورة

بمنزلة ان في ذلك كله فلم يمكن في اجتماعهما في جملة واحدة منافاة لان اما المفتوحة وان كانت توافق اللام في وجه التحقيق وهي تخالفها لم يجتمعا في جملة واحدة واما في البواقي فهي وان كانت موافقة للدام في بقاء [illegible] انما قوله دونها اي دون البواقي من حروف المشبهة بالفعل [illegible]

دونها

دونها على الخبر او على الاسم

اي دون سائر الحروف من اخواتها حيث ابطلت واحدثت معنى آخر وهي التمني ونحوه ش

متعلق بدخلت اي ولذلك دخلت لام الابتداء على خبر ان المكسورة لذلك كان الخبر موخرا عن الاسم كما هو حقه نحو ان الله لغفور

اذا فصل بينه وبينها او على ما

بينهما وفي لكن ضعيف وتخفف

اي دخول لام الابتداء على الخبر المتاخر والاسم المنفصل او على ما بينهما في لكن مع مشابهتها المكسورة في ان لا تغير معنى الابتداء الى شيء آخر ضعيف اما الجواز فلبقاء معنى الابتداء قياسا على المكسورة واما الضعف فلان الجمع بين لكن ولام الابتداء كالجمع بين المتنافيين حتى حكم عليه البعض بالامتناع وذلك لان اللام لكونها للابتداء تؤذن بانفصال الجملة الداخلة على لكن ولكن لكونها للاستدراك تؤذن باتصال احدى الجملتين بالاخرى فبينهما تناقض وهو يقتضي الامتناع كما ذهب اليه البعض عند انه جائز بالنظر الى الدليل المذكور وعليه قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد ش

[illegible]

المكسورة فيلزمها اللام ونحو

اي يحذف اخرى النونين من ان المكسورة لثقل التضعيف كما في رب تشبيها بالفعل الذي يدخل التحقيق بالجزم وتقييده ذكر المكسورة ليس للاحتراز عن المفتوحة فانها تخفف عند ... الفقهاء في الحكم من

الغاؤها ويجوز دخولها على

[illegible]

فعل من افعال المبتدى خلافا

[illegible]

... المغيرة لئلا يلغى عملها بالكلية وانما اختص دخولها بالافعال العاملة
... على المبتدأ داخلة على ذلك الشيء ليحصل العوض للمفقود مثل
قوله تعالى وان نظنك لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم

لفاسقين

للكوفيين في التعميم وتخفف

المفتوحة فتعمل في ضمير شان

اي اذا تخفف فتعمل في ضمير الشان مقدر

مقدر فتدخل على الجمل

يعني لما قدر ضمير الشان بعد المفتوحة المخففة صلحت ان تدخل على الجملة اسمية او فعلية ثم الفعل [illegible] داخل على المبتدا او الخبر او غير ذلك [illegible] اذ بتقدير ضمير الشان [illegible] معاد [illegible] بمعنى [illegible] الجمل الاسمية بخلاف المكسورة ح

مُطْلَقًا وَشَذَّ اَعْمَالُهَا فِي غَيْرِهِ

اي سواء كانت الجملة اسمية كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله او فعلية كا يأتي لكون مقتضاها عليها لبعما كان

اي ان المفتوحة المخففة

وَيَلْزَمُهَا مَعَ الْفِعْلِ السِّينُ اَوْ

ان كان مضارعا مثبتا ...

سَوْفَ اَوْ قَدْ اَوْ حَرْفُ النَّفْيِ كَانَ

ان الخرج زيد فلما ذهب عنها التصحيح وصار يحتاج الى الفصل بعد ان كان

للتعويض من قبل انها مخففة بالفعل فلما ذهب منها ما ... التعويض عما هي

للتشبيه وتخفف فتلغى على

الافصح لكن للاستدراك يتوسط

بين كلامين متغايرين معنى

كالنتيجة لقوله للاستدراك اى الاستدراك
ما كان اصلاح الكلام السابق بالحق بتوسط
بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا
بالقرينة فيستدرك بها النفي بالايجاب
والايجاب بالنفي وذلك قولك ما جاءني زيد لكن
عمرا جاءني زيد لكن عمرا لم يجيء ٥ ش

تميز اي متغايرين من حيث المعنى واشارة الى
ان التغاير لفظا لا الى الحاجة في المعنى [illegible]
ليقيد هذا المعنى بنفس الصريح اعتبار [illegible]
معنى ونفظ فوتك فارقني زيد لكن عمرا حاضر [illegible]
لكن عمرا غائب [illegible] كما كان الجزء [illegible]
والغايب ٥ ش

وَتُخَفَّفُ فَتُلْغَى وَيَجُوزُ مَعَهَا

وانما لم يعملوها عند التخفيف لانهن اشبهت لكن العاطفة في اللفظ والمعنى فاجريت مجراها في ترك العمل بخلاف لكن وان فانهما ليس لهما ما يجران عليه في منع العمل ح

الواو وليت للتمني واجاز الفرا

ليت زيدا قائما ولعل للترجي

وتد

وشذ الجر بها حروف العاطفة

الواو والفا وثم وحتى واو

ولعبر هذا الباب بالعطف وهو حرف ما يعمل الى ما قبله اعرابا وحكما في المفردات او حصول الى في الجمل ۞

وإما وأم ولا وبل ولكن فالاربعة

قوله من متبوع اي من المعطوف عليه ... لكونها الخ

الأوَّلُ للجمْعِ فالواوُ للجمْعِ

مُطْلَقًا والفاءُ للتَّرتيبِ وثُمَّ

مِثْلُها بمُهلةٍ وحتَّى مثلُها

قوة في المعطوف او ضعفا فيه لانه اذا وجب كونه جزءا من المعطوف عليه فالمتكلم اما ان ياخذ بالضرورة في طرف الادنى او في
اما ان يكون اقوى من الطرف الثاني او اضعف منه ولا يكون مساويا له ولا يكون بناك ان المتكلم اذا اخذ من طرف الاعلى
ينتهي بطرف الادنى وبالعكس فاذا قلت قدم الحاج حتى المشاة فالمشاة غاية ينتهي بها الحاج اذا ابتدئ بالطرف
الاقوى واذا قلت مات الناس حتى الانبياء فالانبياء غاية الناس في طرف القوة ولو اذا كان ... في المعطوف بها فايدة
الا اذا قلت مات الناس شمل المكلول وغيرهم فلم يكن في العطف فايدة سوى ارادة قوة او ضعف او تعظيم او تحقير واعلم
انه لا يتحقق في المعطوف قصة الاخر كلوما ياتي اخر جزء منه كقولك نمت البارحة حتى الصباح وانما جاز ذلك في
الجارة ليكون للاصل مزية على الفرع

ومعطوفها جزء من متبوعه

لتفيد قوة او ضعفا واو

واما وام لاحد الامرين منهما

الفرق المعنوي

وام المتصلة لازم لهمزة الاستفهام

ويليها احد المستويين والآخر

اي يليهم المتصلة ولفرعيها ص

اي يليها احد المستويين في المستوية ج

من الاسمين او فعلين او جملتين

الهمزة بعد ثبوت احدهما

مطلب

319

لِطَلَبِ التَّعْيِينِ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَجُزْ

أَرَأَيْتَ زَيْداً أَمْ عَمْراً وَمِنْ ثَمَّ كَانَ

جَوَابُهَا بِالتَّعْيِينِ دُونَ نَعَمْ

الغرض منها بين المتصلة ان ام المتصلة لازمة للاستفهام والمنقطعة صالحة للاخبار

أو لا والمنقطعة كبل والهمزة

اشارة الى الفرق بين ام المنقطعة وبين ام المتصلة وبين او واما

مثل لإبل أم شاء وإما قبل

اي مثل قولك الشيء رايته انه لابل قطعا فاذا احصل الشك فكانه قيل ام شاء
فاحدا الى الاخبار ولاذ والاستفهام والكلمة قد قبل الضرب
داخلا على اما قد تدخل فكل الخبر وحادث محا لا الى الاستفهام قد تعني ام
عايد والهمزة

اشارة الى الفرق اللفظي بينها العاطف

المعطوف عليه لازمة مع

زيد او عمرو ولا الوزن والمعنى وهو ما ذكر في المفصل حيث قال ومن
فاذا قلت جاء زيد فكان متقدما في كل اول ما لم يعرض كر انه الجاء
لم يكن لو قلت اما جاء زيد تقدما اما

320

أمّا جائزة مع أو ولا وبل

ولكن لا احدهما معيّنا ولكن

لازمة للنفي حروف التنبيه

أَلَا وَأَمَا وَهَا حُرُوفُ النِّدَاءْ

يَا أَعَمُّهَا وَأَيَا وَهَيَا لِلْبَعِيدْ

وَأَيْ وَالْهَمْزَةُ لِلْقَرِيبْ حُرُوفْ

الايجاز

321

الإيجاب نعم وبلى وإي وأجل

وجير وإن فنعم مقررة لما

سبقها وبلى مختصة بإيجاب

النفي وأي إثبات بعد الاستفهام

ويلزمها وأجل وجير وإن

تصديق للمخبر حروف الزيادة

أن

322

إِنْ وَإِنْ وَمَا وَلَا وَمَنْ وَالْبَا وَاللَّامُ

فَإِنْ مَعَ مَا النَّافِيَةِ وَقَلَّتْ مَعَ

الْمَصْدَرِيَّةِ وَلَمَّا وَإِنْ مَعَ لَمَّا وَبَيْنَ

أو واو القسم وقلّت مع الكاف

وما مع اذا ومتى وايّ واين

وان شرطا وبعض حروف الجر

وقلّت مع المضاف ولا مع الواو

وبعد النفي وبعد أن المصدرية

وقلّت قبل أقسم وشذّت مع

الْمُضَافِ مِنْ الْبَاءِ وَاللَّامِ

تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا حَرْفَا التَّفْسِيرِ

أَيْ وَأَنْ وَهِيَ مُخْتَصَّةٌ بِمَا فِي

يوم

324

مَعْنَى الْقَوْلِ حُرُوْفُ الْمَصْدَرِ

مَا وَاِنْ وَاَنْ فَالْاَوَّلَانِ لِلْفِعْلِيَّةِ

وَاَنَّ لِلْاِسْمِيَّةِ حُرُوفُ التَّحْضِيضِ

هلّا وألّا ولولا ولوما لها

صدر الكلام وتلزم الفعل

لفظا أو تقديرا حرف التوقّع

قد

٣٢٩

قَدْ وَفِي الْمُضَارِعِ لِلتَّقْلِيْلِ حَرْفَا

الِاسْتِفْهَامِ الْهَمْزَةُ وَهَلْ لَهُمَا

صَدْرُ الْكَلَامِ تَقُولُ أَزَيْدٌ قَائِمٌ

وَأَقَامَ زَيْدٌ وَكَذَلِكَ هَلْ وَالْهَمْزَةُ

اَعْلَمْ تَصَرُّفًا تَقُولُ أَزَيْدًا ضَرَبْتَ

وَأَتَضْرِبُ زَيْدًا وَهُوَ أَخُوكَ وَأَزَيْدٌ

عنده

326

عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو وَأَثُمَّ إِذَا مَا

وَقَعَ وَافَمَنْ كَانَ وَاوَمَنْ كَانَ

دُونَ هَلْ حُرُوفُ الشَّرْطِ إِنْ وَلَوْ

واما لها صدر الكلام فان

للاستقبال وان دخل الماضي

ولو عكسه ويلزمان الفعل

لفظا

327

لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا وَمِنْ ثَمَّ

قِيلَ لَوْ أَنَّكَ بِالْفَتْحِ لِأَنَّهُ

فَاعِلٌ وَانْطَلَقَتْ بِالْفِعْلِ

مَوْضِعَ مُنْطَلِقٌ لِيَكُونَ

كَالْعِوَضِ فَإِنْ كَانَ

وَإِذَا جَامِدًا جَازَ لِتَعَذُّرِهِ

تقدمه

328

تَقَدَّمَ الْقَسَمُ أَوَّلَ الْكَلَامِ

عَلَى الشَّرْطِ لَزِمَهُ الْمَاضِي

لَفْظًا أَوْ مَعْنًى وَكَانَ الْجَوَابُ

للقسم لفظا نحو والله

أن أتيتني أو إن لم تأتني

لأكرمنك وإن توسط

يتقدم

329

بتقدم الشرط او غيره عليه

جاز ان يعتبر وان يلغي نحو

انا والله ان تاتني اتك اوان

أَتَيْتَنِي وَاللّٰهِ لَأٰتِيَنَّكَ

وَتَقْدِيرُ الْقَسَمِ كَاللَّفْظِ نَحْوَ

لَئِنْ أُخْرِجُوا وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ

330

وَأَمَّا التَّفْصِيلُ وَالتَّزْمُ

حَذْفُ فِعْلِهَا وَعُوِّضَ

بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ فَآيِهَا جُزْؤُ وَمِمَّا

في حيّزها مطلقًا وقبل

هو معمول المحذوف

مطلقًا نحو امّا يوم الجمعة

فريد

391

فَزَيدٌ مُنطَلِقٌ وَقيلَ اِنْ كَانَ

جَايِزَ التَقديمِ فَمِنَ الأوَّلِ

وَالّا فَمِنَ الثَّانِي مَوْصُوفًا

بابٌ مضافاً الى علم نونِ

التأكيد خفيفة ساكنة

وثقيلة مفتوحة مع غير

392

الالف وتختص بالفعل

المستقبل في الامر والنهي

والاستفهام والتمني

والعرض والقسم وقلّت في

النفي ولزمت في مثبت

القسم وكثرت في مثل امّا

تفعل

٣٣٣

تَفعَلنَ وَمَا قَبلَهَا مَعَ

ضَمِيرِ المُذَكَّرِينَ مَضمُومٌ وَمَعَ

المُخَاطَبَةِ مَكسُورٌ وَفِيمَا عَدَاهُ

مَفتُوحٌ وَتَقُولُ فِي التَّثنِيَةِ

وَجَمعِ المُؤَنَّثِ اضرِبَانِ

وَاضرِبنَانِّ وَلَا يَدخُلُهُمَا

الخَفِيفَةُ

334

كافيه هزار دينار

الخفيفة خلافا ليونس

وهما في غيرهما مع الضمير

البارز كالمنفصل ومن

قيل هل ترينّ وترونّ

وترينّ واغزونّ

واغزنّ واغزنّ والمخففة

تحذو

339

تُحذَفُ للساكنِ وَفي الوقفِ

فيرُدُّهُ ما حذِفَ وَالمفتوحُ

ما قبلها تقلبُ الفاً تمّت

قد كملت في

قد اشتغل هذا الكتاب الكافية في علم النحو لسليمان مع الكسلان تكسلان

ليالى ونجات مرائي مراد الله علات ١٧ شهر ١٢٢٣ الله در سعده

دي نفرت ما بون بنقطت مشهور
هر كون ده هي يو مطلع وحش وطيور

لو نفنيت دشهره بفطات آري
هر علكس نهند نام زنك كافور


GretagMacbeth™ ColorChecker Color Rendition Chart